الخطة العربية للتصنيف



نظم التصنيف في الوطن العربي

المشكلات والحلول المقترحة

الدكتور عبد الوهاب أبو النور

عالم الكتب



الخطة العربية للتصنيف

نظم التصنيف فى الوطن العربى

المشكلات والحلول المقترحة

الدكتــور

عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور

الطبعة الأولى

١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م



٣٨ شارع عبد الخالق ثروت القاهرة ت ٣٩٢٦٤٠١



بسم الله الرحمن الرحيم

قال عز من قائل:

﴿ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول
لله يكتب ما يبيتون فأعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله
كيلاً ﴾.

وقال تعالى:

﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي
سن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين* وإن
بتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين* واصبر
ا صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون* إن الله
الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾.

صدق الله العظيم



المحتويات

التصنيف فى مفترق الطرق

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، واستن بسنته واتبع هداه،

أما بعد

فهذا الكتاب هو عبارة عن البحث الذى تقدمت به إلى المؤتمر الأول للاعداد البيليوجرافى للكتاب العربى الذى عقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية فى ديسمبر ١٩٧٣. كانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التابعة لجماعة الدول العربية، والتى أنشئت سنة ١٩٧٠ منظمة وليدة وكان يعمل بها آنذاك مجموعة طيبة من العلماء الطموحين الراغبين فى خدمة التربية والثقافة والعلم والمعلومات فى وطننا العربى فتبنت عقد سلسلة من المؤتمرات لدراسة قضايا الكتاب العربى، وكان مؤتمر الرياض هو الأول فى سلسلة مؤتمرات الاعداد البيليوجرافى، وقد عقد الثانى فى بغداد (١٩٧٧)، ثم توقفت السلسلة مع أنها كانت سنة حميدة، ولو قدر الله لها أن تستمر طوال العشرين سنة الماضية لكان الأمر بالنسبة لقضايا الكتاب العربى قد اختلف كثيراً عما هو عليه الآن، ولكن هذه إرادة الله، وقدر الله وما شاء فعل.

طلبت منى إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة آنذاك إعداد البحث الخاص بالتصنيف لكى يقدم إلى مؤتمر الرياض. وقد كان سبق إعدادى لهذا البحث قيامى بدراسة قضايا التصنيف ومشكلاته فى رسالة الماجستير: **دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف البيليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف** (١٩٦٧)، ثم قمت بإعداد **تصنيف لعلوم الدين الإسلامى** فى رسالتى للدكتوراة (١٩٧٢). وأثناء ذلك ترجمت بعض الكتب الأساسية فى الموضوع نشر منها كتاب: **نظم التصنيف الحديثة فى المكتبات: أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية** من تأليف ج. ملز(نشر ١٩٦٦، وأعيد نشره فى سنة ١٩٨٢)؛ كما قمت مع زميل لى بتحقيق كتاب.. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم**، وهومن أهم كتب

التراث وهو يهتم اهتماماً كبيراً بعلم التصنيف ويسميه علم تقاسيم العلوم. وسو
يرد ذلك فى صفحات هذا الكتاب تم إعداد البحث، وحالت ظروف خاصة دا
سفرى إلى المؤتمر، وقرئ البحث باعتباره وثيقة من وثائق المؤتمر.

ويعد هذا البحث مسحاً شاملاً لمجال التصنيف سواء فى الخارج أو فى المكتبا
العربية وسوف يلمس القارئ ذلك بنفسه. ونتيجة لدراسة مؤتمر الرياض له أصا
المؤتمر ضمن توصياته ما يأتى:

«يوصى المؤتمر باتخاذ التعديلات العربية لنظام ديوى العشرى أساساً لعمل تعدي
عربى موحد لهذا النظام، ويتخذ هذا التعديل أساساً لأعمال التصنية
للموضوعات العربية، وذلك إلى أن يتم استكمال الخطة العربية للتصنيف، الت
ستبدأ المنظمة تجريبها فى سنة ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤م».

كما جاء تحت «خامساً: لجنة المتخصصين» ما يأتى:

« ٢١ – يوصى المؤتمر أن تقوم المنظمة بتشكيل لجنة من المتخصصين يعهد إلي
بالمهام التالية:

* * *

(ب) فى التصنيف: إعداد دراسة عن التعديلات العربية لنظام ديوى العشر
تمهيداً لإصدار تعديل موحد فى الموضوعات العربية والإسلامية.

– القيام بتجريب خطة عربية للتصنيف مبتدئة بموضوعات علوم الدي
الإسلامى».

وقد عهدت إلىّ المنظمة بإعداد دراسة عن التعديلات العربية للتصنيف العشر
لديوى، ودراسة عن تجريب الخطة العربية للتصنيف.

وبالنسبة للدراسة الأولى فقد قمت بإعداد بحث عن ديوى وتعديلاته، كما قلت
فى نطاق المنظمة بالإعداد لعملية تجريب الخطة العربية للتصنيف ممثلة فى تصنيف
علوم الدين الإسلامى فى المكتبات العربية تمهيداً لاعداد دراسة عن هذه العملية.

وسافرت إلى عدد من الدول العربية صيف ١٩٧٤ للمعاونة فى إجراء هذه العملية . وبعد أن اكتملت ردود المكتبات قمت باعداد دراسة عن تجريب الخطة العربية للتصنيف.

كذلك كنا قد شرعنا فى نفس الوقت تقريباً وفى نطاق المنظمة فى إعداد سلسلة من البيبليوجرافيات الموضوعية العربية مبتدئين بعلوم الدين الإسلامى. وكانت خطة المنظمة إعداد ببليوجرافية كل سنتين لأحد الموضوعات.

كما تطلب تنفيذ التوصية باستكمال الخطة العربية للتصنيف إعداد دراسة عن الإطار العام للخطة العربية للتصنيف تتضمن دراسة لموضوع الأقسام الرئيسية فى خطة التنصنيف بعامة، وفى خطة التصنيف العربية بخاصة. وقد اشتملت هذه الدراسة على وضع الأسس لنظرية المسلمين فى تنظيم المعرفة.

وإلى جانب ذلك، فبعد أن انتهينا من إعداد ببليوجرافية علوم الدين الإسلامى، والتى جاءت فى سبعة مجلدات سابعها للكشافات، شرعنا فى محاولتنا لاستكمال البيبليوجرافيات، ووقع الاختيار على موضوع التربية والتعليم وعلم النفس التربوى لكى يكون الموضوع التالى الذى تعد له ببليو جنرافية، وكان من الضرورى إعداد تصتيف يكون أداة لتنظيم هذه البيبليوجرافية. وهكذا تم إعداد تصنيف للتربية والتعليم وعلم النفس التربوى . وهكذا التحم العملاق: الخطة العربية للتصنيف والببليوجرافيا الموضوعية العربية.

عرضت كل هذه الأعمال -بعد بحث الرياض- على مؤتمر بغداد وحضرت المؤتمر. وكانت مناقشات الزملاء فى صالح استكمال الخطة العربية للتصنيف إلى أبعد حد. وقد انعكس ذلك فى توصيات المؤتمر:

ثانياً : فى مجال التصنيف

توصيات للمنظمة:

١٢ - يقر المؤتمر الأسس العامة للخطة العربية للتصنيف المقدمة إليه، على أن تركز الجهود لاستكمال بناء هذه الخطةعلى ضوء تلك الأسس.

١٣- يوصى المؤتمر بأن تطلب المنظمة من المكتبات المتخصصة فى علوم الدين الإسلامى وعلوم التربية تطبيق هذه الأقسام التى صدرت من الخطة العربية للتصنيف.

١٤ - يوصى المؤتمر بأن تدعو المنظمة المكتبات ذات المجموعات الشاملة إلى البدء بتطبيق الخطة العربية للتصنيف فى الأقسام المشار إليها أو الانتظار حتى يتم استكمال الخطة.

١٥- يوصى المؤتمر بأن تقوم المنظمة بإبلاغ المكتبات المعنية بما يتم إنجازه من أقسام الخطة العربية للتصنيف بغرض تطبيقها فى هذه المكتبات.

١٦ - يوصى المؤتمر بأن تخصص المنظمة دورات تدريبية للمصنفين فى مجال تطبيق الخطة العربية للتصنيف.

توصيات للأقطار العربية:

١٧ - لما كان استكمال الخطة العربية للتصنيف يحتاج إلى إمكانات بشرية وتمويل واسع يوصى المؤتمر الأقطار العربية بتشكيل لجان عمل فى كل قطر عربى تتولى العمل فى قسم أو أكثر من هذه الخطة وفق الاطار العام الذى تبنته المنظمة وأقره المؤتمر. ويتم إخطار المنظمة بأسماء أعضاء هذه اللجان ورؤسائها فى موعد أقصاه آخر فبراير (شاط) ١٩٧٨ ليتسنى للمنظمة عقد اجتماع لهم خلال نفس العام، وذلك لمناقشةما أنجزوه .لمواصلة العمل فى الاتجاه المقرر، على ألا يقل عدد الأقطار العربيةالتى تكون أبلغت المنظمة عن أربعة أقطار كشرط لعقد المنظمة للاجتماع المشار اليه.

وفي هذا المجال فإن المؤتمر يشيد بالجهود التى بذلت فى إعداد ما تم من تلك الخطة، كما ينوه بالجهود التى بذلتها المنظمة فى سبيل إخراجها إلى حيز التنفيذ واستكمالها.

١٨ - يوصى المؤتمر بتعميم تدريس الخطة العربية للتصنيف فى أقسام ومعاهد المكتبات بالوطن العربى لتكوين الكوادر الفنية القادرة على تطبيق الخطة والاسهام فى تطويرها.

على أن ترسل المنظمة وثائق الدراسات المتعلقة بتلك الخطة إلى هذه الهيئات».

وقد قمت بجمع الأبحاث التي عرضت على المؤتمرين الأول والثانى فى كتاب: الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين: الرياض (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م) وبغداد (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، وصدر فى سنة ١٣٧٨هـ/١٩٧٨م)، عندما كنت أعمل بالرياض، و ذلك لوضع هذه الوثائق أمام المهتمين بهذه القضايا ، حيث اشتكى الكثيرون من الحاضرين فى المؤتمر (بغداد) من عدم وصول هذه الوثائق إليهم، وهو ما حدا بالمؤتمر إلى أن يوصى المنظمة بإرسال وثائق الخطة العربية للتصنيف إلى المهتمين.

وقد صدرت الأعمال فى مجلد كبير تتجاوز صفحاته الستمائة والخمسين.

وقد مضى على مؤتمر بغداد ما يقارب العشرين عاماً. والكل يعرفون التطورات التى أدت إلى توقف المنظمة عن جهودها فى تبنى المشروعات العلمية الكبرى مثل الخطة العربية للتصنيف وسلسلة الببليوجرافيات الموضوعية العربية.

ولست هنا في مجال الحديث عن هذه الأمور. ورغم مرور هذه المدة الطويلة إلا أننى لم أنسَ هذين المشروعين أبداً، كما لم أنسَ قضايا تراثنا العربى الإسلامى. وكيف أنسى هذه المشروعات وهى تمثل حياتى. ومضت فترة انشغلت فيها بأمور أخرى، وأعترف أن الأمور قد سارت بشكل بطئ، فالانسان لا يعيش بمعزل عن ظروف الحياة، رقد رزقنى المولى سبحانه وتعالى خلال تلك الفترة وكَدَىً

أحمد ومحمد أسأل الله سبحانه وتعالى لهما أن يجعلهما من عباده الصالحين، كما أسأل ذلك لنفسي وللمسلمين جميعا.

ومنذ عشر سنوات تقريباً نشرت عدداً من الأبحاث في كتاب: **بحوث في المكتبة العربية**، حيث أن هذه البحوث لم تصل إلى الناس بالشكل المطلوب، وكذلك الأبحاث التي يضمها كتاب الخطة العربية، وخاصة في مصر ودول المغرب.

ثم مرت فترة أخرى أردت بعدها استئناف العمل في الخطة بعد أن يئست من العمل الجماعي، وبعد أن قدمت المشروعين خلال الفترة التي وقفت فيها إلى عدد من الهيئات العلمية والناشرين ولكني لم أحظ بطائل لأسباب لا أريد الخوض فيها.

وفي سنة ١٩٩٠ كتبت بحثاً عن **مستقبل الخطة العربية للتصنيف** نشر في مجلة التربية بالكويت (يونيو ١٩٩٠) وأعيد نشره ضمن كتاب: **دراسات في علوم المكتبات والتوثيق والببليوجرافيا**: عالم الكتب (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). وكنت وقتها أنوي استئناف العمل في الخطة العربية للتصنيف وفق ترتيب معين نشر في ذلك البحث، وقبل أن أتسلم المجلة التي تضم البحث فوجئنا بالصدمة الكبرى التي أعادت الوطن العربي إلى الوراء عشرات السنين وهو الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠.

لقد عصف هذا الحادث بكل شئ وترك في نفسي وفي نفس أسرتي آثار لا تزال لها انعكاساتها إلى الآن بالنسبة لي وبالنسبة لأولادي.

وبالنسبة لي كان الأمر خطيراً على المستوى العام والمستوى الشخصي، فلقد كرس هذا الغزو كل المشاكل التي يعيشها الوطن العربي والتي تحدثت عنها في محاضرة ألقيتها بالكويت الحبيبة في نوفمبر ١٩٨٩ وكانت آخر محاضرة عامة لي بالكويت، وكانت عن: **مشكلات الكتاب العربي من التأليف إلى القراءة.** وقد تناولت فيها هموم ومشكلات العاملين في مجال العلم والبحث والمثقفين والمكتبيين

وكل من له صلة بالكتاب العربى، وهذه المعوقات من شأنها أن تؤثر على إنتاج الكتاب العربى: تأليفاً وترجمة وتحقيقاً وصناعة ونشراً وقراءة. ولن أطيل فى ذلك فقد نشر نص المحاضرة التى كان المفروض أن تنشر ضمن كتاب الموسم الثقافى لكلية التربية الأساسية بالكويت ١٩٩٠، وكان ذلك الكتاب من ضحايا الغزو الأثيم، والبحث ضمن الأعمال التى يشتمل عليها كتاب دراسات..... المشار إليه منذ قليل.

ما أود أن أقوله الآن هو أن إحساسى بالأزمة على المستوى العربى الإسلامى وعلى المستوى الشخصى قد فاق كل تصور، وأن ذلك قد أثر دون شك على استئنافى للعمل فى المشروعين، كيف لا والمشروعات ضمن الأعمال التّى تهدف إلى خدمة الثقافة العربية والفكر الإسلامى وهى معان عشنا حتى رأيناها تذبح، إذ ليس من المتصور أن يقتل الأخ أخاه، ولماذا، إنه شئ يخرج عن كل الحدود التى عرفها البشر فى تاريخهم منذ قتل قابيل أخاه هابيل، وكان من الطبيعى أن يحدث شئ من التوقف بعد هذا الجرح الغائر فى القلب والعقل.

وبالنسبة لولدى أحمد ومحمد فقد اغتال المعتدون طفولتهما. لقد ذهب ولدى أحمد إلى الكويت وعمره شهران وولد محمد بالكويت، وعاشا فيها طفولة سعيدة والحمد لله. ولا تسل مما حدث لهما إبان الغزو وعن اهتمامهم مثل الكبار وأكثر بعودة الكويت إلى أهلها، وعن عودتهما إلى بيتهما ومدرستهما.

لقد سرق المعتدون مع ما سرقوه ذكريات طفولة ولدىَّ حينما اعتدوا على حرم البيوت وسرقوا ما فيها.

لا يزال ولداى يبكيان حينما يشاهدان فى التليفزيون أى شئ من الكويت أو عن الكويت. وكيف ينسيان طفولتهما وذكرياتهما.

وقد ظل إحساسى بالمسئولية يلح علىَّ، فالرائد لا يكذب أهله، والمسئولية فى الإسلام مسئولية جماعية وهى مسئولية من يعرف أكثر ممن لا يعرف. والرسول ﷺ يقول: من علم علما فكتمه ألجمه الله بلجام من النار يوم القيامة.

لذلك كان من الضرورى أن يلملم الانسان شتات نفسه ويضغط على قلبه رغم آلام الجراح وأن يعاود العمل فى مشروعاته وفى غيرها من الأعمال العلمية التى تحفل بها ملفاته، ولعل فى هذا العمل ما يواسى النفس ويقدم شيئاً مفيدا للوطن وللأمة يكون لبنة فى إعادة البناء ولعله يجعل الانسان يحس بأنه يعمل عملاً بَنّاءً بدلاً من الانكفاء على النفس.

وحينما فكرت فى استئناف العمل بدأت بالترجمة حتى أروض النفس، وقد ترجمت فى هذا الصدد كتابين ينشران فى نفس الوقت تقريباً مع هذا العمل:

١ - الببليوجرافيا النسقية. وهو ينشر ضمن كتاب: دراسات.. المشار إليه.

٢ - أسس وطرائق تحليل الموضوعات فى التصنيف العملى والتكشيف كما قطعت خطوات أخرى فى تأليف كتابى عن تنظيم المعرفة فى المكتبات.

وبالنسبة للببليوجرافيات الموضوعية العربية فالكل يعرف أن ما أنجز وهو عن: علوم الدين الإسلامى ، لم ينشر نشراً عاماً حتى الآن. وبطبيعة الحال فقيمته باقية لأنه يتناول فترة ماضية (١٨٩٨ -١٩٧٣) وأهميته هى هى حينما ينشر. وبديهى أنه لا يمكن الحديث عن استكمال هذا المشروع العملاق قبل أن ينشر العمل الأصلى ويصل إلى الناس. وقد عرضته كما ذكرت على المؤسسات والناشرين. ولعل الله يقيض له ناشراً ذا مستوى عال من الفهم والتقدير يعرف قيمته وأهميته وينشره خدمة للإسلام والمسلمين وللفكر الإسلامى، وأن يكون ذلك تمهيداً لاستكماله.

وبالنسبة للخطة العربية للتصنيف فقد قمت بمراجعة شاملة لكل ما تم فى المشروع، وقد وجدت أن أول ما يمكن عمله هو نشر وثائق الخطة العربية للتصنيف كلٌ على حدة حتى تمهد الأرض لاستقبال الأعمال القادمة. فقد مضى على مؤتمر الرياض وحتى الآن اثنتان وعشرون سنة. وهناك أكثر من جيل لا يعرفون شيئاً عنها، وخاصة الأجيال التى لم تعش أحداثها.

وقد كنت تناولت فى بحثى عن مستقبل الخطة مراحل العمل التالية. وأحب الآن أن أركز على عدد من النقاط لعل فيها ما يجعلنا نتجاوز مفترق الطرق الذى يعيشه التصنيف فى المكتبات العربية فى الوقت الراهن، ولعل فى هذا دعوة للمهتمين لكى يوحدوا جهودهم لإنجاز هذه الأعمال.

أولاً: التنظيم(*)

يقصد بالتنظيم المؤسسة التى يعهد إليها بخطة التصنيف لكى تستمر هذه الخطة فى الحياة.

إن معظم أنظمة التصنيف إن لم تكن كلها، قد بدأت بمبادرات فردية وقام بإنشائها فى البداية أفراد، ولكن الأنظمة التى عهد بها أو تعهدتها مؤسسات هى تلك التى استمرت وعاشت، أما تلك التى لم تتعهدها مؤسسات فقد ماتت أو توقفت.

فالتصنيف العشرى هو من إنشاء ديوى كما هو معلوم، وقد عاش ديوى مدة طويلة من الزمن تعهد فيها الخطة فى حياته، ولكنه كان بعيد النظر إلى حد كبيراً، جداً، حيث عهد بالخطة إلى مكتبة الكونجرس كما أنه أنشأ مطبعة FOREST PRESS ومؤسسة LAKE PLACID CLUB EDUCATIONAL FOURDATION فضلاً عن أنه علّم عدداً من تلاميذه الذين كانوا يساعدون فى تحرير الخطة فى حياته ثم بعد مماته.

كل هذه الظروف كفلت للخطة التنظيم الذى يديرها ويشرف على مراجعتها ومتابعة تقدم المعرفة. لأن خطة التصنيف إذا لم تراجع تصبح بعد فترة عقيمة ومحدودة الفائدة. فالمعرفة تنمو باستمرار، وخطة التصنيف حينما تصدر تبدأ فى التقادم شيئاً فشيئاً حتى تنتهى.

---

* أفرد أ.س. فوسكت فصلاً لقضية التنظيم هو الفصل الثانى عشر. انظر: تنظيم المعلومات فى المكتبات ومراكز التوثيق، ترجمة عبدالوهاب أبو النور.- الرياض : دار العلوم، ١٩٨٠. ص ٣٣٥-٣٤١.

وإن استقـراء تاريخ التـصنيف يؤكـد هـذا، فإن مـا يصـدق علـى ديوى يصدق على تصنيف مكتبة الكونجرس، حيث تـعـد الخطة فى تلك المكتبة وتستند إلى جهازهـا البشرى والببليـوجرافى الضخـم، وهذا كفيل باستمـرارها؛ كما أن التصنيـف العشرى العـالمى يخضـع لظروف مشابهـة حيث تعهده الاتحـاد الدولى للتوثيق Federation For International Docuemtation ومقره لاهاى بهولندا.

وعلى العكس من ذلك، فإن الأنظمة الأخـرى التى لم تلق مثل هذه المؤسسات ماتـت أو توقفـت. فقد شـرع كتر فى إعـداد تصنيفه الـواسع، والذى كـان من المفروض أن يتـألف من سبع توسـيعات Seven Expansions. فلما انـتهى من التوسيـع السادس مات فمات تصـنيفه قبل أن يولد مـكتملاً. مع أن تصنـيف كتر أفضل من تـصنيف ديوى ومن تـصنيف مكتبـة الكونجرس. ونفس الـقول يصدق على تصنيف براون الموضوعى، فيما عـدا أن براون قد أتم تصنيفه وطبع مرتين فى حياته ومرة بعد وفاته، ولكنه لم يطبع بعد ذلك فتوقف عن النمو وعن متابعة تقدم المعرفة وجمد عند الطبعة الثالثة.

أما تصنيف بليس فـهو من الناحية العلمية أفضل أنظمة التـصنيف جميعاً. وقد بذل بليس عمره كله فى وضع نظرية للتـصنيف وفى دراسة الأنظمة السابقة عليه، ثم فى إنشاء نظام التصـنيف الببليوجرافى، والذى ظـهر مكتـملاً فيما بين السنوات ١٩٤٠ - ١٩٥٣، وقد مات بـليس سنة ١٩٥٥ وترك تـصنيفه، فـأصبح مستقـبله مشكوكاً فيه، لا يعلم أحد إلا الله كيف يكون مصيره.

وقد تحمس لبليس مجموعة من علماء التـصنيف البريطانيين على رأسهم ج. ملز الذى ترجمت لـه أحـد كتبه الهامة(*)، تقديراً مـنهم لما يتمـتع بـه هـذا التصنيـف من مزايا علمية لا تـوجـد فـى غيره، وتـشكلت جمـاعـة تحمل اسم Bliss ClassificAtion Group.

---

* نظم التصنيف الحديثة فى المكتبات.

وحينما التقيت مع ملز فى لندن فى مايو ١٩٧٦، عرضت عليه أفكارى ومشروعاتى بالنسبة للخطة العربية للتصنيف، وقد أخبرنى أنهم بصدد إصدار طبعة جديدة من تصنيف بليس تحمل الطابع العلمى لصاحبه وتستفيد فى نفس الوقت من مبادئ التحليل الوجهى التى كانت قد استقرت فى بريطانيا على يد جماعة البحث فى التصنيف وكان ملز وقتها رئيسا للجماعة، وأن هذه الطبعة حينما تصدر سوف تكون خطة كاملة من جميع النواحى.

وقد بدأ صدور تلك الطبعة فعلا فى أواخر ١٩٧٦، والمفروض أنها فى ١٨ مجلدا. وحتى الآن لم تكتمل ولا أظنها سوف تكتمل، لأن ملز ربما يكون الآن فى الثمانينات من عمره وكذلك بعض معاونية.

كذلك صدر تصنيف الكولون لرانجاناثان ست مرات فى حياة صاحبه فيما بين السنوات ١٩٣٣- ١٩٦٠. ومات رانجاناثان فى سنة ١٩٧٢ دون أن يصدر الطبعة السابعة المفصلة. وصدرت تلك الطبعة فى ١٩٨٩ أى بعد وفاته بسبع عشرة سنة ومن الواضح تباعد الفترة بين الطبعتين السادسة والسابعة.

والدرس الذى نستخلصه من هذه الأمور هو أن التنظيم يعد السبب الأول فى نجاح أو استمرار نظام التصنيف وهو فى ذلك يسبق الفضائل العلمية. فتصنيف بليس وتصنيف رانجاناثان - وكذلك كتر كما ذكرت - أفضل من ديوى والكونجرس دون شك، ولكن الأخيرين استمرا بسبب وجود المؤسسة التى تتابعهما وهى مكتبة الكونجرس.

إن نظام التصنيف مشروع علمى كبير يحتاج إلى جهد كبير وخبرات بشرية وموارد مالية وإدارة ناجحة. وهذه كلها يجب أن يجمعها تنظيم أو مؤسسة حتى يتم مراجعة النظام - على فرض اكتماله. ومالم يحدث ذلك، فلن ينجح أى نظام للتصنيف مهما كان الجهد الذى بذل فى إعداده ومهما كانت فضائله من الناحية العلمية .

وقد كان هذا هو السبب الذى جعلنى أنقل العمل فى الخطة العربية للتصنيف

إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولكن سارت الأمور على غير ما نشتهى فلاحول ولاقوة إلا بالله العلى العظيم.

والذى يلفت الانتباه هنا أن نظام التصنيف ليس المشروع العربى الوحيد الذى لم يكتمل، فقد سبقه إلى هذا المصير مشروعات كبرت مثل دائرة المعارف العربية، والمعجم الشامل لمجمع اللغة العربية، والمعجم الشامل للتراجم العربية وغيرها من المشروعات التى تحتاج إلى جهد علمى جماعى وتنظيم كفء.

والذى يلفت النظر هو أن أمثال هذه المشروعات قام بها فى الماضى والحاضر أفراد، وأنه حينما تؤول الأمور إلى الجماعة لاينفذ شئ، أليس هذا مما يثير العجب والتساؤل؟

ماذا ينقصنا لكى نكون خير أمة أخرجت للناس كما أخبر المولى سبحانه وتعالى لدينا فى العالم العربى والاسلامى كل الامكانات البشرية والمادية: عشرات بل مئات الجامعات وجيوش من الباحثين والعلماء، وفى أيدينا وقلوبنا كتاب الله وسنة رسوله، ومن ورائنا عمق حضارى لم يَتَسَنَّ لأمة من الأمم. فكل الحضارات من هنا انبثقت؛ وعمق روحى تحسدنا عليه الأمم، فبين ظهرانينا نزلت كل رسالات السماء وآخرها وخاتمها رسالة سيد الخلق عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم؛ ولغتنا هى العربية، لغة القرآن العظيم كلام الله، الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، لغة أهل الجنة، وكفى بهذا كله شرفا لهذه اللغة. ثم إنها من الناحية الواقعية أقدم اللغات الحية، وهى اللغة الوحيدة بين اللغات المعاصرة التى يمتد تاريخها كله جملة واحدة دون انقطاع، على عكس اللغات الأخرى.

وتراثنا العظيم عَلَّمَ البشرية وكان النور الهادى لها أيام كانت الدول التى يطلق عليها المتقدمة الآن تغط فى ظلام الجهل، بل إن بعضها لم يكن قد ولد بعد. هذا التراث يضم الموسوعات ويضم المعاجم ومعاجم التراجم وكتب الطبقات والمعاجم

الجغرافية، وغيرها وغيرها من المراجع التى تفتقر إليها مكتبتنا العربية فى الوقت الراهن.

الكل يعرف عن دائرة المعارف، وكيف بدأت بجهود أفراد مثل البستانى أو محمد فريد وجدى، ثم لم تنجح وزارات الثقافة والمنظمات الاقليمة فى إنشائها إلى الآن. تمخضت الجهود فى هذا الصدد عن «الموسوعة العربية الميسرة» التى هى ترجمة لدائرة معارف المجلد الواحد. والكل يعرف مصير الموسوعة التى كان لها إدارة فى مصلحة الاستعلامات منذ ١٩٥٨ ولم يظهر منها شئ. والمعجم الشامل للغة العربية الذى تبناه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ودائرة المعارف الاسلامية التى وضعها المستشرقون وفشلنا نحن حتى فى إكمال ترجمتها. وهكذا وهكذا.

إن سريلانكا وهى نقطة في المحيط لها دائرة معارف وطنية. والعالم الاسلامى هو محيط بأكمله يزخر بالموارد وبالبشر وبالحضارة ومع ذلك لم ننجح حتى الآن في اكمال أى مشروع. القضية إذن ليست قضية نظام التصنيف وحده بل هى قضية كل المشروعات العلمية الكبرى التى تحتاج إلى تنظيم وإلى جهد جماعى، إذن فأين الخلل، وأين موطن الداء.

إن هناك أفرادا كثيرين من العلماء يعملون وينتجون كأفراد ولكن إذا تعلق بالعمل الجماعي ففشل ذريع.

هل هى كثرة كغثاء السيل كما أخبر الرسول المصطفى عليه أفضل الصلوت وأتم التسليم، وما السبب فى ذلك، لاشك أنها الفردية والتنابذ والتباغض والتحاسد والخصومات التى تسمم الأجواء العلمية، لاشك أن الكثيرين غيرمخلصين وينظرون إلى العلم نظره غير علمية. وهل العلم إلا فضيلة وخلق ودين إنى لا أريد أن أخوض في هذه الأمور خوضا وإنما أسهامسا فالكل يعرف ما يشوب الوسط العلمى من صفات غير علمية ويعرف أن الكثيرين ممن يلبسون عباءة العلم ليسوا علماء وأنهم أخطاؤا طريقهم إلى العلم. والعلم لايكون إلا لله، والله سبحانه وتعالى لايقبل من العمل إلا ما كان خالصا لوجهه الكريم. فاتقوا الله يامن

تنتسبون الى العــلم وأخلصوا النية والعمل لله ترقى بكم أمتــكم وتصبحون قادرين على تحقيق الآمال*. وأرجو ألا تكون كلمتى هذه صرخة فى واد(*).

ثانياً : التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى .

ذكرت فيماسبق أن المؤتمر الثانى للاعداد البـبليوجرافى قد أصدر ضمن توصياته مايفيد أنه لايؤيد الاتجاه إلى تعدد التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى.

والحقيـقة أن ما حدث هو عـكس ما أوصى به المـؤتمر تماما. فالـذى حدث هو زيادة هذه التعديلات زيادة كبيرة. فكل يوم يطالعنا تعديل جديد. وهذه القضية فى غاية الخطورة على الوضع فى المكتبات العربية، وتزيد من مفترق الطرق الذى يقف فيه التصنيف .

لقد قـدمت بحثـا إلى المؤتمر المـذكور عن التـعديلات العـربية لديـوى أو ديوى والمكتبة العـربية، وهو بحث نقدى فى المحل الأول. وقد تركـزت الانتقادات على ديوى نفسه أولا باعتـباره الأصل الذى اتخذته التعديلات أساسـا لها، ثم الأخطاء الأخرى التى أضافتها التعديلات العربية إلى عيوب الأصل(**).

إن الدعوى الأساسية التى انبنى عليها الاتجاه إلى تعديل ديوى هى التوحيد، أنه نظام عالمى مستخدم فى كثير من المكتبات وأن الارتباط به يجعل أرقام التصنيف في المكتبات العربية هى نفسها فى المـكتبات فى الأجزاء الأخرى من العالم. فهل تحقق ذلك ؟

واقع الحال يخالف ذلك تماما، فهناك تكـالب عجيب وغريب على ترجمة ديوى وتعديله بـشكل أو بآخر. لقد عرض علينـا ونحن لازلنا فى بغداد ثـلاثة تعديلات

(*) تناولت معوقـات العمل العلمى - ومنهـا هجرة العلماء بشئ من الـتفصيل فى البحث المعـنون: مشكلات الكتاب العربـى من التاليف إلى القراءة، وهو العـمل الأول فى كتاب: دراسات فى علوم المكتـبات والتوثيق والببلوجرافيا القاهرة : عالم الكتب ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م .

(**) التعديلات العربية للتصنيف العشرى لديوى - فى : الخطة العربية للتصنيف بين مؤتمرين. - الرياض : دار العلوم ، ١٣٩٨ هـ/ ١٩٧٨م . صـ ١٥٥ - ٢٦٦. ولعلى أعيد نشـره بعد دراسة التعديلات الجديدة التى ظهرت بعده.

مختلفة لديوى. وكل يوم يمر بصدر تعديل جديد. والمنظمة نفسها دخلت الى الميدان وأصدرت طبعة معدلة. والعجيب فى الأمر أن أحد محررى الطبعة قد قام بمراجعة طبعة أخرى من ديوى أعدها فى بلده أحد مواطنيه وقدم لها هو بنفسه، فأى التعديلين يفضل، وما الفكر الذى يقف وراء التعديلات، وإذا كان يحبذ أحد التعديلين فلماذا يشترك فى الآخر.

المفروض فى التعديل أن يستعمل فى المكتبات العربية فأى التعديلات تستعمله المكتبات العربية من بين عشرات بل ربما مئات التعديلات؟ وما وجهة نظر صاحب كل تعديل؟ المفروض أن صاحب كل عمل لاحق يكون لديه المبرر لاصدار عمله فما المبرر لاصدار كل تعديل من هذه التعديلات. وكيف يكون الحال حينما يظهر تعديل جديد؟ هل تترك المكتبة التعديل الذى تستعمله وتتحول إلى الجديد؟ هل هذا هو فكر أصحاب التعديلات ؟

أنا لا أريد أن أدرس هذا الموضوع الآن بعمق لا لأنه لايستحق هذا العمق، بل بالعكس لأنه يستحق دراسة أعمق مما تتسع له هذه الدراسة الحالية. وأود أن أنبه هنا إلى أننى طوال السنوات الماضية وأثناء تدريسى للتصنيف نظريا وعمليا كنت أتألم كل يوم وأنا أدرب الطلاب حيث تقع عينى كل يوم على أخطاء قاتلة تكاد توجد فى معظم صفحات بعض هذه التعديلات، وأما الكشافات فحدث ولاحرج. إن هذه التعديلات تحتاج إلى دراسات متعدد تشمل جوانب مختلفة منها - وقد وجهت إحدى طالبات الدراسات العليا إلى دراسة تطبيقات ديوى فى المكتبة العربية(*) وأشرفت عليها لبعض الوقت ولعلها تصل إلى النتائج المرجوة إن شاء الله لكى نرى من الواقع كيف يطبق ديوى وما هى المشاكل العملية لا الأكاديمية التى تكتنف تطبيقه فى المكتبات العربية .

أريد أن أقول الآن فقط إن كل مكتبة عربية تستخدم نسخة مختلفة من ديوى وأن ديوى كما يستخدم الآن فى المكتبات العربية يختلف كثيرا عن ديوى الأصلى،

(*) وجهت طالبا آخر الى دراسة قوائم رؤوس الموضوعات العربية، وآخر إلى دراسة قوائم الاستناد العربية .

وأن هذا ينقضه تماما دعوى التوحيد. فالأمر اذن يتطلب وقفة موضوعية. ولعل مثا لا واحدا يكفى : إحدى المكتبات الكبيرة استخدمت عند إنشائها تعديل الدكتورين محمود الشنيطى وأحمد كابشن. وكلما ظهرت طبعة جديدة من ديوى الأصلى يضيفون الموضوعات التى لايجدونها فى التعديل المذكور ويحتاجون إليها فى تصنيف مجموعاتهم والنسخة التى تسخدم في تلك المكتبة الآن تمثل أربعين عاما من ديوى إذا أن نسخة الشنيطى ترجمة معدلة للطبعة الثامنة الموجزة من ديوى والمرتبطة بالطبعة ١٦ (١٩٥٨)، أى أن النسخة المذكورة خليط من كل الطبعات. في أمريكا ديوى واحد وعندنا المئات من ديوى فأبشروا.

أما كان الأولى بدلا من كل هذه النسخ، وبدلا من تشتيت الجهود أن نضع أيدينا فى أيدى البعض ونتعاون على البر والتقوى ونفرغ جهودنا فى عمل وأحد يضع حدا لهذا الفوضى.

ويتلخص مفترق الطرق الذى يقف فيه التصنيف فى المكتبات العربية فيما يأتى: الخطة العربية للتصنيف لم تكتمل، والعمل الجماعى فيها توقف، والمكتبات العربية تصنف بمخلوق يحمل اسما واحدا هو ديوى ولكن يختلف اختلافا كبيرا عن ديوى الأصلى، والتعديلات لاتتوقف وإنما تصدر كل يوم، وكل لاحق يظن أنه أفضل من السبق. والمكتبات فى حيرة من أمرها إزاء كل هذا.

وقد تعمدت إغفال الأسماء سواء كانت أسماء مكتبات أو أسماء أشخاص، فليس قصدى - علم الله - هو النقد غير البناء أو التجريح والتشهير بل إن ما أحس به هو أننى واحد من هذه الأمة هاله ما عليه علماؤها من تفرق وعجز وتنافر فى كثير من المجالات ومجالنا من بينها فأراد أن يذكر إخوانه بضرورة الاتحاد **«واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها..».**

«والعصر إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر».

وأريد أن أختم هذا العرض بكلمة عن المستقبل ، وتتخلص ملامحه فيما يأتي : -

١- العمل على نشر وثائق الخطة العربية للتصنيف حتى تصل الى الناس وحتى تكون أساسا مشتركا لنقاش محتمل، وعمل مشترك.

٢- البدء فى إصدرا التصانيف التى تمت من هذه الخطة وذلك بعد إجراء المراجعات الضرورية.

(أ) المجلد الأول : للمنهج والمقدمات والأوجه العامة .

(ب) تصنيف علوم الدين الاسلامى: طبعة جديدة كنظام وليس كدراسة.

(جـ) استكمال بقية الموضوعات العربية والاسلامية: اللغة العربية والأدب العربى، التاريخ ، الجغرافيا ، . . الخ.

(د) فإذا اتسع الوقت وطال العمر وأعان الله - ونسأله العون - يمكن استكمال بقية القوائم.

أما إذا هدى الله قومنا وتعاونوا معنا فهذه المراحل يمكن أن تختصر. نسأل الله الهداية والتوفيق والتأييد والتسديد، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم.

وأختم هذه الدراسة بآيات من الذكر الحكيم : يقول الله تعالى :

﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا (١٠٥) وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا (١٠٦) وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا (١٠٧) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (١٠٨) هَا أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا (١٠٩) وَمَن يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا (١١٠) وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (١١٢) ﴾ [النساء]

«ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب»

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القاهرة فى العاشر من شعبان ١٤١٦هـ / الأول من يناير ١٩٩٦م.



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ونسأله سبحانه هداية وتأييداً وتوفيقاً وتسديداً ، ونسأله جل وعلا أن يصلى على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه صلاة تقربنا إليه صلى الله عليه وسلم وبعد .

فإن السؤال الأول اليوم على لسان كل مكتبي عربي هو : بماذا تصنف ؟ وإن الإجابة عن هذا السؤال تقتضى مسح حقل التصنيف سواء أكان فى البلاد التى سبقتنا فى هذا المجال أم فى المجال العربى نفسه . فلكى يعرف المكتبي بماذا يصنف مكتبته لابد أن يعرف :

أولا :

ما هى نظم التصنيف العاملة فى الميدان ؟

ثانياً :

كيف تعالج هذه النظم المعرفة بعامة وما مدى كفايتها فى هذا الصدد ، وما هى مزايا وعيوب كل نظام ؟

ثالثاً :

كيف تعالج هذه النظم العلوم العربية والإسلامية ووجهات النظر العربية والإسلامية فى الموضوعات المختلفة ؟

رابعاً :

هل هناك نظم تصنيف عربية تستخدمها مكتباتنا ، وما مدى كفايتها ؟

خامساً :

ما هى الجهود العربية الأخرى فى إعداد نظم تصنيف للمكتبة العربية ؟ هل هناك مثلاً تعديلات من نظم التصنيف العالمية ، وما مدى كفايتها ووفاؤها باحتياجات المكتبة والمجموعات العربية ؟

سادساً :

هل تصلح النظم الموجودة لاحتياجات الأنواع المختلفة من المكتبات ؟ .

سابعاً :

هل تصلح لخدمات التوثيق واسترجاع المعلومات الحديثة ، وهل يمكن ربطها بالحاسب الإلكترونى ؟

أى أنه لكى يختار المصنف نظام التصنيف الذى يلائم مكتبته ، فإن عليه فى البداية أن يطرح هذه الأسئلة وأن يجيب عنها بوضوح ودقة حتى يتسنى له اختيار أفضل النظم وأكثرها وفاء بحاجاته ، وإن هذه الأسئلة تغطى فى الواقع مجال التصنيف كله .

فهو مطالب بأن يجرى لنفسه مسحاً للموضوع برمته . ومما يضاعف من أهمية الأسئلة والإجابات عنها ، أهمية التصنيف نفسه كأساس لعلم المكتبات . ويمكننا أن نلخص هذه الأهمية فى العناصر الآتية :

١ — يهتم التصنيف بالمحتوى الفكرى لمواد المعرفة ، وإنه من أجل هذا المحتوى الفكرى تقتنى الكتب أو تستعار ، ومن أجله أنشئت المكتبات ونشأ

بالتالى علم المكتبات والمعلومات الذى يهدف إلى توصيل المادة الموضوعية المناسبة إلى قارئها المناسب فى أسرع وقت ممكن وبأيسر طريقة ممكنة .

٢ — إن الوصول إلى المواد من خلال الموضوع أو المحتوى الفكرى يخدم أهم فئة من المنتفعين ، يخدم الباحث الجاد الذى يريد الوصول إلى مواد فى موضوع بحثه ، أما المنتفع الذى يريد عنواناً ما أو مؤلفاً ما فإن وصوله إلى ما يريد سهل من خلال مدخلى المؤلف والعنوان .

٣ — التصنيف أساس كل طرق الوصول إلى المواد من خلال الموضوع، وحتى لو فضلت المكتبة أن تتخذ طريقة أخرى من طرق الوصول الموضوعية مثل الفهرس القاموسى الذى يستخدم رءوس الموضوعات مرتبة ألفبائياً ، أو أرادت الاستعاضة عن التصنيف بطريقة من طرق التكشيف ، حتى لوكان الأمر كذلك ، فلا مفر من الاستفادة بالتصنيف ، إذ أن هذه الطرق تعتمد على التصنيف فى رسم خريطة للمعرفة البشرية تحصر فيها كل تفاصيلها ، كما أن التصنيف هو الذى يؤسس العلاقات بين الموضوعات . وبدون التصنيف قد يغفل جزء من مصطلحات الموضوعات ، أو تؤسس العلاقات بطريقة خاطئة ، وفى كل من الحالتين يفتقد جزء من المادة الموضوعية إذ لاتصل إليه يد الباحث حيث لم تدبر له طريقة الوصول . وهذا يدمر أحد المبادئ الأساسية التى يقوم عليها علم المكتبات ، وهو تحقيق أفضل انتفاع بموارد المكتبة .

ويضاف إلى العوامل السابقة عامل يتعلق بنا نحن العرب ، وهو أن التصنيف فى البلاد المتقدمة قد قطع أشواطاً بعيدة ، وأما نحن فلا زلنا مترددين بين أن نصنف أو لانصنف ، وبماذا نصنف ، وهذا يعقد المشكلة

بالنسبة لنا أكثر مما هى بالنسبة للدول التى سبقتنا وبجعلها أكثر إلحاحاً ، بحيث لا نغالى إذا قلنا إنها أهم ما يواجه المكتبة العربية فى وقتنا الحاضر .

ولما كان هذا البحث يتناول : نظم التصنيف فى الوطن العربى ، المشكلات والحلول المقترحة ، فهو بطبيعته لابد وأن يتعرض لبحث الأسئلة التى طرحناها ببساطة فى بداية الحديث ، ذلك أن نظم التصنيف فى الوطن العربى جزء من مشكلة التصنيف بصفة عامة ، لها خصوصياتها ، نعم ، ولكن هذه الخصوصيات تتعلق بالموضوعات العربية فقط ، أما ما عدا ذلك فإن بحث نظم التصنيف فى الوطن العربى يتطلب دراسة لموضوع التصنيف بجميع جوانبه . وحتى الموضوعات العربية لا يمكن أن يعدلها نظم تصنيف بمعزل عن الأسس والمبادىء التى تقوم عليها نظم التصنيف عامة ، فهى عربية فى مادتها ونسيجها ، ولكنها لابد وأن تقوم على نفس الأسس التى يتفق عليها بالنسبة للأجزاء الأخرى من الخطة . وعلى هذا فهى تنطوى على نفس المشكلات .

لكل هذه الأسباب فإن بحثاً كهذا عن نظم التصنيف فى الوطن العربى لابد أن يتعرض للمشكلات التى ينطوى عليها البحث فى نظرية التصنيف وفى نظم التصنيف بعامة قبل أن يتعرض لنظم التصنيف فى الوطن العربى ، وهذا يجعل مجال البحث شاملا لكل جوانب الموضوع فى الحقيقة .

وإن علماء التصنيف يدرسون فى علمهم أربعة موضوعات رئيسية :

- تاريخ التصنيف .
- نظرية التصنيف .

— نظم التصنيف .

— التصنيف العملى .

ومن الواضح أن ما يهمنا هنا هو نظرية التصنيف ونظم التصنيف ، ولا إلى بحث مشكلة نظم التصنيف فى الوطن العربى . ولكن العرب سلمين كان لهم إسهام فى تاريخ التصنيف ، وقد تجاهلهم علماء التصنيف بيون أو جهلوهم . ولذلك ، فإنصافا لعظمة أسلافنا لابأس من كلمة بعة عن التصنيف عند العرب والمسلمين ، بقدر ما يتسع لذلك مجال ث ، على أمل أن يتسنى لنا بحث ذلك الموضوع بحثاً شاملا معمقاً فيما ، فإن المطر إذا جاد أثرى وإن قل أغنى وما لا يدرك كله لا يترك كله .

وإننا نرجو أن نوفق فى صفحات هذا البحث إلى تناول المباحث التالية :

أولا — التصنيف عند العرب .

ثانياً — نظرية التصنيف .

ثالثاً — نظم التصنيف .

رابعاً — نظم التصنيف فى الوطن العربى :

١ — النظم العالمية الشاملة .

٢ — نظم التصنيف الخاصة ببعض المكتبات .

٣ — ديوى وتعديلاته .

٤ — النظم المتخصصة .

خامساً — خطة التصنيف العربية .

إن الإطار العام للدراسة على هذا النحو إطار واسع يشمل كل موضوع التصنيف تقريباً ، هذا فى شقه الأول فقط ، أما الشق الثانى فهو يضيف إلى ذلك نظم التصنيف فى البلاد العربية ثم خطة التصنيف العربية وهما بيت القصيد فى هذا البحث . ونظراً لهذه السعة وذلك الشمول فإننا نرجو المعذرة إذا طالت الصفحات ، وكذلك إذا جاء بعض المباحث مختصراً .

أولا — التصنيف عند العرب :

لم يكن للعرب فى الجاهلية إلا نصيب قليل من الثقافة والحضارة . فلما أشرق الإسلام وأظل بنوره شبه الجزيرة العربية لم تمض إلا سنوات قليلة حتى كان العرب قد تبدل بهم الحال فأصبحوا أمة قوية موحدة . وقد اهتم المسلمون منذ البداية بالعلم والتعليم ، فالإسلام يحض عليهما ويرفع من قدر العلماء حتى يجعلهم ورثة الأنبياء . وهو يدعو إلى تعلم كل علم نافع مفيد ، سواء أكان علماً دينياً ينظم علاقة الإنسان بخالقه وبإخوانه من المسلمين ، أم كان علماً لغوياً لابد من تعلمه لفهم كتاب الله وسنة رسوله ، أو كان علماً دنيوياً ينفع الناس فى أمور معيشتهم كالطب والكيمياء .

لذلك فقد شهد العالم الإسلامى حركة علمية نشطة فى اتجاهين :

١ — العلوم الشرعية ، وهى العلوم الدينية واللغوية ، وهى العلوم العربية الأصيلة . وقد بدأت فى صدر الإسلام ، ولم تمض إلا فترة يسيرة حتى كانت هذه العلوم قد وضعت أصولها ثم بدأ تدوينها فى أوائل القرن الثانى الهجرى ، وفى نهاية ذلك القرن كان العلماء قد وضعوا كثيراً من المؤلفات فى هذه العلوم ، وساعد على ذلك نمو حرفة الوراقة .

٢ — العلوم الأجنبية أو الدخيلة ، وهى العلوم التى نقلها العرب من الأمم السابقة ذات الحضارات مثل الفلسفة والطب والكيمياء والفلك والرياضيات ،

إلخ . وقد بدأت فى القرن الثانى الهجرى حركة ترجمة نشيطة لهذه العلوم . وبعد أن هضم العرب هذه العلوم وتمثلوها أضافوا إليها وطوروها وبذلك أسهموا فى التيار الحضارى والعلمى العام للبشرية بنصيب وافر .

ولقد كان للعرب فضل فى ابتكار كثير من العلوم مثل علم المعاجم وعلم العروض وعلم الجبر . كما كان لهم الفضل فى ابتكار الببليوجرافيات ، وفى ظهور أنماط جديدة من الأعمال العلمية مثل قواميس المصطلحات والموسوعات ؛ وإذا كان القرن الثانى عصر النشأة والتدوين ، فقد كان القرن الرابع عصر النضج ، وهو أيضاً العصر الذى ظهرت فيه الببليوجرافيات والموسوعات وقواميس المصطلحات وغيرها . يشهد على ذلك ببليوجرافية ابن النديم ، و« مفاتيح العلوم » للخوارزمى ، و« رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا » . وهى كلها حلقات جديدة فى بابها تلتها حلقات أخرى كل منها فى مجاله ، وتطور كل من هذه المجالات فيما بعد تطوراً كبيراً .

إن التصنيف صورة للحياة العقلية عند الأمة ، إذ هو يتناول التنظيم المقنن للمعرفة ، فإذا كانت المعرفة عند أمة من الأمم مزدهرة نامية ، فسوف ينعكس ذلك على مرآة التصنيف ، فالتصنيف جزء من الحياة العقلية للأمة وتابع لها .

لذلك لا نعجب إذا رأينا القرن الرابع الهجرى يشهد أيضاً نشأة نوع جديد من المؤلفات : هى الكتب التى تتناول موضوعات العلوم . وأول كتاب من هذا النوع هو كتاب « إحصاء العلوم » للفارابى . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة غرض الفارابى من تأليف كتابه ، وهل كان قصده أن يؤلف كتاباً فى

تصنيف العلوم أولا ، فقد سبق لنا ذلك فى مكان آخر [1] . وخلاصة القول هنا أن عمل الفارابى عمل تصنيفى سواء أقصد إلى ذلك أم لم يقصد . وقد تكلم الفارابى فى إحصاء العلوم عن العلوم الموجودة فى عصره وفروعها وأجزائها وبين علاقاتها . وبدأ الفارابى بذلك سلسلة من الأعمال التى سماها المستشرقون « موسوعية » ونفضل نحن أن نطلق عليها تسمية مقتبسة من « مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم » ، وهى « موضوعات العلوم » وهى تسمية نرى أنها تعبر تعبيراً دقيقاً عن هذا النوع من المؤلفات .

بدأت هذه السلسلة بإحصاء العلوم وبلغت ذروتها فى مفتاح السعادة ، على تفاوت فى ذلك وتطور . فالفارابى اقتصر على موضوعات العلوم دون تفصيل شديد ، بحيث جاء كتابه فى مجلد صغير . فإذا وصلنا إلى مفتاح السعادة نجده يشغل ثلاثة مجلدات كبيرة ، ونجده فصل تفصيلا شديداً بحيث بلغت العلوم عنده ثلاثمائة ، ونجده لم يقتصر على موضوعات العـلوم وإنما جمع ببليوجرافية مختارة هى عبارة عن أهم المؤلفات فى كل علم مرتبة على حسب أهميتها ، أو على حسب تسلسلها ، كما أضاف إلى ذلك تراجم للمؤلفين ونوادر وحكايات ، وما يمكن أن يعد تاريخاً تطورياً لهذه العلوم منذ نشأتها حتى عصره .

وما بين الفارابى ومفتاح السعادة تتابعت المؤلفات التى يمكن أن نجد فيها نمطاً أو آخر من التصنيف . وليس قصدنا فى هذه العجالة أن نستقصى دراسة موضوع « التصنيف عند العرب » كل ماقصدناه أن نعطى كلمة

(١) طاش كبرى زاده ، أحمد بن مصطفى : مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ، تحقيق كامل كامل بكرى وعبد الوهاب أبو النور . القاهرة ، دار الكتب الحديثة ١٩٦٨ . المقدمة ، ج ١ ، ص ص ٥٠ — ٥٤ .

سريعة ، إذ أن هذا الموضوع جدير بدراسة أعمق وأشمل . ونرجو أن نوفق لذلك فى عمل آخر إن شاء الله[1] .

ظهرت ملامح التصنيف عند العرب فى عدة أنواع من المؤلفات ، وسوف نسجل الآن عدداً من هذه المؤلفات ، ثم نتكلم عن أهم ملامح التصنيف عند العرب ، ويلاحظ أن ترتيب هذه الكتب زمنى بقدر الإمكان

١ — إحصاء العلوم للفارابى — ألف قبل عام ٣٣٩ هـ (تاريخ وفاة الفارابى).

٢ — جوامع العلوم — ينسب إلى ابن فرجون الأندلسى ، وإن كانت النسبة محل جدل حتى الآن[2] ، ونحن نسجله هنا لابن فرجون حتى يبت فى أمر هذه النسبة — أى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى .

٣ — رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا — فى منتصف القرن الرابع .

٤ — مفاتيح العلوم للخوارزمى — ألف بين سنتى ٣٦٥ و ٣٨١ هـ .

٥ — الفهرست لابن النديم — ألف عام ٣٧٧ هـ .

٦ — أقسام العلوم العقلية لابن سينا — ت عام ٤٢٨ هـ .

٧ — الشفاء له أيضاً .

٨ — كتاب طبقات العلوم للأبيوردى — ت عام ٥٠٧ هـ .

٩ — الأمالى من كل فن للزمخشرى — ت عام ٥٣٨ هـ .

١٠ — حدائق الأنوار وحقائق الأسرار للفخر الرازى — ت عام ٦٠٦ هـ ؛

---

(١) لمناقشة أوسع ، انظر : المصدر السابق — ص ص ٤٣ — ٧٦ .

(٢) روزنتال ، فرانز : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة صالح أحمد العلى . بغداد ، مكتبة المثنى ، ١٩٦٣ . ص ص ٥٢ — ٥٤ .

١١ ــ نهاية الأرب فى فنون الأدب للنويرى ــ ت عام ٧٣٣ هـ .

١٢ ــ إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد للسنجارى الأكفانى ــ ت عام ٧٤٩ هـ .

١٣ ــ الجزء الذى خصصه ابن خلدون (ت عام ٧٨٤ هـ) للعلوم وأصنافها وهو الباب السادس من المقدمة .

١٤ ــ حياة الحيوان الكبرى للدميرى ــ ت عام ٨٠٨ هـ .

١٥ ــ صبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندى ــ ت عام ٨٢١ هـ .

١٦ ــ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقريزى ــ ت عام ٨٤٥ هـ .

١٧ ــ كتاب فى موسوعات العلوم للبسطامى :

١٨ ــ المطالب الإلهية للمولى لطف الله المقتول سنة ٩٠٠ هـ .

١٩ ــ النقاية متضمنة خلاصة أربعة عشر علماً للسيوطى ــ ت عام ٩١١ هـ .

٢٠ ــ الدراية شرح النقاية للسيوطى أيضاً :

٢١ ــ أنموذج العلوم لجلال الدين الدوانى ــ ت عام ٩٢٠ هـ .

٢٢ ــ مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم ألف عام ٩٤٨ هـ .

٢٣ ــ الفوائد الخاقانية للشروانى ــ ت عام ١٠٣٦ هـ .

٢٤ ــ فهرست العلوم لحافظ الدين العجمى ــ ت عام ١٠٥٥ هـ :

٢٥ ــ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى ــ طبع عام ١٨٦٠ م .

ويمكن أن « نصنف » الكتب السابقة إلى عدة أنواع :

أولا — الموسوعات :

١ — رسائل إخوان الصفا .

٢ — الشفاء .

٣ — الأمالى من كل فن .

٤ — نهاية الأرب .

٥ — حياة الحيوان .

٦ — صبح الأعشى .

٧ — الخطط .

ثانياً — كتب موضوعات العلوم :

منهـا :

١ — إحصاء العلوم .

٢ — أقسام العلوم العقلية .

٣ — جوامع العلوم .

٤ — الجزء الذى كتبه ابن خلدون .

ثالثاً — نوع مشابه للنوع السابق ولكنه اقتصر على بعض العلوم لا كلها ، ومنه كتب : السيوطى ، والرازى ، والشروانى ، والدوانى وغيرها .

رابعاً — نوع يشبه النوع الثانى إلا أنه زاد إيراده لعناوين بعض الكتب تحت كل علم من العلوم — ومنه إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد .

خامساً ــ ينفرد ابن النديم بخاصية أن ببليوجرافيته رتبت مادتها ترتيباً موضوعياً وفق نظام لتصنيف المعرفة السائدة فى عصره.

سادساً ــ قواميس المصطلحات :

١ ــ مفاتيح العلوم للخوارزمى .

٢ ــ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى .

سابعاً ــ يقع مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى فئة أو نوع مستقل ، فهو ببليوجرافية ، وهو كتاب فى موضوعات العلوم ، ولصاحبه تصنيف خاص للمعرفة ، كما أنه يعطى تراجم للعلماء والمؤلفين .

بدأ العرب فى التصنيف متابعين لأرسطو ، ويلاحظ أن الفارابى الذى بدأ هذه السلسلة فيلسوف يقرن بأرسطو فهو المعلم الثانى بعده . ولقد نقل المعلم الثانى فلسفة أرسطو إلى العربية وتأثر دون شك بمنهج أرسطو فى التصنيف ، ولكنه فعل ذلك فى الأجزاء الخاصة بالفلسفة والعلوم الفلسفية من كتابه . أما فيما عدا ذلك فقد أضاف الفارابى العلوم العربية فبدأ بعلوم اللسان وختم فى الفصل الخامس بالعلم المدنى وعلم الفقه وعلم الكلام . وما بينهما سجل فى الفصل الثانى والثالث على المنطق ثم علم التعاليم ، وكان يعد فرعاً من الفلسفة ثم فى الفصل الرابع العلم الطبيعى والعلم الإلهى . أى أن الفارابى قد أدخل العلوم العربية والإسلامية فى قسمين من خمسة أقسام عالجها فى كتابه .

وابتداء من الخوارزمى (محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب) صاحب مفاتيح العلوم تتضح أكثر ملامح طريقة العرب فى تقسيم العلوم . فقد قسم الخوارزمى العلوم قسمين كبيرين أو مقالتين : علوم العرب أو العلوم الشرعية ، وعلوم العجم أو الدخيلة . وقد عنى بالأولى العلوم اللغوية والدينية

وهى العلوم العربية الأصيلة ، وعنى بالثانية العلوم التى نقلها العرب عن غيرهم من فرس وهنود ويونان وهى ما يمكن أن يسمى علوم الفلسفة — الفلسفة والعلوم التابعة لها من فلك وطب ورياضيات وكيمياء . . . إلخ .

وقد تأثر بهذه التفرقة وهذا التقسيم ابن خلدون فى المقدمة ووضعه فى صورة أوضح ، فقد صنف العلوم إلى صنفين كبيرين :

صنف طبيعى للإنسان يهتدى إليه بفكره .

وصنف نقلى يأخذه عمن وضعه .

والأول هو العلوم الحكمية الفلسفية وهى التى يمكن أن يقف عليها الإنسان بطبيعة فكره ، ويهتدى بمداركه البشرية إلى موضوعاتها ومسائلها وأنحاء براهينها ووجوه تعليمها .

والثانى هو العلوم النقلية الوضعية ، وهى كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعى ولا مجال فيها للعقل إلا فى إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول. وأصل هذه العلوم النقلية كلها هى الشرعيات من الكتاب والسنة التى هى مشروعة لنا من الله ورسوله ، وما يتعلق بذلك من العلوم ، وهذا يستتبع علوم اللسان العربى .

والعلوم الحكمية الفلسفية — أى العلوم العقلية « غير مختصة بملة بل يوجه النظر فيها إلى أهل الملل كلهم ويستوون فى مداركها ومباحثها ، وهى موجودة فى النوع الإنسانى منذ كان عمران الخليقة » .

وأما العلوم النقلية فهى « مختصة بالملة الإسلامية وأهلها ، وإن كانت كل ملة على الجملة لابد فيها من مثل ذلك ، فهى مشاركة لها فى الجنس البعيد من

حيث إنها العلوم الشرعية المنزلة من عند الله تعالى على صاحب الشريعة المبلغ لها » .

فالعلوم قسمان : قسم عام تشترك فى بحثه وفى العلم به كل الأمم ، ويضم العلوم الحقيقية وهذه لا وطن لها . وقسم خاص بكل أمة يعبر عن شخصيتها ولسانها ودياناتها وتاريخها ، ولا تشترك فيه مع غيرها من الأمم . وقد أدرك العرب هذه التفرقة التى لازالت صادقة حتى يومنا هذا . وسوف نعود إلى هذه النقطة عند الحديث على خطة التصنيف العربية .

وقد بلغ التصنيف عند العرب ذروته عند صاحب مفتاح السعادة ، إذ وصل عنده إلى مرتبة العلم فجعله أحد العلوم الثلاثمائة التى عالجها فى كتابه . وقد سماه طاش كبرى زاده « علم تقاسيم العلوم » ويقول عنه :

« وهو علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات التى أخصها ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت ذلك الأعم . ولما كان أعم العلوم موضوعاً العلم الإلهى جعل تقسيم العلوم من فروعه ويمكن التدرج فيه من الأخص إلى الأعم على عكس ما ذكر ، ولكن الأول أسهل وأيسر . وموضوع هذا العلم والغاية والغرض منه ومنفعته كلها لاتخفى على أحد . وصنف ابن سينا فى هذا العلم رسالة لطيفة [1] . وهذه الرسالة التى نحن بصدد تنقيحها وتهذيبها عظيمة النفع فى هذا الباب . والله أعلم بالصواب » [2] .

فى هذه الفقرة الصغيرة لخص طاش كبرى زاده فى كلمات قليلة طريقة

---

(١) لعله يقصد أقسام العلوم العقلية لابن سينا .

(٢) مفتاح السعادة ، ج ١ ، ص ٣٢٤ . والمقدمة ص ٤٣ – ٧٦ ، والصفحات الخاصة بمنهج مفتاح السعادة فى هذه المقدمة هى الصفحات ٦٤ – ٧٣ .

العرب فى التصنيف ، ويلاحظ أن المؤلف قد لخص فى كتابه هذا فيما كتبه عن العلوم المختلفة ما وجده فى التراث العربى والإسلامى وما وقف عليه فى قراءاته المختلفة . فإذا عرفنا أنه ألف كتابه فى عام ٩٤٨ هـ أى فى خاتمة عصر النضج عند المسلمين لأمكننا أن نفترض أن كتابته عن علم تقاسيم العلوم تلخص وجهة نظر علماء المسلمين فى طريقة التصنيف .

وقد أجمل المؤلف فى هذه الفقرة عدة أشياء .

١ — تعريف علم تقاسيم العلوم .

٢ — تبعية هذا العلم من حيث الرتبة والنسبة .

٣ — طرق التصنيف أو التقسيم .

٤ — المؤلفات فيه .

ويلاحظ أن تعريف التصنيف هنا لا يعنى التصنيف بصفة عامة ، أى التصنيف كعملية عقلية ولكنه يعنى تصنيف العلوم والموضوعات بصفة خاصة . وسوف نجد أن هذا التعريف ، أو بمعنى أصح طريقة التصنيف التى ينطوى عليها التعريف لازالت صادقة على خطط التصنيف الحديثة .

أما عن تبعية التصنيف للعلم الإلهى ، فهى توضح أموراً منها :

١ — أنها تتسق مع التعريف الذى وضعه المؤلف لعلم تقاسيم العلوم ، إذ هو علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها . والعلم الإلهى هو أعم العلوم موضوعاً لذلك جعله من فروع العلم الإلهى :

٢ — إن هذه التبعية تعكس الأصل الفلسفى للتصنيف ، فقد نشأ مرتبطاً

بالفلسفة . لذلك جعله هنا فرعاً من العلم الإلهى ، وهو عنده الشعبة الأولى فى العلوم الحكمية أى الفلسفة .

٣ – هذه التبعية وهذا الترتيب لأقسام خطته يعكسان تأثر العلماء والفلاسفة العرب بالتقسيم اليونانى للمعرفة وترتيبهم للعلوم بحيث تأتى الفلسفة فى البداية . أى أن العلماء العرب لم يكونوا قد تحرروا من النظرة الفلسفية إلى العلوم والمأخوذة عن اليونان . ولكن من جهة أخرى سوف نلاحظ أن الفلسفة تحتل فى خطط التصنيف الحديثة مثل ديوى أو الكونجرس أو الكولون مكاناً متقدماً فى ترتيب العلوم ، وذلك لأنها أكثر العلوم تجريداً أى أعمها ، ولذلك تأتى دائماً فى البداية .

وهذا الترتيب على أى حال لا يعكس النظرة الإسلامية إلى ترتيب العلوم سواء من جهة شرفها أو من جهة ترتيب تحصيلها . فلاشك أن أشرف العلوم عند المسلمين هو ولاشك علم الدين وما يتبعه من علوم اللسان . أى أن ترتيب الأقسام فى خطة التصنيف العربية يجب أن يكون بحيث يأتى الدين الإسلامى فى البداية يتبعه علوم اللغة التى هى وسيلة إلى فهم الدين .

وهذه النظرة يؤيدها المنهج الإسلامى فى التربية والتحصيل ، فقد كان الدارس يبدأ درسه للعلوم المختلفة بعلوم اللغة وعلوم الدين . بل لقد كان هذا هو السبب فى نشأة نوع جديد من المؤلفات أيضاً هو كتب « مبادئ العلوم » ، وهى مشابهة لكتب موضوعات العلوم فيما عدا أنها تقتصر على علوم اللغة وعلوم الدين فقط ، وأضاف إليها المتأخرون من أمثال السيوطى بعض العلوم الدنيوية ذات الشرف مثل علم الطب .

إن فى هذه الكتب كتب « موضوعات العلوم » و « مبادئ العلوم »

سوف نجد معلومات وفيرة عن منهج العرب فى التصنيف ، وهى تحتاج إلى دراسة متأنية . وسواء أكانت هذه الكتب قديمة مثل بعض الكتب التى حللناها منذ قليل ، أم كانت حديثة تنجو منحى القديمة ، مثل العدد الوافر من الرسائل التى ألفها علماء الأزهر الشريف ، والتى يضمها فهرس المكتبة الأزهرية ، سواء أكان هذا أم ذاك ، فهذه الكتب تحتاج إلى من يفتش بين سطورها لكى يخرج بدراسة رصينة عن التصنيف عند العرب ، إذ أن معظم الدراسات التى تناولت الموضوع ، قد اقتصرت على « عرض التصانيف » لا « دراسة منهج العرب فى التصنيف » . هذا المنهج موجود فى الكتب التى أشرت إليها الآن ، وفى كتب المنطق وعلم الكلام الإسلامى ، وهى تحتاج إلى من يفتش عنها ويدرسها الدراسة المنهجية اللائقة .

ونعود الآن إلى طاش كبرى زاده وملاحظاتنا عليه . لقد أشرنا إلى أن المؤلف قد رفع التصنيف إلى مرتبة العلم . وهذا يوضح مكانته فى التربية الإسلامية . ويمكن أن نقارن هذا الوضع وهذه المكانة بمكانة التصنيف عند اليونان وعند أوربا العصور الوسطى ، بل إن التصنيف لم يعترف له بالمكانة إلا فى القرن التاسع عشر فقط .

وقد لاحظنا أن العرب هم أول من وضع تأليفاً مستقلا فى التصنيف ، وأول من رتب الكتب على أصناف العلوم ، أى على الأقسام المعروفة للمعرفة البشرية ، وقد حدث هذا عند ابن النديم ، ثم وجدنا صاحب مفتاح السعادة يجعله علماً من العلوم ، مما يدل « على وضوح الموضوع فى ذهنه » كما قال جورجى زيدان فيما بعد . ثم نجد مؤلفنا قد فصل فى التقسيم فوصل بعدد العلوم إلى ثلاثمائة علم .

ولقد تعرف طاش كبرى زاده ، وهو فى هذا ناقل أمين لمنهج العرب ، على طريقتين لتكوين الأقسام :

١ ــ التدرج من العام إلى الخاص .

٢ ــ التدرج من الخاص إلى العام على عكس الطريقة السابقة .

ولقد تعرف علماء الكلام على الطريقتين ولكنهم سموهما بألفاظ أخرى :

١ ــ القسمة ، وهى التكثير من أعلى إلى أسفل .

٢ ــ والتحليل وهو عكسه ، أى التكثير من أسفل إلى أعلى .

وهاتان هما الطريقتان الموجودتان حتى الآن وهما بلغة العصر الحديث :

١ ــ الطريقة الاستدلالية ، أى الانتقال من العام إلى الخاص : البدء بتقسيم المعرفة إلى عدد من المجالات الرئيسية تسمى الأقسام الرئيسية ، ثم تقسيم كل منها إلى شعبة ، وكل شعبة إلى فروع ، ثم المباحث ، والأجزاء ، الخ . حتى نصل إلى أقصى غايتنا من التقسيم وهذه هى الطريقة التى اتبعتها خطط التصنيف التقليدية الحاصرة مثل « ديوى » و « بليس » .

٢ ــ الطريقة الاستقرائية ، أى البدء بجزئيات العلوم وضم بعضها إلى بعض حتى نصل إلى الأقسام فى النهاية ، أو الاكتفاء بمرحلة ما فى تكوين الأقسام دون الوصول إلى الأقسام الرئيسية بقدر الحاجة ، أو حتى تجاهل فكرة الأقسام الرئيسية تماماً .

وقد أدرك طاش كبرى زاده أن الطريقة الأولى أسهل وأيسر : وهذه النتيجة تؤيدها التجربة والعرف ، لأن الأسهل هو أن نبدأ من إطار عام متعارف عليه للمعرفة البشرية ثم نتدرج فى التقسيم . الأفضل هو أن نبدأ

من تعميات توصلت إليها البشرية خلال قرون طويلة من التجربة فأضحت بذلك عميقة الجذور فى العقل البشرى ، وهى فوق ذلك مرتبطة بتوقعات القراء وبالنظرة الشاملة إلى المعرفة .

أما الطريقة الثانية فلم يشع استخدامها حتى الآن . والوحيد الذى نادى بها حتى الآن وإن لم يجد صدى لآرائه هو « فراداان » عالم التصنيف البريطانى فى مجموعة مقالات له نشرت عام ١٩٥٠ / ١٩٥٢ [1] . وهى لا تصلح لخطط التصنيف العامة التى تتناول المعرفة بصفة عامة ثم تقسمها إلى أقسامها وفروعها. وربما صلحت لخطط التصنيف المتخصصة التى تتناول جزئية واحدة من المعرفة لا يهم فيها النظرة الشاملة .

هذه كلمة سريعة عن التصنيف عند العرب لم نقل فيها شيئاً ، وإنما هى مجرد إلماحة إلى إدراكهم لهذا العلم ونضجه عندهم ، وأن لهم تراثاً فى التصنيف لو عرفناه وفتشنا عنه ودرسناه وعرفنا الناس به لتغير تاريخ التصنيف الذى يكتب حتى الآن خلوا من أية كلمة عنهم وعن تراثهم .

ثانياً — نظرية التصنيف :

هى علم بناء خطط التصنيف ، أو المنهج الذى رسمه علماء التصنيف لكى تنشأ وتقام على أساسه خطط التصنيف . ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الجزء من دراسة التصنيف هو أهم الأجزاء جميعاً ، وهو الذى شغلت مناقشاته جانباً كبيراً من الإنتاج الفكرى للموضوع .

---

(1) Farradane, J. A. Scientific, theory of classification and indexing and its practical applications. Jour. Doc. 6 (2), June 1950. pp. 83-99 ; A Scientific ...: Further considerations. Jour. Doc. 8 (2) June 1952, pp. 73-92.

وتتميز نظرية التصنيف بأنها جدلية ، فلقد تشعب الجدل حول كل نقطة من النقاط وقلما حظيت فكرة بالاتفاق الكامل حولها ، كما تتميز بإصرار كل طرف من الأطراف حول موقفه . والتصنيف بطبيعته موضوع جدلى .

وهذا الجزء من دراسة التصنيف مرتبط أشد الارتباط بخطط التصنيف ، فالخطط هى التطبيق العملى للنظريات ، والنظريات هى المنهج الذى تقيم وتنشأ على أساسه الخطط . ولذلك فالعلاقة بينهما علاقة وثيقة تكاملية بحيث لا يمكن فصل الخطط عن النظريات :

والخطط تعطى النظريات وتأخذ منها ، والعكس . فقد نشأت الخطط أولا . وحينما أنشأ « ديوى » أول خطة تصنيف حديثة لم تكن هناك نظرية للتصنيف ، ولذلك لم يكن على دراية بماسمى فيما بعد نظرية التصنيف . وبعد أن ظهرت خطته أثارت الاهتمام والنقد ولذلك نشأت نظرية التصنيف . ولذلك فإننا نتحدث فى هذه الصفحات عن الخطط والنظريات معاً ، إذ ليس القصد دراسة الخطط نفسها أو وصفها . فيما عدا أننا سوف ندرس « ديوى » على حدة لأنه حظى بعدد من التعديلات . وسوف نتحدث عنه عند الحديث على هذه التعديلات . ولذلك فسوف يأتى الحديث ممتزجاً .

يعزى ظهور التصنيف بالمفهوم الذى نعرفه به الآن إلى ظهور الطبعة الأولى من تصنيف « ديوى العشرى » عام ١٨٧٦ ، فهو أول خطة حديثة ظهرت إلى الوجود . أما قبل ذلك ، فقد كانت المكتبات تستخدم أنظمة جامدة تعتمد على نظام المكان الثابت **Fixed Location** ووفقاً لهذا كانت المكتبة تقسم إلى عدد من الدواليب يختص كل دولاب منها أو أكثر بموضوع معين مثل الفلسفة أو الطب ، إلخ : وكل دولات يخصص له عدد من الأرقام ، مثلا : من ١ — ١٠٠ ، ومن ١٠١ — ٢٠٠ ، وهكذا .

وكانت الكتب ترقم فى كل رأس بأرقام ورودها ، فإذا امتلأ أحدالدواليب ، كانت الحاجة تدعو إلى إعادة تنظيم بقية الدواليب حتى لا تختلط الأرقام المعطاة للكتب . .

ولم تكن المكتبات تحس كثيراً بالحاجة إلى إعادة التنظيم هذه نظراً لأن نمو المكتبات وتزايد مجموعاتها لم يكن سريعاً . وفى أواسط القرن الماضى شهدت الدول الأوربية كما شهدت الولايات المتحدة الأمريكية نمو حركة الديموقراطية وتعاظمها . وفى الولايات المتحدة ترتب على نمو حركة الديموقراطية نمو حركة المكتبات . فالديموقراطية تعنى حكم الشعب لنفسه ولا يتم ذلك إلا بأن يكون الشعب متعلماً . وأن المكتبة العامة هى المكان الذى يمكن أن يتم فيه تعليم جموع الشعب . لذا تزايد عدد المكتبات العامة فى أمريكا تزايداً كبيراً ، كما تزايدت مجموعاتها مما أصبح معه واضحاً أن نظام المكان الثابت يتكسر بسرعة وتحتاج المكتبات باستمرار إلى إعادة التنظيم .

ولذا أصبحت الحاجة ماسة إلى نظام مرن يمكن من إضافة الكتب الجديدة فى أى نقطة دون أن يتأثر النظام بهذه الإضافة ، أو كما عبر « ملفيل ديوى » نفسه عن ذلك « يمكن المكتبى من أن يقف على أكتاف سابقيه » . كان الجو مهيئاً إذن لظهور خطة تصنيف جديدة ، وكانت هذه الخطة هى « التصنيف العشرى لملفيل ديوى » .

كان « ملفيل ديوى » طالباً فى كلية « امهرست » يدرس الرياضيات ، وكان يعمل مساعداً غير متفرغ فى مكتبة الكلية حينما أحس بهذه الحاجة . وقد استعان بأساتذة كليته لوضع خطة تصنيف لكل موضوع من الموضوعات ثم جمع الموضوعات معاً فى تسعة أقسام رئيسية . ثم وجد أن هذه الخطة لازالت بحاجة إلى إضافات تمكنها من العمل هى : الرمز والكشاف والقسم العام .

وقد زودها « ديوى » بهذه الإضافات وبدأ يطبقها فى مكتبة الكلية عام ١٨٧٣ وكان عمره إذ ذاك ٢٢ عاماً ثم صدرت الطبعة الأولى فى سنة ١٨٧٦ . وقد اختار « ديوى » لترقيم خطته الأعداد واستخدمها ككسور عشرية ولذا سمى رمزه « الرمز العشرى » وخطته « التصنيف العشرى » .

لقد كان « التصنيف العشرى » بداية لخطط التصنيف الحديثة ، وكان ظهوره أيضاً مدعاة إلى ظهور نظرية التصنيف ، إذ كان يضم مميزات جديدة لم يسبق إليها ، وهى مميزات أصبحت من فضائل « ديوى » كما أصبحت أجزاء أساسية فى أى نظام للتصنيف جاء بعد « ديوى » ، إلى جانب أنها أصبحت مباحث رئيسية فى نظرية التصنيف . وهى باختصار :

١ ـ القوائم المفصلة للموضوعات . وكانت خطط التصنيف الجامدة قبل ذلك تضم عدداً محدوداً من رءوس الموضوعات العامة . فالخطة التى كانت مكتبة الكونجرس تعمل بها وقتذاك وحتى عام ١٨٩٧ كانت عبارة عن نظام مشتق من تصنيف « فرنسيس بيكون » للمعرفة أعده الرئيس « جيفرسون » لمكتبته الخاصة التى أهداها للكونجرس فى سنة ١٨١٥ . والتى كانت تكون أساس مجموعات مكتبة الكونجرس . وظلت الخطة مستخدمة حتى أعدت الخطة الجديدة التى تستخدمها الآن . وقد ذكرنا من قبل كيف أن نظام المكان الثابت كان يستخدم عدداً من رءوس الموضوعات العامة دون أى تفصيل .

٢ ـ الكشاف الهجائى النسبى لموضوعات الخطة والذى يكمل عمل القوائم ويمكن من التغلب على صعوبة الترتيب المقنن المصنف .

٣ ـ الرمز العشرى المرن الذى كان يكفى وقتها لإضافة الموضوعات

الجديدة ، والذى يعد استخدامه ولاشك أحد المراحل الهامة فى تاريخ التغلب على جمود الرمز .

٤ ـ الإضافات الأخرى التى تتطلبها خطة التصنيف لكى تكون عملية أهمها :

(أ) القسم العام .
(ب) التقسيمات الشكلية .
(جـ) التقسيمات الجغرافية .
(د) وسائل التذكر .

هذه المميزات نبهت علماء التصنيف المعاصرين « لديوى » من أمثال « ريتشاردسون » و « كتر » ، ثم « بليس » و « سايرز » من بعدهما ، وغير هؤلاء ، فبدءوا يدرسون منهج إعداد خطط التصنيف والمعايير التى يجب أن تقوم عليها صناعة الخطط . وبدأ بهذا البحث فى نظرية التصنيف . وجدوا مثلا أن ترتيب الموضوعات فى « ديوى » غير علمى إذ يفصل موضوعات وثيقة الصلة ويجمع موضوعات لاصلة بينها فبدءوا يتحدثون عن معايير وقوانين الترتيب ، ووجدوا مثلا أن الأرقام العشرية مفيدة ومرنة ولكنها قليلة أى أن أساسها ضيق ، وأن ضيق الأساس هذا يؤثر تأثيراً ضاراً على خطة التصنيف إذ يؤدى إلى نوع من الجمود بحيث لا يسمح باستيعاب الموضوعات الجديدة فى أماكنها الصحيحة من السياق الموضوعى ، ويؤدى إلى إدماج موضوعات مع بعضها حيث يكون الواجب أن يكون لكل منها مكان مستقل . وهكذا بدءوا يتحدثون عن صفات الرمز ووظائفه وأهميته فى خطة التصنيف . وقد نتج عن هذا وذاك حصيلة هائلة هى ماكون نظرية

التصنيف . وقد تطورت نظرية التصنيف وتطور البحث فيها تطوراً كبيراً بحيث يمكن القول الآن أن عندنا علما للتصنيف ، هو علم بناء خطط التصنيف ، ويتضمن مباحث متعددة نرجو أن يتسع المجال للحديث عنها ولو بشيء من الإيجاز .

كان أول كتاب يصدر متضمناً الكلام فى نظرية التصنيف هو كتاب « ريتشاردسون » (Classification ; theoritical and practical) وقد ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٠١ ، والثانية عام . ١٩٣٠ ، وهو يعتمد على محاضرات «ريتشاردسون» فى التصنيف. وقد أثر هذا الكتاب على كل من كتب فى الموضوع بعد « ريتشاردسون » ، وظل ذا تأثير بالغ على نظرية التصنيف مدة طويلة . فقد تأثر بنظريات « ريتشاردسون » كل من « بليس » و«سايرز»: والثلاثة يكونون معاً ومع رجال غيرهم مدرسة من مدارس التفكير تسمى المدرسة التقليدية أى العلمية ، وهى تقف فى مواجهة مدرسة أخرى هى المدرسة العملية . وتمثلها آراء « وندهام هلم » عالم التصنيف البريطانى ، ويتابعه كل من « سافيج » و « فيليبس » و « متكالف » . أما المدرسة الحديثة فى التصنيف وهى مدرسة « رانجاناتان » فهى معالجة ثالثة لقضايا التصنيف وهى لذلك تكون مدرسة أو اتجاهاً ثالثاً .

وسوف نحاول إعطاء كلمة موجزة عن كل من هذه المدارس .

أولا — المدرسة العلمية :

تتلخص آراء المدرسة العلمية فى أن تصنيف الكتب ما هو إلا تصنيف للمعرفة مع بعض التعديلات التى تحتمها طبيعة الكتب كوحدة مادية : مثل القسم العام والتقسيمات الشكلية والرمز والكشاف . وقد اعتنق هذا الرأى

بدرجات متفاوتة. كل من « ريتشاردسون » و « سايرز » و « بليس » .
واتخذ ذلك عند « ريتشاردسون » صورة القول بنظام الطبيعة ، أما «سايرز »
فقد تأرجح فى أقواله بين آراء « ريتشاردسون » وأفكار « بليس » عن
الاصطلاح التربوى والعلمى :

وتتلخص آراء « ريتشاردسون » ومن بعده « سايرز » فى أن التصنيف
يجب أن يتبع نظام الأشياء الذى رسمته الطبيعة ويظهر فى نظام العلوم . وإن
نظام التصنيف الذى يتبع نظام العلوم بدقة سوف يكون نظاماً ناجحاً ،
فتصنيف علم النبات الذى يعده عالم النبات هو أفضل أساس لترتيب كتب
النبات وهكذا فى بقية العلوم . وقد كان « ريتشاردسون » وتربيته عميقة
الجذور فى القرن التاسع عشر متأثراً ولا ريب بنظام التطور الذى كان
شائعاً فى أواخر القرن التاسع عشر .

أما « بليس » فقد درس النظم التى أعدها الفلاسفة والعلماء للعلوم على
مر العصور ، وخرج فى النهاية بنتيجة مؤداها أن هناك اتفاقاً بين العلماء على
تنظيم علومهم على مر القرون . أى أن ثمة نظاما ثابتاً يرتب العلماء والفلاسفة
والتربويون بمقتضاه هذه العلوم يسميه « بليس» إصطلاح العلماء والتربويين .
وهو يرى أنه كلما كان التصنيف وثيق الصلة بهذا الاصطلاح كان أقرب
إلى الدوام والثبات وكان ناجحاً فى تصنيف الكتب .

ولسنا نريد أن نتعرض لمناقشة هذه الآراء والرد عليها ، بل نكتفى بالقول
بأن هذه الآراء كانت تعكس الجو العقلى السائد فى نهاية القرن ١٩ والذى
كان يؤكد على وجود نظام للتطور فى العلوم المختلفة ، كما تعكس المرحلة
الأولى من التفكير فى تصنيفات المكتبات ، تلك التى كانت تنظر إليه بوصفه
تطوراً من الأنظمة الفلسفية ، ولذلك شغل رجال هذه المدرسة أنفسهم

بمشكلة الترتيب العلمى لأقسام الخطة وعلاقات الموضوعات بعضها ببعض ، وهى مسائل هامة فى التصنيف ، إلا أنهم لم يهتموا نفس الاهتمام بمشكلة أهم ، بل ربما كانت أهم مشكلة فى التصنيف على الإطلاق وهى مشكلة التحليل الموضوعى .

ثانياً — المدرسة العملية :

فى مقابل المعالجة النظرية التى تقول بأن تصنيف الكتب هو تصنيف المعرفة نجد معالجة مغرقة فى العملية هى آراء « وندهام هلم » عالم التصنيف البريطانى الذى كتب مقالاته التى تعبر عن آرائه فى عام ١٩١١ / ١٩١٢ .

وتتلخص آراء « هلم » فى أن تصنيف الكتب غير تصنيف المعرفة ، فهو وسيلة لغاية عملية ، أما تصنيف المعرفة فقد وضع لغرض آخر يختلف عن ذلك تماماً هو تنظيم أفكارنا عن الأشياء ، على حين يعنى تصنيف الكتب بالتجميع الآلى للكتب فى أقسام . كذلك يعتقد « هلم » أن تصنيف الكتب يجب أن ينبنى على الكتب نفسها لا على تقسيمات فلسفية لأنها تسجل فى قوائمها تفاصيل أو مصطلحات قد لا يظهر عنها إنتاج فكرى على شكل الكتاب أو المقال .

وقد تبلورت آراء «هلم» فى نظرية «السند الأدبى» **Literary warrant** وهو يعنى عنده أمرين :

١ — أن تصنيف الكتب ينبغى أن يعتمد على مجموعة من الكتب وليس على تصنيف مجرد للمعرفة ، فلا يسجل فى قوائم التصنيف إلا تلك الرءوس التى يسندها إنتاج فكرى ، أى تلك الرءوس التى ظهر عنها وحدات فكرية مادية مستقلة كافية على هيئة كتب أو مقالات أو أبحاث . وعلى ذلك فإن أية

تفاصيل قد تكون موجودة فى المادة الموضوعية ولكن لا تظهر عنها وحدات فكرية مستقلة ، ليس لها فى نظر « هلم » مكان فى خطة تصنيف الكتب .

٢ ــ تجاوز « هلم » هذا المفهوم البسيط « للسند الأدبى » إلى مفهوم أعقد ، فهو يرى ضرورة تسجيل « تجميعات المعرفة » التى تظهر فى الإنتاج الفكرى . فلو فرضنا مثلا أن هناك إنتاجاً فكرياً عن الصوت والضوء والحرارة ، أو الصوت والضوء والكهرباء ، أو الصوت والكهرباء والحرارة ، إلخ . لوجب فى نظر « هلم » أن تسجل هذه التجميعات كلها فى قوائم خطة التصنيف .

والمعنى الأول ، وهو المفهوم البسيط « للسند الأدبى » ، أكثر فائدة من المعنى الثانى ، وتستفيد به الآن معظم خطط التصنيف . فمثلا لا يسجل فى قوائم « التصنيف العشرى لديوى » أى رأس إلا إذا كان هناك عشرون عنواناً على الأقل قد ظهرت عنه .

ويقال إن تصنيف الكونجرس هو الخطة الوحيدة التى تعكس آراء « هلم » . والصحيح أن تصنيف مكتبة الكونجرس يعتمد فعلا على مجموعات مكتبة كبيرة ، وإنه تصنيف للكتب وليس للمعرفة ، وبالتالى فهو يتفق مع آراء « هلم » ، ولكن « مارتل » و « هانسون » اللذين وضعا إطار تصنيف مكتبة الكونجرس قد بدآ عملهما قبل أن يكتب « هلم » مقالاته ، وبالتالى فإن من المحتمل أن يكون « هلم » هو الذى تأثر بتصنيف مكتبة الكونجرس وليس العكس .

وليس هدفنا هنا أيضاً هو المناقشة ولكن نكتفى بمجرد العرض . والآن لم يعد لآراء « هلم » مؤيدون كثيرون باستثناء « سافيج » و « فيلييس » فى بريطانيا و « متكالف » فى أستراليا . ذلك لأن آراء « هلم » ظهرت فى الوقت

الذى كانت آراء المدرسة العلمية فيه مسيطرة سواء على المستوى العلمى أو المستوى الأكاديمى ، ولذلك لم تلق استجابة أو قبولا .

وعلى أى حال فإن النظرية الحديثة للتصنيف ، والتى سوف نتحدث عنها بعد قليل تأخذ فى اعتبارها مبدأ « السند الأدبى » ، وإن لم يكن بمفهوم « هلم » ، وذلك لأنها تبدأ عملية التعرف على الأوجه من الإنتاج الفكرى ، ثم تختم عملها باختبار القوائم على الوثائق نفسها لمعرفة مدى صلاحية هذه القوائم لتصنيف وحدات الإنتاج الفكرى .

والمهم الآن هو أن آراء المدرسة العلمية هى التى ظلت مسيطرة منذ أواخر القرن التاسع عشر وأنشئت على أساسها معظم خطط التصنيف التقليدية الحاصرة ابتداء بـ « ديوى » وانتهاء بـ « بليس » فيما عدا تصنيف مكتبة الكونجرس الذى يقوم على مبادئ تصنيف الكتب وليس على مبادئ تصنيف المعرفة . وقد بلغت آراء هذه المدرسة قمتها عند « بليس » الذى وضع نظرية محكمة للتصنيف سجلها فى مؤلفاته العديدة ، ثم أعد نظامه الببليوجرافى على أساسها ، بحيث جاء هذا النظام محققاً لكل المعايير النظرية التى نادى بها صاحبه ، ومن ثم فهو قمة التصانيف من هذا النوع وخاتمتها أيضاً ، فليس من المنتظر أن تنشأ خطة أخرى على نفس الأسس ؛ إذ أن آراء هذه المدرسة أخذت تخلى مكانها لأفكار أحدث هى آراء المدرسة الهندية البريطانية وهى التى تكون المدخل الجديد للتصنيف .

ثالثاً – المدخل الحديث للتصنيف :

برغم ظهور عدد من خطط التصنيف العامة على الخطوط العامة التى سارت عليها المدرسة التقليدية العلمية فإن هذه الخطط قد أخفقت فى إرضاء حاجات القراء . وإن ظهور عدد من هذه الخطط خلال نصف قرن على

التتابع هو فى ذاته دلالة قاطعة على عدم كفاية هذه [illegible]
كل لاحقة منها تحاول أن تتلافى عيوباً فى السابقة ، أى أن كل واحدة تحاول أن تتغلب على جوانب قصور فى الخطط السابقة عليها ، وهذا يفسر تتابع الخطط بسرعة بعد « ديوى » ، ففى العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحده أخذ كل من « كتر » و « براون » فى إعداد خطة جديدة . أما أولهما فقد حاول أن يعد خطة ليس فيها عيوب « ديوى » العلمية ، واختار لها رمز الحروف لأن الأعداد فى نظره ليست كافية ومن ثم ستؤدى إلى جمود الرمز ، وهذا يفسر فى رأيه كثيراً من عيوب « ديوى » . وقد أسمى خطته الجديدة التصنيف الواسع **Expansive Classification**

أما « براون » فقد أراد أن يعد خطة بريطانية تقلل من التحيز لوجهة نظر المؤسسات الأمريكية وتفى بحاجات المكتبات البريطانية ، التى لابد فى نظره وأن تختلف فى كثير من الموضوعات عن المكتبات الأمريكية . لذا أعد تصنيفه الموضوعى **Subject Classification** .

وحينما شرع « هنرى لافونتين » و « بول أوتليه » فى الإعداد للببليوجرافية العالمية ، كان ولابد من اختيار نظام لتصنيف تلك الببليوجرافية . وقد وقع اختيارهما على النظام العشرى الذى كان الخطة الوحيدة المكتملة آنذاك (عام ١٨٩٤) ليكون أساساً لخطة يبنونها . وفيما عدا الألف الأولى(الفروع) اختلف التصنيف العشرى العالمى عن التصنيف العشرى اختلافاً جوهرياً . كذلك زود التصنيف العشرى العالمى بوسائل التركيب التى تمكن من تمثيل العناصر التى أراد الجامعان أن تشتمل عليها الببليوجرافية العالمية ، مثل اللغة ، الزمان ، المكان ، إلخ . وكذلك تركيب عناصر الموضوعات المختلفة ، تلك التى تتضمنها وحدات الإنتاج الفكرى وبخاصة المقالات :

كذلك أعدت مكتبة الكونجرس خطة جديدة لتنظيم مجموعاتها حينما أرادت الانتقال إلى مبناها الحالى فى سنة ١٨٩٧ ، فبدأت قبل ذلك تتكر فى تنظيم المجموعات تنظيماً جديداً قبل نقلها حتى لا يكون الأمر مجرد تغيير للمبنى مع الاحتفاظ بكل مساوئ وعيوب التنظيم القديم . وبعد دراسة واسعة استقر الرأى على إعداد خطة تقوم على مجموعات المكتبة نفسها .

كل هذه الخطط ظهرت فى السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضى . وهذا التتابع السريع يدل على عدم نجاح تلك الخطط فى حل مشكلة التصنيف. إذ ما الذى يدفع المكتبة أو عالم التصنيف إلى البحث عن خطة جديدة إذا كان لديه الكفاية فى خطة موجودة ، وما الذى يجعله يتجشم مشقة إعداد خطة تصنيف ، وهو عمل ليس بالسهل ، بل إنه يحتاج لجهود ووقت ومعاناة لا يدركها جميعاً إلا من كابدها . لاشك أنها أسباب قوية تلك التى دفعت هؤلاء جميعاً إلى محاولة إعداد خطط جديدة .

وحتى بعد إعدادها لم يتوقف السعى ، فشهدنا « بليس » يعد تصنيفه البيليوجرافى الذى حاول أن يجسد فيه كل المعايير النظرية التى درسها وتوصل إليها لإعداد نظم التصنيف .

وأخيراً جاء « رانجاناتان » وتصنيف « الكولون » الذى بدأ عهداً جديداً فى تاريخ تطور التصنيف مما يجعل من أفكار « رانجاناتان » ولا شك المدخل الجديد للتصنيف . وبعد « الكولون » لم يهدأ البحث فى نظرية التصنيف بل زاد ، ولم يقتصر على الهند بل انتقلت أفكار « رانجاناتان » إلى بريطانيا على يد جماعة البحث فى التصنيف . وسوف نتحدث على المدخل الجديد بعد قليل .

ومهما يكن من شيء فإن واحدة من الخطط التقليدية التي ظهرت لم تنجح في حل مشكلة التصنيف . ولقد حدا هذا بالبعض إلى ترك التصنيف كلية واللجوء إلى وسائل أخرى للتنظيم الموضوعي للمكتبات . ووجدنا في الإنتاج الفكري للموضوع مناقشات حول أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية ، هذا الإخفاق الذي عبر عنه الكثيرون وأخذ يتردد بإلحاح في الخمسين سنة الأخيرة . وقد أدى هذا إلى مناقشة أسباب الفشل حتى يمكن البحث عن أساس جديد للتصنيف يتفادى هذه الأسباب . وسوف نناقش فيما يلي أسباب الإخفاق ، ثم نستعرض الحلول التي قدمها أصحاب المدرسة الحديثة للتصنيف :

إخفاق خطط التصنيف التقليدية

يمكن أن نلخص أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية فيما يأتي :

أولا — إن هذه التصانيف قد اعتمدت اعتماداً كلياً على قواعد التقسيم المنطقي . ومع أن هذه القواعد التي استعارها التصنيف من المنطق قد أفادت التصنيف في وضع معايير للتقسيم ، إلا أن هذه القواعد « الصورية » لا تستوعب كل الاحتياجات التي يمكن أن تفرضها مجموعات الإنتاج الفكري ، فهي تفرض حدوداً على التصنيف تجعله لا يتناسب مع أغراض الاسترجاع الحديثة التي تتطلب تمثيل علاقات لا توفر لها قواعد التصنيف المنطقي .

١ — فالتقسيم المنطقي يقتصر على علاقة الجنس — النوع ، وليست كل العلاقات في تصنيف المكتبات من هذا النوع من العلاقة ، فلندن مثلا جزء وليست نوعاً من إنجلترا ، والعلاقة بين لندن وإنجلترا تختلف عن العلاقة بين

الجنس والنوع ، كذلك التكيف عملية فى علم الحياة ، والصلابة صفة فى المعادن ، والمرفق جزء من الذراع ، والتقطير عملية فى الكيمياء ، والنتروجين من العناصر المكونة للتربة .

ومن المطلوب إدراك هذه الصلات المختلفة فى تصنيف المكتبات ، والتعرف عليها فى الوثائق وفقاً لمحتواها الموضوعى . أما الاقتصار على علاقة واحدة بين الجنس والأنواع مهما كانت أهميتها فإنه أمر ليس له سند من الواقع .

٢ ــ إن الخصائص لكى تكون أصيلة حقاً فينبغى أن تشارك فى الطبيعة الجوهرية « للجنس » . فالجنس « جندى » يمكن أن يقسم وفقاً لطريقة القتال (المشاة ، المدفعية ، إلخ) . ووفقاً للرتبة ووفقاً لظروف الخدمة (نظامى ، مجند ، إلخ) . فإذا أردنا أن نقسم الجندى على حسب خاصية « الوضع الاجتماعى السابق » (فئة العمل ، الفئة المهنية ، إلخ) . فهذا لا يجوز من وجهة نظر التقسيم المنطقى ، لأن هذه الخاصية ليست خاصية عسكرية .

٣ ــ يصر المناطقة التقليديون على أن يكون تقسيم الجنس بواسطة خصائص متتابعة تعكس رأياً واحداً مطرداً . فإذا كنا نقسم الجنس الجندى بواسطة خاصية « طريقة القتال » ، فسوف يكون من غير المناسب أن نستمر فى التقسيم بواسطة خاصية « الرتبة » لأن الرتب لا تتصل بواحدة من طرق القتال . وعلى هذا فينبغى أن يستمر التقسيم إلى مدفعية الميدان ، مدفعية السواحل ، إلخ .

٤ ــ من قواعد التقسيم المنطقى أن تكون الأقسام فى كل خطوة مانعة فيما بينها ، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه فى تصنيف المكتبات ، لأن محتويات الكتب والدوريات تتداخل بكثرة :

٥ — لايعطينا التقسيم المنطقى دليلا يرشدنا إلى ترتيب خصائص التقسيم ، وهذا أمر يحتاج إليه فى تصنيف المكتبات .

ثانياً — انبنى التصنيف بكل خططه التقليدية على نوع واحد من المطبوعات هو الكتاب . ومن سمات العصر الذى نعيش فيه النمو السريع فى إصدار المجلات كشكل من أشكال النشر . ولعل « فيكرى » لم يجانب الحق حينما قال إن المجلات هى التى تعكس أحدث الآراء فى الموضوع .

والتصنيف ، وكذلك فهرس المكتبة ، قد بنيا على الكتاب على أنه الوحدة البيليوجرافية المقبولة ولم يضعا فى اعتبارهما الأشكال الأخرى ، مثل المجلات وتقارير الأبحاث والنشرات . . . إلخ .

والكتاب يمكن تصنيفه بطريقة تختلف عن الأشكال المشار إليها . فمع أنه قد يضم أكثر من موضوع . إلا أنه يمكن أن نقول عنه إنه كتاب فى كذا . والموضوعات الأخرى يمكن أن تكشف من خلال الكشاف الموضوعى الألفبائى ، أو تعد لها مداخل إضافية فى الفهرس المصنف . وقد انبنت خطط التصنيف التقليدية على أساس هذا « التغليب » .

أما المجلة ، فإنها تضم عدداً من المقالات ، وكل مقال منها يضم عدداً من العناصر . وكل مقال منها يعد وحدة قائمة بذاتها ، بحيث يتعذر أن نقول إن هذه مجلة فى كذا دون أن نحلل عناصرها للكشف عنها ، وتوضيح علاقات هذه العناصر بعضها ببعض . وكذلك يمكن القول عن تقارير الأبحاث والأبحاث نفسها ، وهكذا .

وبألفاظ أخرى ، فإن موضوع الكتاب موضوع واسع بسيط لا يتطلب درجة عالية من التحليل . ولذلك فهو يحتاج إلى معالجة تختلف عن المقال

أو النشرة أو البحث أو التقرير . فالأخيرة موضوعاتها معقدة أو متشابكة تتطلب درجة عالية من التحليل ، فهى فكر دقيق يحتاج إلى تصنيف دقيق أو عميق . ولهذا فهى تحتاج إلى نوع من التصنيف لم توفر له ولم تهيأ خطط التصنيف التقليدية على الإطلاق .

ثالثاً — وحتى حينما انبنى التصنيف التقليدى على الكتاب ، فقد قام على أساس الاحتفاظ بوحدته المادية ، ولم ينظر إليه على أنه نتاج عقلى متشابك يشتمل على عدد من الوحدات الفكرية .

رابعاً — التصنيف يسجل الموضوعات فى بعد طولى واحد ينتقل فيه من العام إلى الخاص أى على حسب سلم رتب العلوم . ولكن محتوى الكتب والوثائق متعدد الأبعاد . ولا شك أن هذا هو ما دعا « جيفونز » إلى القول بأن التصنيف المكتبى أى تصنيف الكتب وفقاً لموضوعاتها محال من الناحية المنطقية ، فلا شك أنه كان يقصد استحالة تسجيل محتويات الكتب المتعددة الأبعاد فى قائمة واحدة ذات بعد طولى أو خطى . فالكتاب — وفقاً للتصانيف التقليدية — ينبغى أن يقحم فى نظام ذى بعد واحد ليس فيه إلا موضوع واحد . وهذا القيد وحده يدمر معظم فائدة التصانيف التقليدية للكتب كآلات للتنظيم الموضوعى الفعال لمواد المكتبة .

التصنيف بوضعه الحالى — كما ذكرت « جريس كيلى » بدرجة كافية من الثقة واليقين — يكشف فقط عن جزء صغير من موارد المكتبة فى أى موضوع ومع ذلك فلا زلنا نتبع نفس الأساليب فى التصنيف الببليوجرافى لا لشىء إلا لأننا لا نعرف كيف نعالج الموضوع .

خامساً — نظرة المكتبى إلى التصنيف أفسدته ، فقد كان المكتبى يعتبره

مجرد صف من القوالب تدخل فيها الكتب بسهولة وفقاً للموضوع الذى تعالجه . ومن هذه القوالب يمكن استرجاع الكتب عند الحاجة . ولكن مع اتساع عالم المعرفة أصبحت هذه الصفوف متزايدة التعقيد وأصبحت مشكلة تعيين العناوين فيها تنطوى على قرارات معقدة بنفس الدرجة .

وهكذا تحول المكتبيون إلى الفهرس الموضوعى الألفبائى بوصفه بديلا عملياً . ولكن المكتبيين نسوا أن الفهرس الموضوعى نفسه يجب – إذا أريد له أن يحقق المنفعة الكاملة – أن يعتمد على بيان مصنف للمعرفة البشرية التى يعالجها .

ومما أفسد نظرة المكتبى إلى التصنيف أيضاً أنه كان يعتبره مجرد وسيلة لترتيب الرفوف . ويعتبر الرمز آلة كافية لهذا الغرض وللاحالة من الفهرس إلى الرفوف فى حين أن الوظيفة الأساسية للتصنيف هى الكشف عن المحتوى الفكرى لموارد المكتبة فى موضوع ما .

سادساً – التكاليف الباهظة لإعادة التصنيف وهى تكاليف تتوالى هندسياً كلما تزايدت المجموعات وقد أدى هذا إلى اتخاذ موقف محافظ على أساس أنه ليس ثمة خطة تفضل خطة أخرى بصورة تبرر اتباع هذا المسلك الذى يكلف المكتبة الكثير .

لكل هذه الأسباب أخفقت خطط التصنيف التقليدية الحاصرة فى أداء المرجو منها . ولا يمكن أن ينقذ هذه التصانيف من الفشل مراجعة مهما كانت جوهرية ، لأن هذه التصانيف لا معنى لها من حيث هى أداة إلى المحتوى الموضوعى . ولأن فاعلية هذه التصانيف قليلة فقد تزايدت تكاليف صيانتها ، أى حاجتها إلى المراجعة المستمرة .

ولكن هل معنى هذا هو رفض التصنيف ونبذه ؟ هل معنى هذا الإخفاق أنه ليس له مكان فى التنظيم الببليوجرافى ؟ الحقيقة أن هذا الإخفاق لا يعنى رفض التصنيف ، بل يعنى رفض التقاليد التى عاقته عن التقدم والبحث عن أسس جديدة تقوم عليها الخطط المقبلة . فالتصنيف أساس علم المكتبات ، وإن نجاح محاولاتنا لتنظيم السجلات المطبوعة لحضارتنا سوف يعتمد اعتماداً كبيراً على ابتكار أنظمة لتنظيم تلك السجلات بطريقة تزيد من فائدتها للمجتمع .

بل على العكس من ذلك ، لقد حدثت « نهضة جديدة فى التصنيف » يفسرها تزايد الإنتاج الفكرى فيه ، وتزايد البحث فيه وعقد مؤتمرات دولية للبحث فى التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات ، وتأليف عدة جماعات للبحث فى التصنيف ، وتكوين لجنة الاتحاد الدولى للتوثيق للبحث فى التصنيف. كل هذه النهضة وهذا النشاط حدث فى الأربعين سنة الأخيرة .

رانجاناثان والتصنيف المتعدد الأوجه

ولا شك أن معظم التطورات الحديثة التى جسمت النهضة المعاصرة فى التصنيف هى بفضل جهود وأفكار عالم التصنيف الهندى « د . رانجاناثان » ، وما حدث من اهتمام فى بريطانيا كان أثراً من آثاره .

بدأ « رانجاناثان » جهوده فى التصنيف وهو لا يزال فى بريطانيا دارساً جديداً لعلم المكتبات عام ١٩٢٤/١٩٢٥ – وقبل أن يعود إلى الهند عام ١٩٢٥ كان قد أعد إطار خطة تصنيف جديدة وبعض القوائم كنماذج . فلما عاد جرب الخطة فى مكتبة جامعة مدراس . وفى سنة ١٩٣٣ صدرت الطبعة

الأولى من « الكولون » ، ثم تتابعت الطبعات بعد ذلك حتى وصلت إلى الطبعة السادسة سنة ١٩٦٠ وقد أعلن عدة مرات عن قرب ظهور الطبعة السابعة ولكن لم تصلنا حتى الآن .

كان عمل « رانجاناتان » فى التصنيف يسير فى اتجاهين رئيسين : البحث فى نظرية التصنيف ، والعمل فى الكولون . فالنتائج التى يتوصل إليها خلال بحثه فى التصنيف يضمنها كتاباته من كتب ومقالات متعددة ويجسدها فى تصنيف الكولون فى كل طبعة جديدة على هيئة وسائل وطرق جديدة سواء فى بناء الخطة أو فى تحسين الرمز .

وتختلف طريقة الكولون عن غيرها من خطط التصنيف العامة ، فهذه الأخيرة تسمى الخطط الحاصرة ، وهى تحصر أو تحاول أن تحصر كل موضوعات المعرفة البشرية وترتبها فى سلم للرتب يسبق العام فيه الخاص وفق قواعد التصنيف وقوانينه التى رسخت فى علم المنطق واستعارها علم التصنيف واستعان بها فى وضع معايير لبناء قوائم التصنيف. وبعد أن ينتهى عالم التصنيف من حصر الموضوعات ثم ترتيبها يضيف إليها الرمز الذى يولى الترتيب ، ثم يعد لها كشافاً ألفبائياً . وعلى هذا فإن خطط التصنيف الحاصرة مثل ديوى أو الكونجرس أو بليس تقدم أرقاماً جاهزة للموضوعات سواء أكانت هذه الموضوعات بسيطة أم مركبة أم متشابكة ، وهى فى هذا تعتمد على «التغليب» الذى أشرنا إليه من قبل عند البحث فى أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية .

أما تصنيف الكولون فهو خطة تحليلية تركيبية متعددة الأوجه ، فهو لا يحصر كل موضوعات المعرفة البشرية ولا يقدم أرقام تصنيف جاهزة للموضوعات ، بل يعتمد على أسس مختلفة قوامها عملية التحليل الوجهى .

والتحليل الوجهى هو عبارة عن التعرف على الأوجه العاملة أو المؤثرة فى كل موضوع يجرى تصنيفه . والوجه هو مجموع الأفراد الناتجة عن التقسيم وفقاً لخاصية واحدة .

وسوف نتناول فى هذا البحث بالشرح كيفية إجراء التحليل الوجهى وطريقة إعداد نظام للتصنيف وفق المنهج الحديث . ولهذا فنحن نقتصر الآن على مجرد التفرقة بين التصنيف الحاصر والتصنيف التحليلى التركيبى المتعدد الأوجه .

على أى حال ، فإنه بعد أن تعد قوائم التصنيف المتعددة الأوجه ، يضاف إليها الرمز ويعد لها الكشاف . والتصنيف العملى فى هذا النوع من الخطط يعتمد على أساس آخر غير الخطط الحاصرة ، إذ أن التصنيف الحاصر يقدم أرقام تصنيف جاهزة للموضوعات المختلفة . أما المتعدد الأوجه فهو يتألف من قوائم مستقلة للأوجه المستقلة . وعند التصنيف العملى يتم تحليل موضوع الوثيقة إلى عناصره ، ثم يسحب رقم كل عنصر من قائمة مستقلة . وتحدد صيغة ترتيب الأوجه الخاصة بالموضوع ترتيب عناصره فى الموضوع المركب ، كما تحدد علامة الربط المناسبة .

وعندئذ يضم هذه العناصر معاً وفقاً للترتيب المفيد المسبق وباستخدام علامات الربط الموصفة . وهكذا نرى أن التصنيف الأخير متعدد الأبعاد أو الأوجه . وهو بهذا يقدم الوصف المتعدد الأبعاد لموضوع الوثيقة كحل للمشكلة الفلسفية للتصنيف . لقد كان التصنيف الحاصر يضغط الوثيقة وموضوعها فى بعد واحد ويقتصر بهذا على نوع واحد من العلاقة ، كما سبق أن أشرنا ، لذلك فهو يعتمد على التغليب ، وهو جامد لا ينمو إلا من الناحية اليمنى فقط من رقم التصنيف . لذا فإن تمثيله للموضوعات والعلاقات ناقص .

أما التصنيف المتعدد الأبعاد فهو يمثل كل العناصر التى يشتمل عليها موضوع الوثيقة وفى علاقاتها الصحيحة أيضاً . وهو يحل هذه المشكلة فى الرمز عن طريق استخدام علامات الربط التى تستخدم كفواصل تميز كل عنصر عن غيره ، وعلى هذا يمكن أن ينمو كل عنصر على حدة . ولهذا يمكن التعبير عن موضوع الوثيقة تعبيراً كاملا بقدر ما هنالك من عناصر وتمييز هذه العناصر من خلال الرمز المميز الأوجه .

لقد أخفق التصنيف التقليدى الحاصر للأسباب التى ذكرناها آنفا إذ أن موضوعات الوثائق والمقالات والتقارير الخاصة بالأبحاث موضوعات متشابكة تتضمن عدداً من العناصر ، والتصنيف التقليدى لا يمثل هذه العناصر ولكنه يضعها فى مكان واحد وبالتالى فهو لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن موضوعاتها ، أما التصنيف التحليلى التركيبى فهو يحل هذه المشكلة إذ أنه يحلل موضوعات الوثائق إلى عناصرها ، ويعطى كل عنصر رقم التصنيف المناسب ، ثم يعيد تركيبها معاً فى رقم تصنيف واحد باستخدام علامات الربط المناسبة التى تخدم فى نفس الوقت كوسيلة لتمييز أرقام الأوجه ، ورقم التصنيف بهذا يتطابق تطابقاً كاملا مع مضمون الوثيقة .

لذا فإن التصنيف المتعدد الأوجه هو النوع الوحيد الذى يصلح لأداء الخدمات التوثيقية الحديثة وينجح فيما أخفقت فيه خطط التصنيف الحاصر التى لا تصلح لأداء هذه المهمة .

جماعة البحث فى التصنيف

وقد لقيت أفكار « رانجاناتان » نجاحاً كبيراً على المستوى الدولى . فقد تأسست منذ سنة ١٩٤٨ لجنة للنظرية العامة للتصنيف فى نطاق الاتحاد الدولى للتوثيق وعين رانجاناتان مقرراً لها . ولكن لعل أهم نجاح لقيته أفكار رانجاناتان هو تأسيس جماعة البحث فى التصنيف فى بريطانيا (لندن) عام ١٩٥٢ ، فإن تأسيس هذه الجماعة بعد ظهور رانجاناتان وأفكاره أهم حدث فى تاريخ تطور التصنيف .

وتتألف الجماعة من عدد من الأعضاء على النمط الإنجليزى ، أى أنهم جميعاً من الهواة الذين لا يتقاضون أجراً عن عملهم ولا يتلقون إعانات من الحكومة ، وهم يجتمعون فى لندن بانتظام منذ فبراير عام ١٩٥٢ وينشرون أبحاثهم ومقالاتهم ابتداء من سنة ١٩٥٥ فى مجلة Journal of Documentation فى نشرة لهم ضمن أعداد المجلة السابقة التى تصدر كل ثلاثة شهور ، كما ينشرون محاضر اجتماعاتهم . كذلك أنشأ أعضاء الجماعة عدداً من خطط التصنيف المتخصصة التى طبقوا فيها مبادئ التحليل الوجهى .

إن الهدف الأساسى من نشأة الجماعة كان إنشاء نظام عام للتصنيف يقوم على أسس جديدة . وقد نبع هذا من الشعور بعدم الرضا عن خطط التصنيف الموجودة ومنها الكولون ولذلك بدأت الجماعة عملها بالبحث فى الأسس دون ارتباط بأى ولاء لخطة من الخطط . وقد وجدت هنا أن تصنيف الكولون وأفكار رانجاناتان يمكن أن تقدم أكثر من غيره من الباحثين والكتاب فى الموضوع ، وخاصة فكرة التحليل الوجهى التى تأثرت بها الجماعة . وفى وسنة ١٩٥٥ نشرت الجماعة بياناً أو تقريراً يلخص ما انتهت إليه فى هذا

الصدد ، وعنوانه :

The need for a faceted classification as the basis for all methods of information retrieval. Lib. Ass. Rec. Vol. 57, July, 1955.

فى هذا البيان عبرت الجماعة عن عقيدتها ، وتتلخص فيما يأتى :

١ ــ إن الخطط الموجودة كلها لا تصلح بوضعها الراهن للاستعمال ، فكل منها تنطوى على عيوب خطيرة لا يمكن معها أن تجدى المراجعة والتعديل ، فالحاجة هى إذن إلى خطة عامة جديدة تقوم على أسس انتقائية . وقد جعلت الجماعة من هذا هدفاً تسعى إلى تحقيقه .

٢ ــ إن الجماعة ترى أن فكرة التحليل الوجهى والتصنيف المتعدد الأوجه تصلح أساساً لكل طرق استرجاع المعلومات عن طريق الموضوع ، سواء أكانت تصنيفاً أم كانت إحدى طرق التكشيف . وهذا يؤكد أن التصنيف المتعدد الأوجه هو أساس كل طرق استرجاع المعلومات ، إذ أنه يوفر حصراً لعناصر الموضوعات لاتقدر عليه الطرق الأخرى للتكشيف ، لأن التصنيف يتبع قواعد صارمة فى التحليل والحصر والترتيب لا يمكن معها إغفال أى شيء .

فصلت الجماعة إذن بين الكولون كخطة وبين أفكار رانجاناثان كأفكار تصلح للتبنى والتطوير فلم ترتبط بالكولون كخطة كما لم ترتبط بغيره من الخطط ، ولكنها وجدت أن أفكار رانجاناثان تنطوى على أشياء لا يمكن إغفالها ، ومن ثم فقد تبنت هذه الآراء ودعت إليها وشرحها أعضاؤها فى كتاباتهم وتحمسوا لها . ثم كانت لهم بعد ذلك أبحاثهم الخاصة التى سارت أحياناً فى خطوط متفقة مع رانجاناثان ، وأحياناً مختلفة عنه .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد كان أعضاء الجماعة نشطين للغاية ومنتجين ، فأنشأوا عدداً من الخطط المتخصصة يزيد على العشرين شرحوها فى نشرتهم السابق الإشارة إليها ، كما أسهموا فى البحث فى التصنيف وفى الإنتاج الفكرى له بنصيب كبير يدل عليه ما ألفوه من كتب وما نشروه من مقالات فى المجلات المتخصصة فى الموضوع . ولم تنس الجماعة هدفها الأساسى وهو إنشاء خطة عامة جديدة ، ولكن إمكاناتها البشرية والمادية لم تمكنها من تحقيق ذلك حتى الآن ، فأعضاؤها جميعاً هواة لا يتلقون أية معونات من الحكومة ، كما أنهم جميعاً موظفون يؤدون أعمالهم فى وظائفهم أولا . فإذا قيس إنتاجهم بهذين الاعتبارين وجدنا أنه إنتاج يدعو إلى الإعجاب .

أهم التطورات الحديثة فى التصنيف

واستكمالا لعرض الصورة ، نمضى فى تلخيص أهم التطورات الحديثة فى التصنيف :

١ – عقد المؤتمر الدولى الأول لدراسة التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات فى لندن عام ١٩٥٧ .

International Study Conference on Classification for Information Retrieval.

ويعرف بمؤتمر « دور كنج » . وقد رأس « رانجاناثان » هذا المؤتمر ، وأسهمت جماعة البحث فى التصنيف بنصيب وافر فى نجاحه ، وكتب أعضاؤها معظم أبحاثه .

وفى هذا المؤتمر نالت أفكار « رانجاناتان » عن التحليل الوجهى والفئات الجوهرية اتفاقاً عاماً ، وجاءت توصياته معبرة عن هذا الاتفاق ، كما دعت التوصيات إلى إجراء مزيد من البحث فى التصنيف لحل المشكلات التى تعوق تقدمه :

٢ ــ عقد المؤتمر الدولى الثانى للبحث فى التصنيف فى الزينور بالدانمارك عام ١٩٦٤ .

International Study Conference on Classification Research.

وقد رأسه « رانجاناتان » أيضاً . وقد تم فى هذا المؤتمر تقييم لما أحرز من تقدم بعد مؤتمر دور كنج ، وحصر للمشكلات المتبقية وقد تضمنت أعماله أبحاثاً متعددة عن التصنيف والتكشيف وحضره عدد كبير من عدد من الدول .

٣ ــ حصلت جمعية المكتبات البريطانية على منحة من منظمة حلف شمال الأطلنطى NATO أعطتها لجماعة البحث فى التصنيف . وقد استخدمت تلك المنحة فى عقد مؤتمر من أعضاء الجماعة فى لندن عام ١٩٦٣ ضمنوه تصورهم للأسس التى يرونها صالحة لإنشاء خطة عامة للتصنيف . ونشرت أبحاثه فى الكتب التالى :

Library Association. Some Problems of a General Classification Scheme ; A Report of a Conference Held in London, July, 1963, Lib. Ass. 1964.

هذا مجمل سريع لأهم ملامح تطور التصنيف خلال الأربعين سنة الأخيرة ، ويمكن أن نكمل الصورة بعرض سريع لأهم قسمات الموقف الراهن فى التصنيف .

كان ظهور المدرسة الهندية فى التصنيف بداية نهضة حقيقية فى تاريخ تطور هذا العلم فقد أحدث ظهورها ثورة فى التفكير فى التصنيف والبحث فيه . وقد أثرت هذه المدرسة فى المدرسة البريطانية ، وهما معاً تقومان بجهود كبيرة فى البحث فى التصنيف وتطويره . وقد كان من نتائج ظهور المدرسة الهندية إنتاج أول خطة عامة متعددة الأوجه هى تصنيف الكولون وهو الخطة الوحيدة من هذا النوع :

وحتى سنة ١٩٦٠ طبع الكولون ست مرات . وقد أعلن عدة مرات عن ظهور الطبعة السابعة لعل آخرها سنة ١٩٧١ . إلا أنها لم تصدر حتى الآن فيما نعلم . وقد نشر « أ . س . فوسكت » أقسامها الرئيسية التى بلغت ١٠٢ قسماً ، كما وصفها وصفاً موجزاً[1] .

لقد كان الكولون يسير بمعدلات طبع سريعة ، ففى خلال ٢٧ سنة طبع ٦ مرات . ومنذ عام ١٩٦٠ حتى الآن لم يطبع . ترى هل يمر الكولون بأزمة؟ وهل تستفحل الأزمة بعد أن مات « رانجاناثان » منذ عام تقريباً (سبتمبر عام ١٩٧٢) ؟ هذا عن الكولون .

أما عن جماعة البحث فى التصنيف فقد رأينا أنها سعت إلى إعداد خطة عامة جديدة ولكنها لم تصدرها حتى الآن ، ولا يبدو أنها وشيكة الصدور . فهل يعنى هذا أن الصورة فى الهند وبريطانيا فيما يتعلق بالخطة العامة للتصنيف غير مطمئنة وغير واضحة ، ونعنى بالخطة العامة هنا خطة ترضى احتياجات العاملين فى المكتبات وتتغلب على عيوب الخطط السابقة .

---

(1) Foskett, A. C. Subject Approach to Information. 2nd ed. 1971. Chapter on CC.

ومن جهة أخرى فلا زالت الخطط العامة القديمة تعمل ، وبخاصة التصنيف العشرى العالمى وتصنيف مكتبة الكونجرس . ولقد دفع هذا واحداً من الكتاب على الأقل إلى الاعتقاد بأن التصنيف يقف فى مفترق الطرق : بين التفكير التقليدى القديم والتفكير الحديث ، بين الخطط العامة والخطط المتخصصة ، بين الوسائل التقليدية فى الاسترجاع والوسائل الحديثة الآلية . ويصادف هذا كله عدم اكتمال الكولون حتى الآن كخطة يعتمد عليها وعدم استطاعة الجماعة البريطانية أن تصدر خطتها[1] .

وعلى أى حال فقد تحقق النجاح فى مجالين :

١ ــ فى مجال إنتاج الخطط المتخصصة ، ويبدو أن هذا النجاح سوف يستمر لأنه يسد حاجة حقيقية فى المكتبات ومراكز المعلومات : كما أن الأسس التى تقوم عليها تلك الخطط أصبحت أوضح الآن منها فى أى وقت مضى بفضل جهود المدرستين الهندية والبريطانية والأخيرة خاصة إذ أنتجت عدداً لا بأس به من الخطط المتخصصة .

٢ ــ فى مجال البحث فى التصنيف يؤكده عقد أكثر من مؤتمر دولى له ، واهتمام الاتحاد الدولى للتوثيق به ، وإنشاء لجنة عن النظرية العامة للتصنيف فى نطاقه ، وتكوين عدة حلقات بحث فى الموضوع فى بريطانيا والهند والولايات المتحدة ، بل واهتمام بعض الهيئات العسكرية به مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى .

وفيما يتعلق بالخطة العامة للتصنيف ، فإننا نعتقد أن الأزمة أزمة إمكانيات ،

---

(1) Bose, S. Classification at the Cross road. Ann. Lib. Sc. Doc. Vol. 16, no. 1, March 1969. pp. 27-31.

فإن الخطط التي تولى أمرها هيئات هي وحدها الخطط التي نجحت واستمرت ، والعكس . فالتصانيف : « العشرى » ، و « العالمى» و « الكونجرس » ، نجحت واستمرت لأن الذى تولى أمرها هيئات قوية دعمتها بشرياً ومادياً . أما تصانيف « كتر » و « براون » و « بليس » فقد ماتت أو كادت لأن الذين تولوا أمورها أفراد . وليس السبب أبداً أن الأولى تفضل الأخيرة ، بل العكس هو الصحيح ، فإن واحدة على الأقل من الخطط التي توقف نموها وهى خطة بليس تفضل الأولى بصورة مؤكدة ، ولكن لما توقفت جهود صاحبها بسبب موته توقفت الخطة بدورها عن النمو والاستمرار .

وقد كان ديوى بعيد النظر حين عهد بالخطة كلها إلى مؤسسة Lake Placid Club Educational Foundation وإلى Forest Press ، ثم حينما نقل الخطة كلها إلى مكتبة الكونجرس بعد ذلك وقد ضمن لها هذا المراجعة المستمرة وتتابع الطبعات . ولا شك أن « رانجاناتان » كان يقصد شيئاً مشابهاً حينما نقل البحث فى التصنيف إلى مركز البحث والتدريب فى التوثيق فى بنجالور فى عام ١٩٦٢ Documentation Research and Training Centre لكى يتابع تلاميذه البحث والتطوير . ونرجو أن يكون ذلك مدعاة إلى خروج الكولون من الأزمة التى يعانيها منذ كبر صاحبه حتى يبقى الكولون بما يمثله من فكر متجدد متطور وبما يمثله من اتجاه جديد فى تصنيف المكتبات .

كذلك نلفت نظر الإخوة المكتبيين العرب إلى هذه الحقيقة حتى يأخذوها فى الاعتبار عند التفكر فى إعداد خطة عربية ، وهذه نقطة سوف أعود إليها بعد .

التصنيف والحاسب الإلكترونى :

يستخدم الحاسب الإلكترونى فى الوقت الحاضر فى كثير من التطبيقات التى يمكن أن نضعها تحت ثلاثة رءوس عامة هى :

النوع الأول : المسائل العلمية .

النوع الثانى : المسائل التجارية .

النوع الثالث : مسائل التوثيق والمكتبات .

وما يهمنا هو بطبيعة الحال النوع الثالث ، أى علاقة الحاسب الإلكترونى بالخدمات المكتبية والتوثيقية ، وبصورة أخص بخزن المعلومات واسترجاعها . إن كمية المعلومات التى علينا أن نتداولها فى أيامنا هذه هى أحد الأسباب الرئيسية التى تحتم علينا تطوير أساليب جديدة لتداول المعلومات . وسبب آخر هو أن إيقاع الحياة أسرع من ذى قبل ، فلم يعد لدينا الفراغ والصبر الذى ينتظر البحث بالمسائل التقليدية . والحاسب الإلكترونى يقدم خدمات جليلة فى هذا الصدد ، فهو يقوم بإعداد ومعالجة كمية هائلة من المعلومات سواء فى الخزن أو الترتيب أو الاسترجاع بسرعة عالية جداً ، ولذا فهو يلائم احتياجاتنا فى الوقت الراهن ء

ونشير هنا إلى أن دور الحاسب الإلكترونى لا يقتصر على عمليات التوثيق فحسب ، بل إنه يقوم بأداء الكثير من العمليات المكتبية التقليدية ولكن بصورة آلية بدلا من العمل اليدوى . ويمكن أن نقسم تطبيقات الحاسب الإلكترونى فى المكتبات إلى نوعين .

١ ــ تألية العمليات الكتابية والحسابية مثل طلب الكتب وإعارتها ، إلخ ء

٢ – استرجاع المعلومات . ويستخدم الحاسب هنا بطرق شتى .

وبعض هذه الطرق أصبح الآن أساليب متفقا عليها ، فى حين لا يزال البعض تجريبياً . ويمكن أن نقسمها إلى ثلاث مجموعات :

(أ) تألية الإجراءات الموجودة .

(ب) التكشيف والاستخلاص الآلى .

(ج) بحث اللغة الطبيعية للنصوص الكاملة .

ولا يتسع المجال هنا للحديث على تطبيقات الحاسب الإلكترونى ، إذ أننا هنا نعنى بعلاقة الحاسب الإلكترونى بالتصنيف . وثمة تطبيق على جانب كبير من الأهمية سوف يكون له ولا شك أثر على هذه العلاقة ونعنى به طبع فهارس المكتبات على هيئة الكتاب . وقد يؤدى استخدام الحاسب الإلكترونى فى هذا المجال إلى أن يصبح الفهرس المطبوع على هذا النحو هو أكثر أشكال الفهرس شيوعاً وانتشاراً . ولعل أهم التطورات فى هذا الصدد ما يعرف بمشروع « مارك »[1] .

والتطور الهام الذى ينطوى عليه مشروع « مارك » هو أنه يوفر نسخة من السجلات الببليوجرافية يمكن للآلة قراءتها وفى حجم موحد . أى أن الحاسب هو الذى سيقوم بقراءة المعلومات من نسخة تتوافر فيها هذه الإمكانية ، ويمكن لأى مكتبى أن يحصل على نسخة من هذا النوع حين يطلبها . والهدف النهائى من المشروع الذى تقوده مكتبة الكونجرس هو توفير خدمة مركزية

---

(1) United States - Library of Congress : The MARC II format : A communications format for bibliographic data.

للفهارس المطبوعة آلياً تتعدى حدود مكتبة واحدة بل تتعدى قطراً واحداً ، بل هو توفير نسخة يمكن قراءتها آلياً لأى مكتبة تطلبها ولأى كتاب يصدر فى العالم كله .

ومن الواضح أن هذا أمل للمستقبل ، ولكن التقدم الذى حدث حتى الآن يبشر بالخير فبعد عدة سنوات من التجريب والاختبار فى مشروع مارك ١ طور مشروع مارك ٢ والذى أمكن فيه التغلب على كثير من الصعوبات التى كانت موجودة فى مارك ١ .

وبعد سنة من الاختبار أخذت الببليوجرافية الوطنية البريطانية (BNB) فى استكمال عمليات مارك ١ فى يناير ١٩٧١ . وهناك تبادل كامل للنسخ بينها وبين مكتبة الكونجرس ، والمشروع بينهما يغطى القدر الأكبر من كل ما يصدر باللغة الإنجليزية بدون أى تكرار غير ضرورى[١] .

وتقدم مكتبة الكونجرس خدمة أسبوعية من شرائط « مارك » لأكثر من ستين مشتركاً حتى الآن . وقد يبدو هذا العدد صغيراً الآن ولكن هذا لايقلل من أهمية المشروع الذى يمكن أن يجعل فهارس المكتبات موحدة فى العالم كله ، كما أنه يجعل بالإمكان إعداد الفهارس الضخمة على أساس آلى كامل ، فهو يطبق الوسائل الحديثة على الوظائف الببليوجرافية بصورة كاملة :

وهناك تطبيقات متعددة للحاسب الإلكترونى فى التكشيف والاستخلاص والترجمة ، وفى التصنيف الآلى الذى يعتمد على النص مباشرة ، وبعض هذه التطبيقات لا يزال فى مراحل مبكرة من التجريب ، ولكننا نعتقد أن العلماء

---

(1) Foskett, A. C. The subject Approach. Information. 2nd ed. p. 392.

سيتوصلون إلى حل لمشكلات تطبيق الحاسب ، ومن ثم فسوف يسهم بدور كبير فى العمل التوثيقى والإعلامى .

من المهم أن نشير هنا إلى أهمية « مارك » من ناحية التصنيف ، فهو يسمح بتعدد المداخل التصنيفية ، إذ يمكن من استخدام عدة أنظمة للتصنيف فى نفس الوقت معاً ، مثل : تع ، ت ع ع ، ت ب ، ت ك ، علاوة على رم / مك[1] ، وغيرها . سوف يكون من الممكن فى الحقيقة وضع أى عدد من المداخل الموضوعية فى حدود الجانب الاقتصادى ، وهو يجعل التصنيف عملية آلية تعد مركزياً للكتاب الواحد مرة واحدة وتوزع بعد ذلك فى العالم كله .

نظم التصنيف فى الوطن العربى :

يمكن أن نقارن الصورة التى نجدها فى الفقرات السابقة مع الصورة فى بلادنا ، فحتى الآن لا يزال عدد كبير من المكتبات العربية لا تصنف مجموعاتها على الإطلاق وتتبع وسائل بدائية فى الترتيب . وسوف نقصر الحديث هنا على المكتبات التى تصنف مجموعاتها ، وهذه تتبع واحدة من الطرق الآتية :

١ ـ أن تستخدم واحداً من النظم الأجنبية المعروفة كما هو ، وكثير من المكتبات التى تصنف تستخدم تصنيف ديوى العشرى . وقليل منها يستخدم التصنيف العشرى العالمى . وهناك مكتبة واحدة ـ فيما نعلم ـ تستخدم تصنيف بليس الببليوجرافى وهى مكتبة جامعة الخرطوم بالسودان .

(١) الخطط هى التصنيف العشرى ، والعشرى العالمى ، والتصنيف الببليوجرافى ، رءوس موضوعات مكتبة الكونجرس .

٢ ــ أن تستخدم واحداً من النظم الأجنبية المعدلة . وقد انصبت التعديلات العربية على تصنيف ديوى العشرى .

٣ ــ أن تستخدم خطة تصنيف خاصة بها أعدتها داخلياً مثل دار الكتب بالقاهرة التى تستخدم الدستور ، ومكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة التى تستخدم عدداً من رءوس الموضوعات لترتيب مجموعاتها ترتيباً موضوعياً فى فهرس مكتبة الجامع الأزهر ، ودار الكتب الظاهرية فى دمشق التى وضعت طريقة لترتيب فهرس مخطوطاتها .

وسوف نتكلم عن كل واحدة من هذه الطرق :

أولا ــ نظم التصنيف الخاصة :

(أ) دستور دار الكتب بالقاهرة :

تتبع المكتبة فى ترتيب رفوفها النظام المخزنى المغلق ، ولا ترتب الكتب على هذه الرفوف وفقاً لنظام تصنيف ما ، وإنما ترتب وفقاً لعدد من الفنون (الحروف) يشمل كل فن منها مجالا أو أكثر من مجالات المعرفة البشرية ، مثل : ب الدين ، ى العلوم الاجتماعية ، إلخ . وترتب الكتب فى مداخل كل واحد من الفنون على حسب أرقام الورود كما يسجلها قسم التسجيل بالدار .

وتضم المكتبة الفهارس الآتية :

١ ــ فهرس العنوان .

٢ ــ فهرس المؤلفين .

٣ ــ مايسمى بالفهرس المصنف أو الموضوعى ، وهو الذى يتبع الدستور . وترتب البطاقات فى هذا الفهرس وفقاً لرءوس الموضوعات العامة التى يقدمها

الدستور . وتحت كل رأس عام رءوس فرعية رتبت ألفبائياً ، ثم رتبت البطاقات تحت كل رأس فرعى ألفبائياً بالعنوان .

وقد أعدت الدستور – نظام التصنيف – لجنة بالدار فى عام ١٩٣٨ . ومن العسير أن نطلق على هذا الدستور تصنيفاً ، فهو لا يملك من خصائص التصنيف بالمعنى الحديث الذى نعرفه فى خطط التصنيف قليلا ولا كثيراً ، فالقوائم غير مفصلة ، وليس ثمة رمز أضيف إليها ، وليس هناك كشاف أيضاً للموضوعات . كل ما هنالك مجموعة من رءوس الموضوعات العامة يتبع كلا منها عدد من الرءوس الفرعية . وتشغل هذه الرءوس ١٨ صفحة طبعت على عمودين (استنسل) . ومن الصعب أن نتناول هذا الدستور على ضوء معايير التصنيف الحديثة ، فى هذا ظلم له ، إذ هو نوع من التصنيف البدائى الذى كانت تستخدمه بعض المكتبات الكبيرة مثل مكتبة المتحف البريطانى ولا زالت ، وحجتها فى عدم تغييره أنها لا تستخدم الرفوف المفتوحة . ولكن هذه الحجة تعتمد فقط على أن رقم التصنيف يستخدم كرقم طلب مع أن الوظيفة الأساسية للتصنيف هى التحليل الموضوعى فى الفهرس المصنف لإرشاد الباحث الموضوعى إلى حاجته ؛ وهذا الفهرس المصنف ينبغى أن يقوم على تصنيف جيد يتلاءم مع أهمية المكتبة وتنوع مجموعاتها .

لهذا فإن هذا النوع من التصنيف لا يثبت للنقد على ضوء المعايير الحديثة ؛ لذلك فلن ننقده هنا نقداً مفصلا ، وإنما سوف نكتفى بوصف موجز له ثم كلمة عامة .

يبدأ الدستور تقسيمه للمعرفة بعدد من الرءوس العامة التى من المفروض أنها تضم المعرفة جميعاً ، وهى :

الديانات .

العلوم الفلكية والرياضية .

التاريخ الطبيعى وعلم الأحياء .

العلوم الجغرافية .

العلوم التاريخية والآثار .

علوم اللغات .

آداب اللغـــات .

العلوم الاجتماعية .

العلوم الفلسفية .

الفنون الطبية والهندسية والزراعية والمعاشية .

الفنون الجميلة .

معارف الأسرار .

معارف متنوعة .

وبمقارنة هذا الموجز مع الخلاصة الأولى لتصنيف ديوى اتضح أنها مشابهة لها تماماً مع تغيير فى بعض المواضع والترتيب ، وفيما يلى مقارنة لها (ويلاحظ أننا قد غيرنا فى ترتيب أقسام الدستور حتى تتضح المشابهة) .

ديــوى	الدستور
٠٠٠ الأعمال العامة	معارف متنوعة
١٠٠ الفلسفة	العلوم الفلسفية
٢٠٠ الدين	الديانات
٣٠٠ العلوم الاجتماعية	العلوم الاجتماعية
٠ ٤ اللغــات	علوم اللغات
٥٠٠ العلوم البحتة	العلوم الفلكية والرياضية التاريخ الطبيعى والأحياء
٦٠٠ التكنولوجيا	الفنون الطبية والهندسية والمعاشية
٧٠٠ الفنون الجميلة	الفنون الجميلة
٨٠٠ الآداب	آداب اللغات
٩٠٠ التاريخ والجغرافيا والتراجم	العلوم الجغرافية العلوم التاريخية والآثار معارف الأسرار

وتوضح المقارنة :

١ ـ أن الأقسام الخمسة الأولى وردت بدون تغيير تقريباً .

٢ ـ قسم ٥٠٠ العلوم البحتة قسم فى الدستور قسمين :

العلوم الفلكية والرياضية .

التاريخ الطبيعى وعلم الأحياء .

يشمل الأول :

العلوم الرياضية	(٥١٠ فى ديوى)
الفلك	(٥٢٠ فى ديوى)
علوم الطبيعة	(٥٣٠ فى ديوى)
العلوم الكيميائية	(٥٤٠ فى ديوى)

والثانى يشمل :

علم الحياة	(٥٧٠ فى ديوى)
علم الجيولوجيا	(٥٥٠ فى ديوى)
علم النبات	(٥٨٠ فى ديوى)
علم الحيوان	(٥٩٠ فى ديوى)

أى أن هذه هى نفس شعب ديوى بنفس الترتيب أحياناً وبتعديل طفيف أحياناً أخرى مع حذف ٥٦٠ الحفريات .

٣ — العلوم الجغرافية (يشمل الرحلات)

العلوم التاريخية والآثار (يشمل التراجم)

وهما محتوى قسم ٩٠٠ فى ديوى فيما عدا بعض الاختلافات فى التفاصيل ، منها جمع كل أنواع الجغرافيا : الطبيعية والبشرية ، إلخ ، فى قسم واحد . وفيما عدا ذلك فهناك خلط فى التقسيم مرة بالعصور ومرة بالأماكن بما لا يتفق مع معايير التصنيف .

٤ ــ الفنون الطبية والهندسية والمعاشية تشبه قسم ٦٠٠ فى ديوى .

٥ ــ الفنون هى ٧٠٠ فى ديوى .

٦ ــ الآداب هى ٨٠٠ فى ديوى .

٧ ــ هناك قسم جديد هو معارف الأسرار ، وهو يشبه إلى حد كبير قسم التجربة الروحية والتصوف فى تصنيف الكولون ، وهو القسم الوحيد الذى أضيف . وربما فرضته الظروف المحلية .

وثمة ملاحظتان أخيرتان على هذا النظام :

١ ــ الخلط فى التقسيم يشمله جميعاً ، فليس ثمة إدراك لخصائص التقسيم وقوانينه ، لذلك حفل بالتقسيم المتداخل .

٢ ــ يبدأ فى كل رأس أو رأس فرعى ، إلخ ؛ بالكتب العامة وينتهى بالموضوعات الأخرى :

(ب) المكتبة الأزهرية :

أرادت هذه المكتبة التى أنشئت سنة ١٨٩٧ أن تعرف بمجموعاتها فأعدت فهرساً بها أسمته « فهرس المكتبة الأزهرية » وهو يقع فى ستة مجلدات كبيرة ، صدر أولها فى سنة ١٩٤٣ وآخرها سنة ١٩٥٠ :

ويقتصر الفهرس على مجرد ترتيب الكتب والمخطوطات على عدد من رءوس الموضوعات العامة دون تفصيل ، فهى فى الحقيقة علوم كبيرة ، مثل علوم القرآن ، القراءات ، التفسير ، إلخ .

وقد رتبت الكتب تحت كل علم ترتيباً ألفبائياً بالعنون . ومن الواضح أن

هذا ليس تصنيفاً بل هو مجرد تجزيء موضوعى بدائى لاينتظمه أى نوع من « النظام » .

وقد أردت من هذين المثالين إبراز حقيقة هامة ، وهى أن نظم التصنيف أو الترتيب التى أعدتها بعض المكتبات الكبيرة لا تصلح بوضعها هذا أساساً لنظام عربى للتصنيف ، وإذا كان هذا هو شأن دار الكتب وهى أكبر المكتبات فى المنطقة ، ومكتبة الأزهر وهى من أكبرها ، فإن ما يصدق عليهما يصدق على المكتبات الأصغر .

ولهذا فمن العسير أن نجد فيما فعلته تلك المكتبات أى عون فى إعداد نظام عربى للتصنيف .

ثانياً — التصنيف العشرى لديوى :

التصنيف العشرى هو أكثر خطط التصنيف العامة انتشاراً وشهرة فى العالم وفى المنطقة العربية ، كذلك انصبت الترجمات العربية المعدلة على هذا التصنيف . ولذلك فإن الحديث عن ديوى وتعديلاته له أهمية خاصة فى هذا البحث . وسوف نقتصر بقدر الإمكان على الجوانب النقدية ، أما الجوانب الوصفية فكانها أى فصل عن التصنيف العشرى فى أى كتاب للتصنيف .

المكان الثابت :

لكى نعرف جذور التصنيف العشرى وإسهامه فى تطور التصنيف ينبغى أن نعرف طبيعة الأنظمة التى كانت تعمل فى الوقت الذى ابتكر فيه . كانت المكتبات فى ذلك الوقت تتبع ما يعرف بالمكان الثابت فكانت المكتبة تقسم إلى عدد من رءوس الموضوعات يخصص لكل منها دولاب أو أكثر ، يرقم بحيث يبدأ الدولاب الذى يليه بالرقم التالى مباشرة . فإذا زادت الكتب

فى دولاب ما عن العدد المخصص له لزم أن يعاد تنظيم المجموعات فى كل الأجزاء التالية وتغيير فهارس المكتبة تبعاً لذلك .

وقد كان من الممكن أن يبقى النظام لفترة طويلة فى وقت كانت المكتبات فيه تنمو ببطء شديد وكان استخدامها مقصوراً على الطبقات الأرستقراطية . أما فى أواسط القرن ١٩ فقد تغير الحال ، إذ نشطت حركة الديموقراطية ونشط معها استخدام المكتبات التى هى جامعات شعبية لذلك أخذت المكتبات تنمو بسرعة لإجابة طلبات القراء من الكتب ومواد المعرفة . ولم يعد نظام المكان الثابت يصلح إذ كان يتكسر بسرعة ويضيع معه جهد كبير فى إعادة إصلاح المكتبة .

جاء « ديوى » فى ذلك الوقت وفكر فى ابتكار نظام مرن يمكن المكتبى من الوقوف على أكتاف سابقيه . واختار « ديوى » لترقيم نظامه الأرقام بالطريقة العشرية . وطبع نظامه لأول مرة عام ١٨٧٦ .

وصدرت الطبعة الثانية عام ١٨٨٦ ، مشتملة على تغيير كبير عن سابقتها . ولكن « ديوى » وعد أنه لن يعود إلى التغيير مرة أخرى . وعلى هذا فقد ثبتت أرقام الألف الأولى (الخلاصة الثالثة) منذ ذلك الحين .

وقد نجح التصنيف العشرى وذاع بسبب مجموعة من العوامل تضافرت على هذا النجاح . ويمكن أن نلخصها فيما يأتى :

أولا — المميزات الفعلية التى انطوى عليها « ديوى » وكانت بالفعل تعد مميزات حقيقية بالنسبة للنظم العتيقة التى كانت سائدة . وأهم هذه المميزات :

١ — القوائم المقننة والمفصلة :

٢ — الرمز العشرى المرن .

٣ — الكشاف النسبي .

٤ — مميزات أقل وهى القسم العام والتقسيمات الشكلية ووسائل التذكر ، والتقسيمات الجغرافية .

هذه الأشياء ابتكرها ديوى وأصبحت أجزاء أساسية فى أية خطة تصنيف بعد ديوى . حدثت تحسينات فيها ، نعم ، ولكن الأساس كان من وضع « ديوى » .

ثانياً — أن الخطط التى جاءت بعد « ديوى » لم تتفوق عليه بضوزة حاسمة تبرر التحول عنه إما لأنها لم تكن تفضله بالفعل ، أو لأنها لم تكن خططاً تامة يمكن الاعتماد عليها .

فالتصنيف الواسع « لكتر » ، وإن كان عملا ذا قيمة فى ذاته إلا أن صاحبه مات قبل أن يتمه ، فمات معه .

والتصنيف الموضوعى « لبراون » خطة تعكس آراء رجل واحد ، وهى آراء فجة فى كثير من الحالات خرج بها صاحبها على إجماع جمهرة العلماء والمصنفين فى ترتيبه لأقسام خطته ، ثم هناك أيضاً نظريته عن الكشاف الموضوعى (المخصص Specific) والمكان الواحد ، إلخ . وهى آراء لم تحظ بالقبول . أما « ديوى » فقد تعاون الأخصائيون معه فى بناء تصنيفه ، ثم تعاونوا من بعد فى إكماله ومراجعته .

وهناك تصنيف مكتبة الكونجرس ، وهو يمتاز مثل « ديوى » بالمتابعة والمراجعة وتوافر الإمكانات ولكنه لم يظهر بسرعة ، بل استغرق إعداده

وقتاً طويلا فلم تظهر مميزاته بسرعة . وحينما اكتمل كانت معظم المكتبات قد طبقت ديوى فلم يعد بالإمكان التحول عنه .

ونفس القول يصدق على « بليس » و « رانجاناتان » ، فلم تظهر خطتاهما إلا بعد أن طبع « ديوى » أكثر من عشر مرات .

والخلاصة أن المكتبات لم تجد أمامها إلا « ديوى » ، وحتى بعد أن اقتنعت بعيوبه لم تجد البديل الحاسم ، وهى مشكلة لا زلنا نعانى منها حتى الآن.

ثالثاً — إن الأرقام لغة عالمية سهلة التداول . وقد أدى هذا إلى انتشار الخطة بسرعة داخل الولايات المتحدة وخارجها ، كما أدى إلى استخدامها أساساً للتصنيف العشرى العالمى ، وهو يدعم « ديوى » ولا يعارضه .

رابعاً — قلة عدد الأقسام الرئيسية فى « ديوى » ، ثم استمرار تقسيمها بنفس الصورة ، فهذا وإن كان يثير سخرية العلماء والمناطقة وحنقهم ، أو يؤدى إلى مصاعب عملية أمام المصنف ، إلا أنه من الناحية السيكولوجية يحمل طابع البساطة ويفرض نفسه على القارئ والمكتبي .

خامساً — ميل « ديوى » إلى عدم إحداث أية تغييرات أو إحداث أقل قدر منها عند الضرورة شجع المكتبيين الذين لا يميلون بطبيعتهم إلى إعادة التصنيف على استخدام الخطة . وقد ثبتت أرقام الألف الأولى من ديوى منذ الطبعة الثانية (عام ١٨٨٥) وسوف نوضح أثر ذلك على الخطة بعد قليـــل .

سادساً — ابتكر « ديوى » خطته فى بداية حياته العملية وعمره ٢٢ عاماً ، وعاش بعد ذلك دهراً طويلا حتى بلغ الثمانين ، يشرف على إعداد خطته

ومراجعتها وطبعها . وقد جمع حوله فى ذلك نخبة من زملائه وتلاميذه والمتخصصين فى الموضوعات المختلفة . فلم يمت « ديوى » إلا وقد أصبحت خطته عميقة الجذور فى مهنة المكتبات فى أمريكا والعالم .

سابعاً — كان « ديوى » عملياً قبل أى شىء آخر ، وكان كذلك بعيد النظر ، فعهد بخطته كما ذكرنا إلى هيئات كفلت لها الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لمراجعتها وإصدارها بانتظام . وهذه نقطة هامة كانت السبب فى موت خطط أخرى غيره .

ثامناً — أخذت مكتبة الكونجرس تضيف أرقام « ديوى » على بطاقاتها المطبوعة التى تشتريها المكتبات ثم نقلت الخطة كلها إلى تلك المكتبة مما أتاح لها دعماً بشرياً وفنياً كبيرين .

تاسعاً — لما كانت أول خطة حديثة ابتكرت ، فقد فرضت نفسها على مناهج مدارس المكتبات فى أمريكا والعالم . ويلاحظ أن « ديوى » قد أنشأ أول مدرسة للمكتبات فى العالم فى نيويورك ، وأنه كان أحد مؤسسى جمعية المكتبات الأمريكية ، وأول مجلة للمكتبات فى العالم ، وقد جعل له هذا نفوذاً واسعاً . وهذا أثر فى نشر خطته .

كذلك كانت الخطة الوحيدة التى يدرسها الطلبة — الذين يدرس لهم « ديوى » — ويتدربون عليها ، وهى فصل هام فى أى كتاب عن التصنيف ، والأمثلة العملية والنظرية منها دائماً .

كل هذا جعل من العسير على المكتبيين أن يفلتوا من تأثير « ديوى » مما جعل التصنيف العشرى يستأثر بالصورة فى الولايات المتحدة إلى حد مذهل — ففى الولايات المتحدة نفسها من لا يعرفون أن هناك خططاً أخرى غير

« ديوى » متاحة ومناسبة للاستعمال . وهذا من ألغاز مهنة المكتبات فى أمريكا فى رأى « دانييـــل جور »[1] .

وقد جعل هذا خطة « بليس » ، وهى أفضل من ديوى من جميع الوجوه ، تفشل ولايستخدمها فى الولايات المتحدة ، وهى بلدها ، إلا المكتبة التى كان يعمل بها « بليس » نفسه .

ومع كل هذا النجاح ، فقد تعرض التصنيف العشرى فى حياة«ديوى » وبعد موته لانتقادات كثيرة . فمنذ ظهر التصنيف العشرى يبدى المكتبيون ، ومنهم معاصرون لديوى ، عدم رضاهم عن الخطة ويمكن أن نلخص فيما يلى أهم الانتقادات التى وجهت « لديوى » :

١ ـــ الترتيب غير العلمى لأقسام الخطة الرئيسية . ثم للتفاصيل بعد ذلك . فقد اختار « ديوى » السهولة العملية على الترتيب العلمى ، ولذا حفلت خطته بأخطاء فى الترتيب ، ففيه وجوه جمع وفصل غير مفيدة ، لا ترضى المتخصصين كما ترهق المصنف والقارئ على السواء .

وأوجه الجمع والفصل غير السليمة كثيرة فى « ديوى » ، والمجال هنا لا يسمح بتناولها . وقد تتبعها النقاد وبخاصة « بليس » ، الذى أحصاها واحداً واحداً وملأ بها كتاباً من كتبه[2] ، ثم خلص فى نهاية إلى أن التصنيف العشرى لا يصلح أساساً لتنظيم المعرفة فى المكتبات ، وإذا أريد له أن يكون خطة عملية فلابد من إعادة بنائه بصورة كاملة .

---

(1) Gore, Daniel. A neglected topic ; the cost of classification. Library Journal, Vol. 89, No. 11, June, 1, 1964. p. 2287.

(2) Bliss, H. E. The Organization of knowledge in Libraries and the Subect approach to books, 2nd Ed. New York. Wilson. 1939.

٢ ــ ضيق الأساس العشرى ، فقد اختار ديوى الأساس العشرى ، ومع أن الأرقام لغة عالمية وسهلة التداول ، إلا أن الاقتصار على عشرة أماكن فقط فى كل خطوة من خطوات التقسيم لا يكفى احتياجات المعرفة الحديثة ، وقد جعل هذا « ديوى » يتحرك فى عشرات والمعرفة الحديثة لا تنمو بهذه الصورة الهندسية ، وهذا يقحم العلوم فى « فراش ضيق من صنع ديوى » .

٣ ــ ضيق الأساس العشرى جعل الرمز العشرى الذى كان يظن به المرونة الكاملة ــ رمزاً جامداً لا يتسع للتطورات الحديثة فى المعرفة ــ ونحيل فى هذا الصدد إلى الدراسة التى أجراها « بليس » عن مدى اعتماد المرونة ــ وهى أهم صفات الرمز ــ على سعة الأساس[1] .

٤ ــ سوء توزيع الرموز على الأقسام ، فقد أعطى « ديوى » العلوم التقليدية (الفلسفة ــ الدين ــ العلوم الاجتماعية ــ اللغات ــ الفنون ــ الأدب ــ التاريخ) معظم الرمز ، مع أنها علوم ستاتية ثابتة نسبياً ، وأعطى العلوم البحتة والتكنولوجيا قسمين فقط ، مع أنها علوم دينامية متطورة .

وقد أدى هذا إلى عدم استطاعة التصنيف العشرى استيعاب الموضوعات الجديدة فى أماكنها وأدى إلى طول أرقام التصنيف وخاصة فى التكنولوجيا إلى حد بعيد .

٥ ــ ثبتت أرقام موضوعات ديوى الرئيسية منذ ط ٢ (عام ١٨٨٥) ، وقد جعلها هذا عتيقة تعكس حالة المعرفة وإطارها العام فى ق ١٩ ولا تعكس

---

(١) انظر أيضاً جانب كتاب بليس السابق : عبد الوهاب عبد السلام أبو النور : دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف الببليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف ، الفصل الأخير عن الرمز ، وخاصة الصفحات ٢٨٤ – ٢٨٨ .

الصورة الحالية ، ومما ساعد على هذا الوضع أن «ديوى» اتبع سياسة محافظة فى مراجعة الخطة تهدف إلى الحفاظ على سلامة ووحدة أرقام التصنيف .

٦ ــ التصنيف العشرى متحيز لوجهة النظر الغربية بعامة ووجهة النظر الأنجلو سكسونية بصفة خاصة . وهذه حقيقة معروفة لا ينكرها المحررون . وهى حقيقة جعلت « رانجاناتان » يعيد النظر فى قضية التصنيف كله حينما كان يدرس فى بريطانيا إذ وجد « ديوى » مشوهاً فى جميع المكتبات فأدرك أن لذلك سبباً جعل المكتبات تقدم على تعديله ، ففكر فى إصدار تصنيف الكولون . وهى أيضاً حقيقة جعلت « براون » يعد تصنيفه الموضوعى لكى يكون خطة بريطانية . مع أن بريطانيا أقرب ما تكون إلى الولايات المتحدة . فما بالك بالمكتبات العربية ، والأفريقية والآسيوية . لذلك فإن « ديوى » يعدل فى كل مكان لأنه لا يستوعب العلوم الخاصة بكل أمة ، بل ويعدل حتى فى المكتبات الأمريكية وهذا يتنافى مع دعوى التوحيد والعالمية ووحدة التطبيق الذى يزعمه « ديوى » .

٧ ــ لا يصلح التصنيف العشرى لكل الأغراض الحديثة . فهو إن صلح فللمكتبات العامة الصغيرة والمتوسطة ، ولكنه لا يصلح لكل أنواع المكتبات ومراكز المعلومات . فهو لا يصلح للمكتبات المتخصصة ، ولا يصلح لخدمة التوثيق واسترجاع المعلومات ، وهى من التطورات الحديثة الهامة فى مهنة المكتبى . وهذه أيضاً مسألة معترف بها لا ينكرها محرروه .

تلكم هى الانتقادات التقليدية التى وجهت إلى «ديوى» باستمرار ، وهذا هو الذى أدى إلى تتابع ظهور خطط جديدة . ولكن السنوات الأخيرة شهدت موجة أخرى من النقد وجهت إلى «ديوى» ، على أساس ومفهوم جديدين . وسوف نحاول تصويرها فى صفحات قليلة .

ذكرت من قبـــل أن الإطار العام « لديوى » قد ثبت منـــذ ط ٢ (عام ١٨٨٥) ولقد طبع ديوى حتى الآن ١٨ مرة ، كانت آخرها ط ١٨ (عام ١٩٧١) .

وقد تنازع ديوى منذ إنشائه حتى الآن سياستان للتحرير :

١ ــ متابعة تقدم المعرفة : أى محاولة استيعاب الموضوعات الجديدة وتجسيدها فى القوائم .

٢ ــ المحافظة على سلامة ووحدة أرقام التصنيف ، أى عدم إحداث تغييرات فى أرقام الموضوعات .

ولسوء الحظ فإن المبدأين متعارضان . وقد التزم «ديوى» سياسة محافظة ، فمنذ ط ٢ أعلن أنه لن يغير فى أرقام التصنيف . وهذا الإعلان وإن كان يطمئن المكتبيين إلى أنه لن تحدث تحركات عنيفة فى أرقام الموضوعات ، إلا أنه أثر على الخطة فيما بعد، إذ ثبت الإطار الأساسى لها منذ ذلك الحين ، وبذلك ظلت تعكس الإطار العام للمعرفة فى ذلك الوقت ، وأضحت الطبعات المتتابعة مجرد تغييرات سطحية ، فقد ظلت الخطة تكبر وتكبر ولكن دون تحسن ، وبذلك لم تعد المراجعة مجدية .

وظل الأمر على هذا حتى ط ١٢ التى كانت آخر طبعة صدرت فى حياة « ديوى » ، ثم ط ١٣ التى أعدت للطبع قبل وفاته . كذلك ظلت ط ١٤ تحمل طابع ديوى .

ولكن ابتداء من ط ١٥ (عام ١٩٥١) أخذ المحررون فى اتباع سياسة جديدة ، إذ رغبوا فى إصدار طبعة موحدة (Standard) فقد لاحظوا أن

ط ١٤ تتضمن تفاصيل كثيرة وأن أرقام التصنيف طالت فيها عن الحد اللازم فأرادوا ضغط التفاصيل فى الخطة كلها عند حد معين هو خمسة أعداد على الأكثر . ولذلك سميت الطبعة الموحدة ــ وقد اشتملت الطبعة على ظاهرة جديدة فى حياة التصنيف العشرى ، هى نقل كثير من الموضوعات من أماكنها وذلك لمعالجة العيوب فى الترتيب . ولذلك نقل ما يزيد على ١٠٠٠ من الموضوعات .

وقد اتضح فشل ط ١٥ فور صدورها ، لأسباب ليس هنا مجال تفصيلها . وبدأ التفكير فى إصدار ط ١٦ عشية إصدار ط ١٥ ، وكان على المحررين بطبيعة الحال أن يختاروا بين المبدأين اللذين أشرت إليهما . وقد اختاروا العودة إلى السياسة الأولى التى اتبعت حتى ط ١٤ ، مع فارق أساسى هو الإبقاء على معظم التحركات التى حدثت فى ط ١٥ ، بل أضافوا إليها المزيد فى ط ١٦ (عام ١٩٥٨) وعادوا بعدد من الأرقام إلى ط ١٤ ، وإلى سياسة التفصيل الشديد ، والمهم هنا هو ما حدث من الإبقاء على التحركات والإضافة إليها .

وظهرت ط ١٧ (عام ١٩٦٥) لكى تجسد عدداً من المشكلات التى ظهرت من قبل فى ديوى فقد أعلن محررها بنيامين كستر عدة نقاط يهمنا منها .

١ ــ أنها سوف تثير مشكلات متعددة بالنسبة للمكتبات الموجودة المستقرة . ولذلك فإن ط ١٦ سوف تبقى فى السوق لمدة طويلة ، ربما إلى ط ١٨ أيضاً .

٢ ــ التصنيف العشرى لا يمكن أن يظل ساكناً أو جامداً ، بل يمكن أن يتواءم مع احتياجات عالم متغير ، ولكن لا يمكنه أيضاً أن يتغير بسرعة

وبصورة جوهرية تفقده المميزات والفضائل التقليدية ولذلك فإن التغيير الذى سوف يحدث هو أن الطبعة ١٨ سوف تنطوى هى الأخرى على تحريك ونقل للموضوعات وتوسيعات .

٣ — ولكنه يريد من المكتبيين ألا يتخوفوا لأن التغيير سوف يتم تدريجياً لا طفرياً .

والخطير فى كلام « كستر » هو مشكلة نقل الموضوعات من أماكنها ، فقد ذكرنا أن ط ١٥ قد خرجت على سياسة الخطة التقليدية ونقلت كثيراً من الموضوعات من أماكنها ولكن المحررين عادوا بسياسة الخطة إلى ما كانت عليه قبلا . ومع أن ط ١٦ أبقت على معظم التحركات إلا أنها وعدت بعدم تكرار ذلك وباتباع السياسة المحافظة مرة أخرى .

ولكن فى ط ١٧ فوجئ المنتفعون بالخطة بعدد كبير من التحركات : ٧٤٦ تغييراً فى أماكن موضوعات كانت فى ط ١٦ ، و ٨٩ تغييراً فى قائمة الأماكن ، و ٩ فى قائمة التقسيمات الفرعية الموحدة . والأخطر من ذلك أن « كستر » يعلن أنه لا مفر من إحداث التغييرات فى المستقبل ، ومعنى ذلك أن التغيير أصبح سياسة ثابتة للخطة ، وذلك لأن الخطة جامدة لا يمكنها استيعاب التغيرات فى المعرفة إلا بتغييرات مثلها فى بنيان الخطة وتحريك فى موضوعاتها .

ولهذه المشكلة انعكاسات عملية فى غاية الخطورة : فإن الاعتراض الرئيسى على نقل الموضوعات هو دائماً ضرورة الاطراد فى التصنيف وهو من القواعد الأولية فى التصنيف ، بمعنى أن الكتب التى تتناول موضوعاً واحداً لابد وأن تحمل رقماً واحداً للتصنيف . وهذا يعنى أن على المكتبة أن

توحد أرقام التصنيف العشرى التى تغيرت مع كل طبعة ــ أى أن تعيد تصنيف الكتب القديمة . ومعنى هذا أن كل طبعة جديدة تفرض على المكتبة إعادة تصنيف جزئية . ومع السرعة فى إصدار الطبعات (٥,٢٤. سنة فى المتوسط) تتضاعف المشكلة .

ولو افترضنا أن المكتبة سوف تهرب من مشكلة التوفيق هذة بين المجموعات القديمة والجديدة لوجدنا أن ذلك سوف يحطم كل أساس نظرى وعملى للتصنيف لأنه سوف يقسم الموضوعات ومعها المجموعات إلى قسمين : قسم قديم وقسم جديد ، وهذا يحطم وحدتها . ومع السرعة فى إصدار الطبعات سوف تتضخم هذه المسألة بحيث تصل المجموعات بعد ذلك إلى حالة من الفوضى .

وقد لخص « إيفانز » المشكلات التى تنجم عن الطبعات المتتالية للتصنيف العشرى وما تعنيه من تأثيرات على المكتبة والخدمة المكتبية والعمل اليومى للموظفين . ونظراً لأن القضية تعنينا هنا فى المنطقة العربية ــ أى قضية تتابع الطبعات ، فلا بأس من تلخيص لأهم النقاط التى ذكرها « إيفانز » :

١ ــ أن كل طبعة من التصنيف العشرى (والحديث هنا عن ط ١٧) سوف تفرض على ٩٠ ٪ من المكتبات (أى تلك التى تستخدم ديوى) الأعباء الإضافية التالية :

(أ) مقارنة وفحص أرقام ط ١٧ مع ط ١٦ لمعرفة التغييرات الـ ٧٤٦ ، ما هى وأين توجد ؟

(ب) سوف يفرض هذا على المصنفين أعباء كثيرة تؤدى إلى شغل وقتهم وجهودهم ، وسوف يؤدى هذا إلى حرمانهم من المقابلات التى

يتناقشون فيها لمصلحة العمل . ولو استمر معدل إصدار الطبعات كما هو عليه فسوف يجد المصنفون أن تقييم كل طبعة جديدة قد أصبح جزءاً منتظماً من عملهم الفنى فى الإعداد .

٢ – إلى جانب ذلك هناك ثلاث مشكلات :

(أ) أصعبها مشكلة تغيير المقتنيات على حسب أرقام التصنيف التى تغيرت ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تغيير جميع أجزاء السجلات الأخرى التى تتصل بها .

(ب) هناك مشكلة الأرقام الموسعة والمتقلصة . والأولى هى الأرقام التى وسعت لاستيعاب موضوعات جديدة ، والثانية هى الأرقام التى بطل استعمالها وأصبحت خالية تنتظر موضوعات جديدة .

والمحررون لا يشيرون إلى النوعين . ومشكلة الأرقام الموسعة هى ضرورة الحاجة إلى معرفتها وهذا يستدعى مراجعة القوائم القديمة على الجديدة .

أما الأرقام المتقلصة فإن المصنفين لا يعرفون هل يستخدمونها أم ينتظرون فترة الـ ٢٥ عاماً التى حددها المحررون لإعادة استخدامها . ثم ما هو موقف المجموعات التى تحمل أى واحد من أرقام النوعين ؟

(جـ) الأرقام التى أسقطها المحررون من القوائم تماماً . وهذه لم يشر المحررون إليها على كثرتها .

٣ – لكل هذه المشكلات وما يترتب عليها من إنفاق للوقت والجهد

والمال — وجزء كبير منها يضيع سدى — بدأ بعض المكتبيين ينظرون إلى الموضوع كله نظرة جديدة . وهنا وجدوا أن تصنيف مكتبة الكونجرس أكثر ثباتاً ، وهو أقدر بالفطرة على استيعاب التغيير ، كما أنه لا يورط المنتفعين به فى فيض من الطبعات الجديدة . ثم بدءوا يقارنون تكاليف الاستمرار فى اتباع ديوى مع تكاليف التحول إلى الكونجرس .

وقد قام « إيفانز » بدراسة مفصلة لاقتصاديات التحول إلى الكونجرس مستخدماً أرقام الأجور النمطية ، ومستخدماً الأرقام التى توصلت إليها فعلا مكتبات تحولت ، مثل مكتبة جامعة أوريجون . ويهمنا هنا فقط النتيجة النهائية لهذه الدراسة . فقد وجد أنه :

بمقارنة الأرقام : أرقام الاستمرار مع « ديوى » ، وأرقام التحول إلى الكونجرس ، يتضح أنه فى السنة العاشرة من عملية إعادة التصنيف سوف تزيد تكلفة تصنيف مكتبة الكونجرس (فى مكتبة يبـــلغ عدد مجموعاتها ١٠٠,٠٠٠ مجلد) ٢٤٦٠ دولاراً عن تصنيف ديوى . على أنه فى السنة التالية سوف يحقق استخدام الكونجرس فائضاً قدره ٢٣٨٠ دولاراً سوف تتزايد باستمرار . والنقطة الفاصلة هنا هى أن أرقام تصنيف الكونجرس تصدر على كل بطاقات مكتبة الكونجرس المطبوعة وعلى هذا يمكن للمكتبة أن توفر مبالغ كبيرة بشرائها جاهزة . هذه هى الاقتصاديات العملية فقط دون أن يعرج الكاتب على المميزات الأخرى . والنتيجة هى :

أن الأوفـــر والأنسب للمكتبات الكبيرة أن تتحول إلى تصنيف الكونجرس ، وأن استخدام ديوى ترف باهظ لا تقدر عليه إلا مكتبات قليلة (١) .

---

(1) **Evans, E. G. Dewey : Necessity or luxury. Library Journal. Vol. 91, No. 16, Sept. 15, 1966, pp. 4038-46.**

الأرقام التى تغيرت ، ومن ثم يحدث ما أشار إليه « إيفانز » من تدمير وحدة الموضوعات ، إذ توضع كتب الموضوع الواحد تحت أكثر من رقم . وبمرور الوقت يمكن أن نصل إلى حالة من الفوضى . إذ ما الذى يمكن أن يحدث بعد خمسين سنة مثلا ، وهى سنوات محدودة فى عمر أى مكتبة ، إذا حدث أن تغير فى كل طبعة مثلا العدد الذى تغير فى ط ١٧ (٧٤٦ مكاناً) أو حتى ط ١٨ (٤٠٠ مكان) إذا عرفنا أنه فى خلال هذه السنوات سوف يصدر على الأقل تسع طبعات جديدة .

إن نصف مجموعات المكتبة على الأقل ستكون مصنفة بأرقام غير النصف الآخر ، وهذا يدمر كل أسس التصنيف .

٢ ــ وأما أن تظل المكتبة على الطبعة القديمة ، وهذا هو ماحدث فى معظم المكتبات التى أعرفها فى مصر . فعظمها لا يزال يستخدم ط ١٦ أو ط ١٧ ولا يستخدم ط ١٨ . ولنا أن نتصور أيضاً حالة هذه المكتبات بعد خمسين سنة . لاشك أن تصنيف مجموعات هذه المكتبات سيكون مزيجاً عجيباً من طبعات متعددة : بعض أرقام من هذه ، وبعض من تلك . وهذا من شأنه أيضاً أن يحطم وحدة الموضوعات والمجموعات وأن يتلف كل أسس التصنيف .

هذا فضلا عن أن الطبعات التى تستخدمها المكتبات حينئذ ستكون شيئاً مختلفاً تماماً عن الذى كان «ديوى» يعتز به ، والذى لم يتحقق لخطته أبداً ، مع أن خطته قد انتشرت بفضلها فى أجزاء كثيرة من العالم .

وسوف نرى بعد قليل مصداق ذلك من واقع التعديلات العربية «للديوى» .

لذلك فإن كثيراً من المكتبات فى الولايات المتحدة وخاصة الجامعية قد أخذت تتحول إلى تصنيف مكتبة الكونجرس . وقد بلغ عددها ٢٠٠ مكتبة على الأقل .

وإن قدسية « ديوى » تتعرض فى أمريكا لهز عميق وهجوم شديد من جانب جماعة تطلق على نفسها جماعة موت ديوى . ومن رجالها « دانييل جور » و « دزموند تايلور » وغيرهما . وقد انتهت الجماعة إلى أن « ديوى » قد مات وانتهى فعلا .

أثر تتابع الطبعات على المكتبة العربية :

لاشك أن انعكاسات المشكلة على المكتبة العربية أعمق وأشد تركيزاً . ذلك أن الطبعة الجديدة من « ديوى » تصل إلى المكتبات فى مصر مثلا بعد ظهورها فى بلدها بسنة ، ثم يكون شأن آخر . فنحن تحدثنا عن مكتبات تواجه مشكلة التوفيق بين مجموعات قديمة وحديثة ، وهى مشكلة وقت وجهد وتكلفة من جانب مكتبيين يعرفون ماذا يريدون وكيف ينفذونه . ولكن الكثيرين عندنا لا يعرفون ماذا يريدون ولا كيف ينفذون . ولذلك فإن الطبعة الجديدة من « ديوى » قد لاتشترى على الإطلاق ، لأن البعض لا يعرفون أن طبعة جديدة قد صدرت . وحينما يعرفون يكون الوقت قد مضى فلا تصل إلا بعد مدة . وبعد أن تصل لا يعرفون كيف يستخدمونها ولا ما هى خصائصها .

والله وحده يعلم كم من المكتبيين العرب وقف أمام ط ١٧ ، ثم ط ١٨ ، لا يدرون ماذا يفعلون . وتكون النتيجة أحد أمرين :

١ ــ إما أن تستخدم الطبعة الجديدة دون معرفة بخصائصها ولا ما هى

الترجمات العربية المعدلة من موجز التصنيف العشرى :

ذكرنا من قبل أن « ديوى » هو أشهر خطط التصنيف وأكثرها ذيوعاً فى المنطقة العربية . فالمكتبات العربية التى تستخدم نظاماً عالمياً تستخدم « ديوى » فى الأعم الأغلب من الحالات ، وقليل منها يستخدم « التصنيف العشرى العالمى » ، وهو أيضاً يعتمد على « ديوى » . وهناك مكتبة واحدة فقط –فيما نعلم– تستخدم تصنيف « بليس » هى مكتبة جامعة الخرطوم . أما تصنيف مكتبة الكونجرس فتتحول إليه الآن مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وتدرس مكتبة جامعة القاهرة إمكانية التحول إليه سواء بالنسبة لمجموعاتها القديمة أو الحديثة [1] .

لذلك فقد انصبت جهود المكتبيين العرب فى الترجمة والتعديل على «ديوى» . أو بالأحرى على موجز له . وأهم هذه التعديلات :

١ – تعديل للفيكنت فليب دى طرازى (بيروت) .

٢ – تعديل ليوسف أسعد داغر (بيروت) .

٣ – ترجمة عراقية للألف الأولى من «ديوى» نشرها السيد نهاد عبد المجيد (بغداد) .

٤ – تعديلات نشرها خالد الحديدى (القاهرة) .

٥ – تعديل حسن رشاد (القاهرة) .

٦ – تعديل مدحت كاظم (القاهرة) .

---

(١) المفروض أن يعتمد هذا البحث على معلومات تتعلق بنظم التصنيف المستخدمة فى المكتبات العربية تجمع من ردود المكتبات على مجموعة من الأسئلة أرسلتها إدارة التوثيق والإعلام بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . ولما كانت الردود لم تصل بعد ، فإن الكلام هنا يعتمد على المعرفة الشخصية للكاتب ، والتى قد لا تكون كاملة نظراً لضعف وسائل الاتصال .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ ــ تعديل على إمام عطية (القاهرة) .

٨ ــ تعديل عبد الدائم أبو العطا (القاهرة) .

٩ ــ تعديل الدكتورين محمود الشنيطي وأحمد كابش (القاهرة) .

وقد انصبت التعديلات على الدين الإسلامى واللغة العربية والأدب العربى والتاريخ العربى وبعض المواضيع فى الفلسفة والقانون والإدارة العامة .

وليس القصد فى هذا البحث هو الدراسة المفصلة لهذه التعديلات ونقدها من الناحية الخارجية أو الداخلية وتتبع التعديلات لمعرفة هل تمت بنجاح أو لا ، وهل هى كافية أو لا ، كما لا نقصد إلى دراسة التعديلات على ضوء المعايير الحديثة للتصنيف ، لأن هذا كله سوف يشغل صفحات طويلة من شأنها أن تطيل البحث أكثر مما طال .

لذلك فسوف نكتفى بمجموعة من الملاحظات العامة نجملها فيما يأتى :

١ ــ اعتمدت هذه التعديلات على التصنيف العشرى وهو خطة معيبة أصلا ، ولا شك أن كل ما يصدق على الأصل من انتقادات ينسحب على التعديلات ، فيما عدا أن هذه التعديلات تزعم أنها وفرت لاستيعاب الموضوعات العربية والإسلامية ، وهو زعم مشكوك فى صحته ، نظراً لما تحتاج إليه هذه العلوم من تفاصيل لم توفرها هذه التعديلات . ويمكن أن يتضح ذلك من تصفح رءوس الموضوعات التى سجلت لهذه الموضوعات فى التعديلات .

٢ ــ أن هذه التعديلات ــ باستثناء تعديل الدكتور الشنيطى ــ لا تعتمد على طبعة معتمدة من «ديوى» وإنما تعتمد على الألف الأولى فقط . وقد اعتمد

الدكتور الشنيطي على ط ٨ الموجزة (١٩٥٩) ، وهي للمكتبات الصغيرة والمدرسية .

وهذا العنصر وحده يكفي للدلالة على عدم صلاحية هذه الترجمات المعدلة اللهم إلا للمكتبات الصغيرة جداً .

٣ ــ أقدم هذه الأعمال هو عمل فيليب دي طرازي الذي أعد ترجمة معدلة لمزيج من موجز التصنيف العشري ، والعشري العالمي ظهرت في كتابه إرشاد الأعارب إلى تنسيق الكتب في المكاتب (بيروت ، ١٩٤٧) ، وأحدثها هو عمل الدكتورين محمود الشنيطي وأحمد كابش : موجز التصنيف العشري ، الجداول (ط ٢ ، ١٩٧٠) . وفيما بينهما تقع الأعمال الأخرى .

ويلاحظ بصفة عامة أن أحداً منهم لم يجدد عمله ، فقد صدرت طبعات متعددة من التصنيف العشري كاملة وموجزة ، ولكن هذا لم ينعكس على الأعمال بحيث يترتب على الطبعة الجديدة من ديوى طبعة جديدة من الترجمة المعدلة . ولا يستثنى من هذا موجز التصنيف العشري للدكتورين الشنيطي وكابش الذي صدرت طبعته الأولى معتمدة على ط ٨ الموجزة من التصنيف العشري ويقابلها ط ١٦ الكاملة (عام١٩٥٨)، ولكن حينما صدرت الطبعة الثانية (١٩٧٠) كانت الطبعة ١٧ الكاملة من « ديوى » والطبعة التاسعة الموجزة (١٩٦٥) قد صدرتا ، ولكن لم يترتب على صدورهما أي تغيير في الطبعة الثانية العربية فصدرت مثل طبعتها الأولى تماماً باستثناء صفحة العنوان التي حملت رقم الطبعة الثانية .

وبعد ذلك صدرت ط ١٨ الكاملة من « ديوى » ومعها ط ١٠ الموجزة (ديسمبر ١٩٧١) ولم يترتب على صدورهما أية محاولة من جانب المترجمين العرب لتجسيد التطورات الحديثة التي طرأت على « ديوى » الأصلي .

هذا فى حين أن « ديوى » الأصلى قد حدثت به تعديلات كثيرة هامة سواء فى سياسة تحريره أو فى محاولته متابعة الموضوعات الجديدة ، أو فى تغيير أرقام كثير من موضوعاته ، ومن أهم التعديلات على سبيل المثال لا الحصر :

(أ) إعداد قائمة جديدة تماماً لعلم النفس فى ط ١٧ حلت محل القائمة القديمة له .

(ب) أرقام الأماكن كانت فى الطبعات السابقة حتى ط ١٧ تسحب من قسم التاريخ . وابتداء من ط ١٧ أعدت قائمة مستقلة للأماكن Area Table فصلت عن قسم التاريخ وتطبق عليه كما تطبق على غيره .

(ج) قائمة جديدة للتقسيمات الشكلية تحمل اسماً جديداً هو التقسيمات الموحدة Standard Subdivision

(د) تغيير أماكن ٧٤٦ موضوعاً فى ط ١٧ و ٤٠٠ موضوع فى ط ١٨

(هـ) ط ١٨ تصدر لأول مرة فى ثلاثة مجلدات يشمل الأول منها المقدمات والقوائم الإضافية (التقسيمات الموحدة ، المكان ، إلخ). والثانى للقوائم ، والثالث للكشافات .

(و) بدلا من اثنتين من القوائم الإضافية فى ط ١٧ (التقسيمات الموحدة ، والأماكن) اشتملت ط ١٨ على ٧ قوائم منها خمس جديدة كل الجدة .

وبطبيعة الحال ليس هنا متسع لدراسة خصائص الطبعات الحديثة من

«ديوى» ، أردت فقط أن أوضح أن هناك تعديلات جوهرية تجعل «ديوى» الحالى يختلف كثيراً عنه منذ طبعتين .

٤ ــ التعديلات العربية بدون كشافات ، ولن نتحدث هنا عن أهمية الكشاف كمكمل لخطة التصنيف وعون على إجراء التصنيف العملى بدقة ويقين ، فلا شك أن كل من يعمل بخطة تصنيف يعرف قيمة الكشاف ، وأنه جزء لا يتجزأ من نظام التصنيف .

وقد اقتصرنا على الملاحظات العامة السابقة لأنها وحدها تكفى للتدليل على أن التعديلات العربية كما هى لاتصلح أساساً لما ننشده لمكتباتنا من دقة التصنيف ومن متابعة تقدم المعرفة ، وهى لا تصلح للوفاء بمتطلبات الخدمات الوثيقية والإعلامية الحديثة . وإذا كان ديوى الأصلى ، مع كل مايقوم به محرروه من جهود للتغلب على المشكلات التى يواجهها ، يهاجم فى بلاده فإن الأحرى بنا أن نرفضه ، وإذا كانت المكتبات الأمريكية تتحول عنه الآن بعد أن استخدمته مائة سنة ، فهل ينبغى علينا أن نبدأ نحن فى استخدامه الآن بعد أن اتضح عدم كفايته ، هل ينبغى أن نمر « بمرحلة ديوى » كما مرت بها المكتبات الأخرى ، أم نختار طريقنا من البداية .

الخطة العربية للتصنيف :

لقد اتضح للكاتب أن التصنيف فى بلادنا يقف فى مفترق طرق أقسى وأمر من ذلك المفترق الذى يقف فيه التصنيف بصفة عامة ، ويتمثل ذلك فيما يأتى :

١ ــ أن المكتبيين العرب فى حيرة من أمرهم ، فليس هناك خطة صالحة للتطبيق كما هى ، كما أن التعديلات لم تحقق لهم ماكانوا يريدون .

٢ـ بينما يسعى العالم المتقدم إلى ميكنة العمل المكتبي ، وبينما توصل بالفعل إلى ميكنة عدد من العمليات والإجراءات الهامة ، لا زلنا فى مكتباتنا العربية نمر بمرحلة بدائية فى العمل المكتبي ، وفيما عدا بعض الاستثناءات فإن الصورة قاتمة إلى حد كبير .

وفيما يتعلق بالتصنيف ، فنحن لا نصنف على الإطلاق ، أو نصنف بخطط عالمية لا تكفى لاحتياجاتنا ، أو بخطط خاصة لا تقوم على الأسس النظرية والعملية للتصنيف . ويمكن مقارنة هذا الوضع بما ينطوى عليه مشروع مثل مشروع مارك من إمكانات .

٣ ـ والنتيجة هى الافتقار فى مكتباتنا إلى المدخل الموضوعى بصورة واضحة . وهذا أمر يعوق البحث العلمى ويضيع وقت الباحثين . وفى غياب خطة عربية كافية للتصنيف سوف تنتظر طرق الوصول الموضوعية الأخرى لأن التصنيف أساسى بالنسبة لها ومقدمة لوجودها .

فالحاجة ماسة إلى عمل جاد مركز من أجل توفير خطة لتصنيف المكتبة العربية تتوافر فيها المواصفات والشروط التالية :

١ ـ الشمول ، فينبغى أن تشمل هذه الخطة كل وجهات النظر وكل الموضوعات دون تحيز ، حتى تكون خطة عربية فى نسيجها عالمية فى شمولها .

٢ ـ استيعاب الموضوعات العربية استيعاباً كافياً يليق بمكانة هذه العلوم فى التراث الإسلامى العربى القديم والحديث .

٣ ـ استيعاب وجهات النظر العربية فى المسائل والموضوعات المختلفة ، وإعطاء الموضوعات أهمية تتناسب مع أهميتها من وجهة النظر العربية ، وفى

هذا الصدد أشير فقط إلى ضرورة إعطاء آداب البلاد الإسلامية وتاريخها وجغرافيتها ولغاتها ، إلخ . ، أهمية خاصة لا إعطائها نفس المكان الثانوى الذى تخصصه لها خطط التصنيف الأجنبية .

٤ ــ الحداثة بحيث تتابع التقدم الحادث كل يوم ــ إن التصنيف يتعامل مع المعرفة ، والمعرفة تتقدم وتتطور أبداً ، وحتى الموضوعات الثابتة نسبياً تحدث فيها تطورات كثيرة فما بالك بالموضوعات الدينامية المتطورة مثل العلوم والتكنولوجيا ، لاشك أنها تتطور كل يوم وتحتاج من خطة التصنيف إلى متابعتها ..

٥ ــ الأخذ بالأساليب الحديثة فى علم بناء خطط التصنيف بحيث تبنى هذه الخطة على أحدث الخطوط فى الموضوع .

٦ ــ ضرورة أن يؤخذ فى الاعتبار إمكانية ربط هذه الخطة بالحاسب الإلكترونى حينما نأخذ فى تبنيه على نطاق واسع فى منطقتنا العربية . وهذا شىء متوقع الحدوث فى سنة التطور . ولسنا نريد حينئذ أن نكتشف أن خطتنا لا تصلح لأنها لم تبن على أساس ذلك .

وهذه المواصفات والشروط لا يمكن أن تتوافر إلا فى خطة عربية لحماً ودماً نشرع فى بنائها بأنفسنا ولأنفسنا .

وأرى أن العمل فى هذه الخطة سوف يتم بمراحل ثلاث :

١ ــ دراسة الأسس التى ينبغى أن تقوم عليها الخطة . ويمكن أن يتم ذلك بدراسة معمقة لنظرية التصنيف لاختيار أفضل ما فيها .

٢ ــ إعداد تصانيف متخصصة للعلوم العربية والإسلامية ، وهى علوم

الدين الإسلامى ، واللغة العربية ، والأدب العربى ، والفلسفة الإسلامية ، والتاريخ والجغرافيا . ثم بعض أجزاء من علوم : الاقتصاد والسياسة والقانون والإدارة العامة والفولكلور . ويتم إعداد هذه التصانيف على الأسس المختارة فى (١) .

٣ – استكمال بقية الخطة وعلى نفس الأسس .

ولكى يتسنى نجاح العمل فى هذه الخطة فإننا نقترح ما يأتى :

١ – أن يعهد بالخطة إلى هيئة قوية تدعمها مالياً وبشرياً ، لأن خطة التصنيف أكبر من الأفراد وقد رأينا أن الخطط التى نجحت هى الخطط التى تولتها هيئات قوية .

وأقترح أن تكون هذه الهيئة هى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فهى تضم الدول العربية لابلداً واحداً ، وخطة التصنيف العربية مشروع قومى يجب أن تسهم فيه الدول العربية جميعاً لأنه يتعلق بالثقافة العربية والعلم العربى ، ويهم التربويين العرب .

على أنه من الضرورى أن ترصد لهذا المشروع الاعتمادات الكفيلة بنجاحه .

٢ – تشكيل لجنة دائمة للبحث فى التصنيف يكون مهمتها بحث الأسس والاتفاق عليها وتطويرها باستمرار .

٣ – تشكيل لجنة من المتخصصين فى الموضوعات المختلفة وفى التصنيف للتحضير لإنشاء الخطة العربية .

٤ – وربط هذه اللجنة (لجنة تحرير الخطة العربية) بالهيئات الدولية للاستفادة من خبرتها ووضع المصادر العلمية والفنية والمالية اللازمة لتطوير العمل تحت تصرفها .

٥ – إصدار تصانيف تجريبية للموضوعات وعرضها على أوسع دائرة من المكتبيين والمتخصصين للاتفاق عليها ثم تعميمها .

التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الإسلامى

وقبل أن أختتم هذا البحث أود أن أعرض عليكم عرضاً سريعاً نتيجة جهد متواضع لباحث عربى فى التصنيف هو كاتب هذه السطور ، فقد يكون فى هذا الجهد ما هو جدير بالنظر .

فقد درس كاتب البحث خمساً من نظم التصنيف السبعة المعروفة ، باستثناء تصنيف كتر وتصنيف براون ، دراسة مقارنة ، كما درس التعديلات العربية من « ديوى » ، وخلص من دراسته إلى النتيجة التى تجدونها معروضة فى هذا البحث ، وهى ضرورة إنشاء خطة عربية للتصنيف على أسس انتقائية ، ثم حاول من خلال دراسة نظرية التصنيف انتقاء هذه الأسس سواء من حيث بناء القوائم أو ترتيب الأقسام أو ترقيم الخطة .

وقد وجد فى هذا الصدد ما تمت الإشارة إليه من قبل من أن الخطوط التى أصلها عالم التصنيف الهندى « د . رانجاناتان » والتى تأثرت بها وطورتها جماعة البحث فى التصنيف فى بريطانيا تصلح أساساً للخطة العربية للتصنيف ، وهى الخطوط التى تسير عليها المدرسة الهندية والمدرسة البريطانية فى إنتاج خططها والتى تأثر بها علماء التصنيف فى كل مكان من العالم الآن ، فقد

أثرت هذه الخطوط على البحث فى التصنيف ، وأخذت تختفى بالتدريج آراء المدرسة التقليدية ، بل إن الخطط الحاصرة العتيقة مثل «ديوى» قد تأثرت بها ، كذلك حدث نفس الأثر بالنسبة للتصنيف العشرى العالمى .

وبعد أن تمت مرحلة دراسة واختيار الأسس ، فإن الخطوة التالية كانت محاولة إعداد تصانيف للعلوم العربية والإسلامية التى أشرنا إليها من قبل والتى تكون الصنف الخاص من العلوم . وكان السؤال هو : بأى العلوم نبدأ ؟ والإجابة عنه سهلة واضحة ، فإن أول ما يجب البدء به هو علوم الدين الإسلامى ، لمكانة الإسلام فى نفوس أتباعه بحيث يسبق أى نوع آخر من المعرفة ، ولمكانته فى المنهج التربوى عند المسلمين ، إذ أن تعلمه فريضة على كل مسلم ومسلمة ، ولأن الإسلام من حيث التصنيف يجب أن يكون أول أقسام الخطة العربية للتصنيف ، إذ يجب أن يسبق الإنتاج الفكرى له أى إنتاج آخر على رفوف المكتبة العربية ، ولأنه من حيث حاجة المكتبات العربية والإسلامية أولى بالبدء به لأننا نفتقر فعلا إلى تصنيف كاف لعلوم الدين الإسلامى .

فالمسألة واضحة الآن ، وهى إعداد تصنيف للدين الإسلامى يقوم على الخطوط الحديثة للتصنيف ، أى هو تطبيق للمنهج الحديث فى التصنيف على إعداد تصنيف لعلوم الدين الإسلامى .

وإن لب المنهج الحديث فى التصنيف هو عملية التحليل الوجهى ومايكمله من خطوات فى منهج متكامل لتصميم القوائم . وسوف نتحدث باختصار عن العمل ، ثم نلحقه بنموذج من القوائم النهائية .

طريقة تصميم القوائم :

لا يمكن القول بأن منهج إعداد الخطط المتعددة الأوجه قد وصل بعد إلى المرحلة النهائية ، فالمدرسة الهندية تجرب ، والمدرسة البريطانية تجرب ، وكل منهما ينشر نتائج تجاربه إما كأبحاث ومقالات أو كخطط للتصنيف . ولتكوين منهج متكامل يشتمل على خطوات محددة كان من الضرورى دراسة كتابات هاتين المدرستين وتجاربهما فى هذا الميدان . ومن هذه الدراسة أمكن الخروج بسبع خطوات رئيسية يمكن على أساسها إعداد تصنيف متعدد الأوجه لأى موضوع محدد . ويلاحظ فى هذا الصدد أمران :

١ ــ أن المنهج كما عبر عنه أقطاب المدرستين قد جرب فى إنتاج خطط لموضوعات بعيدة عن الدين بعامة والإسلام بخاصة . فالتصانيف المتخصصة التى أعدتها جماعة البحث فى التصنيف معظمها فى مجالات العلوم والتكولوجيا ، مثال ذلك : التصنيف الذى أعده « ڤيكرى » لعلم التربة ، و« فرادان » لتكنولوجيا الماس ، وهما معاً لعلم الطيران . والتصنيف الذى أعده «فوسكت» للسلامة المهنية والصحة . والتصانيف التى لا تدخل فى العلوم والتكنولوجيا بعيدة أيضاً عن الدين ، مثال ذلك : التصنيف الذى أعده « ملز » للإدارة ، و « فوسكت » للتربية ، و « كوتس » للموسيقى ، و « بروكسيس » للفنون الجميلة ، و« كايل » للعلوم الاجتماعية ، ثم التصنيف الذى أعده أعضاء الجماعة أخيراً لعلم المكتبات .

٢ ــ ومعنى هذا أن المنهج لا يصلح فى تفصيلاته للتطبيق على علوم الدين الإسلامى وإنما يستفاد بخطوطه العامة فقط ، فمثلا أسماء الأوجه وعددها وطريقة ترتيبها ، وترتيب البؤرات الناتجة وترتيب القوائم تختلف فى الإسلام عنها فى

التصانيف التى جربت من قبل . ولذلك فقد وجد من الأفضل أن تترك هذه الأشياء لطبيعة الموضوع نفسه ، وأن يستفاد بالخطوط العامة فقط .

خطوات التحليل الوجهى :

تسمى العملية الرئيسية فى إعداد قوائم التصنيف المتعدد الأوجه بالتحليل الوجهى ويكملها خطوات أخرى . وهذه الخطوات جميعاً هى :

١ ـ تكوين الأوجه .

٢ ـ حصر البوئرات .

٣ ـ ترتيب البوئرات .

٤ ـ ترتيب الأوجه .

٥ ـ ترتيب القائمة .

٦ ـ إضافة الرمز .

٧ ـ اختبار القوائم .

وسوف أتناول كل واحدة منها بإيجاز محاولاً تطبيقها على الإسلام ، ومن هذا التطبيق سوف تتضح طبيعة كل خطوة .

الأقسام الأساسية للاسلام :

تجرى عملية التحليل الوجهى فى نطاق حقل موضوعي متجانس ومتمايز عن غيره يعرف بالقسم الأساسى ، والقسم الأساسى إما أن يكون قسما رئيسياً من أقسام خطة التصنيف العامة أو يكون قسماً اصطلاحياً . وقد لوحظ أن بعض الأقسام الرئيسية لخطة التصنيف لا تقبل عملية التحليل الوجهى فى الخطوة

الأولى للتقسيم وإنما تنقسم فى هذه الخطوة الأولى إلى أقسام عرفيـــة أو اصطلاحية ، وهى أقسام جرى العرف والاصطلاح على تقسيم هذه العلوم إليها فى البداية .

والإسلام من هذه الأقسام ، ولذلك فحينما طبق عليه « رانجاناتان » فى تصنيف الكولون عملية التحليل الوجهى ككل لم تنجح الطريقة وكانت النتيجة خلطاً شديداً . وذلك لأن معنى هذا تجاهل حقيقة تقسيم الإسلام فى البداية إلى العلوم التى جرى العرف والاصطلاح بين علمائه على تقسيمه إليها .

فهناك إذن خطوة تسبق عملية التحليل الوجهى هى تحديد الأقسام الأساسية فإذا ما تم ذلك فلابد من ترتيبها فيما بينها .

أولا ــ تحديد الأقسام الأساسية :

يطلق علماء المسلمين على علوم الدين « العلوم الشرعية » . وتشمل هذه العلوم عند بعضهم علوم العربية كذلك لأنها ضرورية لفهم الدين . ولمعرفة علوم الدين عند علماء المسلمين لابد من دراسة قائمة علوم الدين عندهم . وقد وجد أن القدماء يدرجون تحت علوم الدين خمسة فقط هى : علم التفسير وعلم الدين وعلم الكلام وعلم أصول الفقه وعلم الفقه. وأضاف بعضهم علم التصوف ، مثل ابن خلدون والسيوطى وطاش كبرى زاده .

ويلاحظ أن هذه القائمة تخلو من مكان للفرق الإسلامية ولحركات الإصلاح والتجديد التى ظهرت فى العالم الإسلامى فى العصر الحديث .

أما الفرق فيبدو أن علماء المسلمين تجاهلوها لأنهم كانوا يعتبرون كل مخالف لأهل السنة صاحب فرقة . ولذلك جعلوا الفرق مع أصحاب الملل والنحل الزائغة ولم يهتموا بعلومهم . والمكان الذى ذكرت فيه هذه الفرق

هو فى كتب الفرق أو مع علم الكلام وذلك لمناقشة مقالاتها والرد عليها ، فكان إيراد علماء الكلام ومؤرخى الفرق لها فى صورة إلزامات لخصومهم فى المذهب ، ولما كانت خلافيات المتكلمين مع الفرق وأصحاب الملل والنحل المختلفة فقد اضطروا إلى توسيع تعريف علم الكلام بحيث يشمل رأى المخالف فى المذهب .

وليس بوسعنا أن نضع الفرق مع علم الكلام إلا إذا سلمنا بأنها مذاهب كلامية ، وهذا ليس صحيحاً ، بل إن التفرقة الصحيحة بين المذاهب الإسلامية تقسمها إلى ثلاثة أنواع :

١ — المذاهب السياسية : وهى الفرق مثل الشيعة والخوارج ، وهى التى نشأت بسبب النزاع حول الخلافة وهى قضية سياسية ولكنها لاتنفصل عن الدين .

٢ — المذاهب الكلامية : مثل المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والمرجئة وهى التى نشأت بسبب الخلاف حول مسائل القضاء والقدر وصفات الله والمعاد والنبوة ، إلخ .

٣ — المذاهب الفقهية المعروفة :

ومن الواضح أن المذاهب السياسية والمسائل التى اختلفت حولها غير المذاهب الكلامية والمسائل التى اختلفت حولها . وإذا كان رجال الفرق قد تكلموا فيما بعد فى المسائل الكلامية عند نشأة علم الكلام ، فقد كان إسهامهم ومشاركتهم هنا جزءا من إسهامهم ومشاركتهم فى جميع العلوم الأخرى مثل التفسير والقراءات والحديث والفقه ، إلخ . . ، ولا يمكن أن نعدهم مرة

فى الفقه ومرة فى الحديث ، ومرة فى الكلام ، لأنهم هذا كله ، وقبله وبعده هم فرق سياسية لهم علومهم وشروحهم للإسلام التى تخالف أهل السنة .

والمذاهب الكلامية مكانها علم الكلام ، والفقهية علم الفقه ، وتبقى السياسة ، فلا نجد لها مكاناً فى قائمة علوم الدين مع أنها وجه آخر للإسلام مواز للإسلام السنى ، ولها وعنها إنتاج فكرى كبير وعلوم موازية لعلوم أهل السنة ، لذلك كان لابد من توفير مكان لهذه الفرق بين الأقسام الأساسية ، فالتصنيف يعالج تصنيف المعرفة فى الإنتاج الفكرى ولا يصبح أن يكون نقدياً بمعنى أن يقف موقف الحكم بين الآراء والمذاهب المختلفة ، بل يسجل ما يجده فى الإنتاج الفكرى . وإن إحدى هذه الفرق وهى الشيعة ، بل الاثنى عشرية منها فقط ، لها وعنها إنتاج فكرى كبير وشامل لابد من استيعابه فى خطة التصنيف التى تعد لعلوم الدين الإسلامى ، وإلا فأين نضعها إذا خلت منها خطة التصنيف .

وربما كانت هذه النظرة أقرب إلى التسامح وتوحيد الصف ولم الشمل لتحل محل النزاع والخلاف بعد أن زالت أسبابهما .

أما الحركات الإصلاحية الحديثة فقد ظهرت فى العالم الإسلامى استجابة للتغيرات الحديثة التى طرأت عليه وفى مواجهة تحديات العصر الحديث بما يمثله من حضارة غربية ونفوذ أوربى ، الأمر الذى أثار قضايا كثيرة حضارية وسياسية ، واقتصادية واجتماعية ودينية .

وقد ظهرت هذه الحركات فى كل مكان من العالم الإسلامى تقريباً ، واتخذت مواقف متقاربة ، وكلها تجد فى الإصلاح الدينى سبيلا إلى الإصلاح

السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وإن تفاوتت الاستجابات بين السلفية والأخذ بأسباب الحضارة الحديثة .

والذى يهم المصنف هو ظهور هذه الحركات بما تمثله من إنتاج فكرى ، إذ لابد لاستيعاب هذا الإنتاج من تخصيص مكان لها فى قائمة علوم الدين . وإن هذا الإنتاج ينساب فى اتجاهين :

١ ــ الاتجاه القديم . إذ أن لها مؤلفاتها فى علوم الدين ، تلك يمكن إحلالها بسهولة فى الموضوعات القديمة .

٢ ــ الاتجاه الحديث ، الذى يعالج قضايا حديثة لم يطرقها القدماء .

ويمكن فى النهاية أن نحدد الأقسام الأساسية للإسلام على النحو الآتى :

علوم القرآن ، علوم الحديث ، علم الكلام ، علم أصول الفقه ، علم الفقه ، علم التصوف ، الفرق ، حركات الإحياء والإصلاح والتجديد .

ثانياً ــ ترتيب الأقسام الأساسية :

يتناول التصنيف العلاقات بين الموضوعات المختلفة ، فهو يهتم بالتسلسل المفيد للموضوعات . وهناك طرق كثيرة لترتيب الموضوعات ، ولكن لاشك أن من بينها طرقاً أفضل من غيرها . ويعمل التصنيف على الكشف عن الطرق المفيدة .

والسؤال الآن هو : كيف ترتب الأقسام الأساسية للإسلام فيما بينها . وهنا لابد أيضاً من الرجوع إلى ما كتبه العلماء المسلمون .

عنى الكثيرون من علماء المسلمين بوضع مقدمات للعلوم يسمونها مبادئ

العلوم ، وهى عندهم تعاريف الموضوعات ، ومن تقاليدهم أنهم كانوا يذكرون فى أوائل كتبهم ما يعرف عندهم بالرءوس الثمانية ، وهى مقدمات الشروع فى العلم ، وهى : الغرض ، والمنفعة ، والاسم ، والمؤلف ، ومن أى علم هو ليطلب ما يليق به ، وفى أى مرتبة هو ليقدم عما يجب ويؤخر عما يجب ، والقسمة ، أى أقسامه ليطلب فى كل باب ما يليق به . والأنحاء التعليمية ، وهى التكثير من فوق والتحليل وهو عكسه ، والتحديد أى فعل الحد ، والبرهان أى الطريق للوقوف على الحق والعمل به ، وقد شرحوا المقصود بهذا كله .

والذى يهمنا هو مرتبة العلم فيما بين العلوم ، والظاهر أن الهدف من معرفة شرف العلم ومرتبته عندهم هدف تعليمى لمعرفة أى العلوم يقدم عند التحصيل وأيها يؤخر ، وأرى أن أفضل ترتيب لهذه العلوم هو :

علوم القرآن ، علوم الحديث ، علم أصول الفقه ، علم الفقه ، علم الكلام ، الفرق ، التصوف ، حركات الإحياء والإصلاح والتجديد .

فالقرآن هو كلى هذه الشريعة ، وهو المصدر الرئيسى لها ، وجميع العلوم الأخرى مستفيدة منه ومترتبة عليه ، يليه الحديث فهو مكمل للقرآن ومفصل لما أجمل فيه ، والقرآن والسنة هما الدليلان الأصليان فى علم الأصول ، ولذلك يأتى بعدهما ، والفقه يتبع أصوله لأن النظرية تسبق التطبيق دائماً ، والعلم الذى يكون منهما آلة لغيره يسبقه ، ثم علم الكلام وهو آخر العلوم الخمسة فى اصطلاح أهل السنة . . . يليه الفرق . . لأن كثيراً من خلافياته كانت معها فهناك مادة مشتركة بينهما ، ثم التصوف وهو التطبيق العملى السلوكى للعلم النظرى الذى يتحصل من العلوم السابقة جميعاً . وأخيراً حركات الإصلاح وهى التطوير الحديث للمعرفة الدينية .

ويمكن الآن أن نشرع فى محاولة تطبيق خطوات التحليل الوجهى ومكملاته على كل من هذه العلوم على حدة ، وإيثاراً للاختصار تكون طريقتنا هى الحديث عن كل خطوة نطبقها على كل العلوم إجمالا مع إعطاء أمثلة من هذا العلم أو ذاك :

أولا – تكوين الأوجه :

معناه التعرف على الأوجه أو خصائص التقسيم المؤثرة فى الحقل الذى يجرى تصنيفه ، ويساعد على ذلك دراسة هذا الحقل واستعراض إنتاجه الفكرى . وأن دراسة تعريف العلم يساعد فى إلقاء الضوء على حدوده ومجاله ومحتوياته ، ويفتح الطريق أمام العناصر التى يتألف منها . فمثلا يعرف علم التفسير (أو علوم القرآن) بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التى تحمل عليها حالة التركيب : ومتممات ذلك .

وقولنا : يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم هو علم القراءة .

وقولنا : ومدلولاتها ، أى مدلولات تلك الألفاظ ، وهذا مستمد من علم اللغة الذى يحتاج إليه فى هذا العلم .

وقولنا : وأحكامها الإفرادية والتركيبية يشتمل على التصريف والبيان والبديع .

وقولنا : ومعانيها التى يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز ؛

وقولنا : ومتممات ذلك . وهو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح

العلوم ، وهى عندهم تعاريف الموضوعات ، ومن تقاليدهم أنهم كانوا يذكرون فى أوائل كتبهم ما يعرف عندهم بالرءوس الثمانية ، وهى مقدمات الشروع فى العلم ، وهى : الغرض ، والمنفعة ، والاسم ، والمؤلف ، ومن أى علم هو ليطلب ما يليق به ، وفى أى مرتبة هو ليقدم عما يجب ويؤخر عما يجب ، والقسمة ، أى أقسامه ليطلب فى كل باب ما يليق به . والأنحاء التعليمية ، وهى التكثير من فوق والتحليل وهو عكسه ، والتحديد أى فعل الحد ، والبرهان أى الطريق للوقوف على الحق والعمل به ، وقد شرحوا المقصود بهذا كله .

والذى يهمنا هو مرتبة العلم فيما بين العلوم ، والظاهر أن الهدف من معرفة شرف العلم ومرتبته عندهم هدف تعليمى لمعرفة أى العلوم يقدم عند التحصيل وأيها يؤخر ، وأرى أن أفضل ترتيب لهذه العلوم هو :

علوم القرآن ، علوم الحديث ، علم أصول الفقه ، علم الفقه ، علم الكلام ، الفرق ، التصوف ، حركات الإحياء والإصلاح والتجديد .

فالقرآن هو كلى هذه الشريعة ، وهو المصدر الرئيسى لها ، وجميع العلوم الأخرى مستفيدة منه ومترتبة عليه ، يليه الحديث فهو مكمل للقرآن ومفصل لما أجمل فيه ، والقرآن والسنة هما الدليلان الأصليان فى علم الأصول ، ولذلك يأتى بعدهما ، والفقه يتبع أصوله لأن النظرية تسبق التطبيق دائماً ، والعلم الذى يكون منهما آلة لغيره يسبقه ، ثم علم الكلام وهو آخر العلوم الخمسة فى اصطلاح أهل السنة . . . يليه الفرق . . لأن كثيراً من خلافياته كانت معها فهناك مادة مشتركة بينهما ، ثم التصوف وهو التطبيق العملى السلوكى للعلم النظرى الذى يتحصل من العلوم السابقة جميعاً . وأخيراً حركات الإصلاح وهى التطوير الحديث للمعرفة الدينية .

ويمكن الآن أن نشرع فى محاولة تطبيق خطوات التحليل الوجهى ومكملاته على كل من هذه العلوم على حدة ، وإيثاراً للاختصار تكون طريقتنا هى الحديث عن كل خطوة نطبقها على كل العلوم إجمالا مع إعطاء أمثلة من هذا العلم أو ذاك .

أولا – تكوين الأوجه :

معناه التعرف على الأوجه أو خصائص التقسيم المؤثرة فى الحقل الذى يجرى تصنيفه ، ويساعد على ذلك دراسة هذا الحقل واستعراض إنتاجه الفكرى . وأن دراسة تعريف العلم يساعد فى إلقاء الضوء على حدوده ومجاله ومحتوياته ، ويفتح الطريق أمام العناصر التى يتألف منها . فمثلا يعرف علم التفسير (أو علوم القرآن) بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التى تحمل عليها حالة التركيب : ومتمات ذلك .

وقولنا : يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم هو علم القراءة .

وقولنا : ومدلولاتها ، أى مدلولات تلك الألفاظ ، وهذا مستمد من علم اللغة الذى يحتاج إليه فى هذا العلم .

وقولنا : وأحكامها الإفرادية والتركيبية يشتمل على التصريف والبيان والبديع .

وقولنا : ومعانيها التى يحمل عليها حالة التركيب يشتمل على ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز .

وقولنا : ومتمات ذلك . وهو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح

ما أبهم فى القرآن ونحو ذلك . وهذا التعريف يلقى كثيراً من الضوء على محتويات الموضوع والأوجه المؤثرة فيه كما يتضح بعد قليل .

ويمكن أن تستمر دراسة محتوى الموضوع وتعريفاته لتحقيق أكبر درجة من الوضوح فيما يتعلق بالتعرف على الأوجه . فنى علوم القرآن مثلا يتضح من دراسة الموضوع أنها تنقسم إلى ثلاثة موضوعات أو مجالات أخرى متمايزة هى : علم القراءات ، علم التفسير ، علوم القرآن العامة . وأن دراسة كل واحد من هذه المجالات سوف تعرفنا بالأوجه المؤثرة فيها . فمثلا يعمل فى القراءات وجهان هما : السند أى الرواية وهى القراءات المختلفة . ثم الأداء والتجويد .

ويندرج تحت الوجه الأول القراءات مثل قراءة نافع أو حفص أو أبى عمرو بن العلاء . . . إلخ . وتحت الثانى يندرج مباحث التجويد مثل الوقف والابتداء والفتح والإمالة وما بينها . . . إلخ .

أما العلوم القرآنية العامة فمنها ما يتعلق بتاريخ القرآن ، ومنها ما يتعلق بالنزول ، ومنها ما يتعلق بالألفاظ من الناحية اللغوية ، ومنها ما يتعلق بالألفاظ من الناحية البلاغية ، ومنها ما يتعلق بالمعانى المتعلقة بالأحكام ، ومنها ما لا يتعلق بالخصائص السابقة جميعاً وهى عدد من العلوم القرآنية المستقرة والمستقلة والتى لا يمكن أن تندرج تحت خاصية واحدة ، مثل إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ ودفع مطاعن القرآن . . . إلخ .

ويمكن أن نلاحظ أن بعض العلوم الاصطلاحية يعاد تقسيمه مرة أخرى ، بطريقة اصطلاحية ، مثل علوم القرآن السابقة وعلوم الحديث التى تقسم فى البداية إلى علم الدراية أو المصطلح وعلم الرواية أى النصوص ، والسيرة

النبوية ، هذه يتبع بشأن ترتيبها فيما بينها قواعـد الترتيب المفيد أيضاً ، ويفضل هنا الترتيب الاصطلاحى لأن هذه العلوم نقلية وللنقل والاصطلاح فيها شأن كبير .

وهكذا نتناول كل واحد من الأقسام الأساسية على حدة ونظل نتتبع الأوجه المؤثرة فيه . وفى النهاية سوف نخرج بعدد من الأوجه تحت كل علم من العلوم ، ولقد وجد مثلا أن علم دراية الحديث ، يعمل فيـه الخصائص التالية :

وجه الإسناد ، وجه الراوى ، وجه طريقة الرواية أو التحمل أو الأداء . ثم عدد من العلوم الحديثية المستقلة كما فى علوم القرآن مثل الناسخ والمنسوخ ، توفيق الحديث ، دفع مطاعن الحديث . . . إلخ . أما علم الرواية فهو لايقسم تبعاً لأوجه وإنما يقسم بحسب طبيعة كتب الحديث : مثل الكتب الستة ، الجوامع ، المستدركات ، المسانيد ، السنن ، المستخرجات ، الأربعينات... إلخ . وهكذا يمكن تتبع الأوجه فى العلوم الأخرى .

ثانياً ـ حصر البؤرات :

بعد معرفة الأوجه يأتى تسجيل البؤرات أى المفردات أو العناصر تحت كل وجه من الأوجه ، تحت كل علم من العلوم . وتسمى هذه الخطوة عند بعض العلماء إشباع الأوجه ، وفى نهاية هذه الخطوة نصل إلى قوائم مبدئية لكل البؤرات والبؤرات الفرعية تحت الأوجه .

ففى علم الفقه مثلا يتضح من الخطوة السابقة أنه يشتمل على وجهين : وجه المسألة ووجه المذهب ، ومن دراسة الموضوع يتضح أن مسائل الفقه تندرج تحت أربعة رءوس رئيسية هى : العبادات والمعاملات ، والمناكحات

والجنايات . والعبادات مثلا تشتمل على عدد من الرءوس الفرعية فالصلاة مثلا تشتمل على : الأذان ، إقامة الصلاة ، صلاة الجماعة ، النوافل ... إلخ.

ووجه المذهب يضم المذاهب الفقهية الأربعة : الحنفى ، المالكى ، الشافعى ، الحنبلى ، والمذاهب المنقرضة مثـــل المذهب الظاهرى ، مذهب الطبرى ، مذهب الأوزاعى . . . إلخ .

وهكذا فى كل الأوجه تحت العلوم الأخرى . وبعد أن يتم الحصر نصل فى النهاية إلى قوائم بعلوم الدين الإسلامى تضم الأوجه وتحتها بؤراتها وبؤراتها الفرعية ويمكن أن يصل حجم هذه القوائم إلى عشرات الصفحات .

ثالثاً – ترتيب البؤرات :

البؤرات التى تم حصرها فى الخطوة السابقة سجلت غير مرتبة فيما بينها ومن الأفضل البحث عن أساس لترتيبها . وكما ذكرت فلاشك أن هناك طرقاً للترتيب أفضل من غيرها والمهم هو أن نحاول اكتشاف أفضل الطرق ، ويتم ذلك أيضاً من خلال دراسة الموضوع .

ومن دراسة الموضوع الذى بين أيدينا يمكن القول بأن الترتيب الاصطلاحى أو العرفى إن وجد يمكن أن يكون ترتيباً مفيداً للقارئ والمصنف لما ذكرت من أن العلوم التى نصنفها الآن علوم نقلية ، ولذا فإن اصطلاح أهلها وتواضعهم عليه معول كبير فى الترتيب .

ومن الأمثلة على الترتيب الاصطلاحى للبؤرات فى علم القراءات تحت الوجه الأول وهو وجه السند نجد أن اصطلاح العلماء وكذا فى الإنتاج الفكرى للموضوع هو أن هناك قراءات سبعاً متواترة تكملها ثلاث مشهورة ثم أربع

قراءات للآحاد . ولذا تأتى القراءات السبع فى البداية يليها الثلاث المتممة للعشر يليها الأربع المكملة للأربع عشرة . وهو ترتيب عرفى . وفى التفاسير تأتى فى البداية التفاسير المأثورة لأنها الأساس فى التفسير إذ هى مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم . وفى علم دراية الحديث يمكن أن ترتب البؤرات فى وجه السند ترتيباً اصطلاحياً رتيباً ، فالصحيح يسبق الحسن وهو يسبق الضعيف ، وهكذا . . . وفى وجه طريقة التحمل (الرواية) يأتى فى البداية أعلاها وهو السماع ثم التى تليه وهى القراءة ، ثم ، وثم حتى تصل إلى الوجادة . . وهو نفسه ترتيب علماء أصول الحديث .

وفى أصول الفقه مثلا رتب علماء الأصول الأدلة بحسب مراتبها فتأتى فى أولها الأدلة الأصلية : الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، ثم تليها الأدلة التبعية ، وفى وجه المسألة فى علم الفقه رتب الفقهاء المسائل على النحو التالى : العبادات ، المناكحات ، المعاملات ، الجنايات . والعبادات ترتب فيما بينها أيضاً ترتيباً عرفياً : ثم الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم ثم الحج . وهذا الترتيب مبنى على حديثين لرسول الله صلى الله عليه وسلم : حديث بنى الإسلام على خمس ، وحديث مفتاح الصلاة الطهور ، لذلك رتبها الفقهاء على هذا النحو ، وهكذا يمكن اتباع هذا الترتيب الاصطلاحى أو العرفى حينما يوجد وحينما يكون له سند .

ويمكن فى بعض الحالات اتباع ترتيب الأهمية . ففى التجويد مثلا يمكن أن يأتى الوقف والابتداء فى البداية لأنه علم مستقر ، ظهر عنه إنتاج لابأس به ، وفى فرق الخوارج يمكن أن تسبق الأباضية لأنها الفرقة الوحيدة التى لازالت باقية من بين فرق الخوارج المتعددة التى انقرضت . ونفس الشىء يقال عن فرقة الدروز من بين فرق الشيعة الغالية ، فهى الفرقة الوحيدة من بين غلاة الشيعة التى لا يزال لها أتباع حتى الآن .

ومن المعايير الهامة التى يمكن اتباعها فى ترتيب البؤرات ، الترتيب الزمنى ، وهو معيار مفيد جداً فى ترتيب المذاهب والنظم والمدارس والفرق ، فمثلا يمكن أن ترتب المذاهب الفقهية ترتيباً زمنياً على النحو التالى :

الحنفى ، المالكى ، الشافعى ، الحنبلى ، وهكذا فى المذاهب المنقرضة ، كذلك المذاهب الكلامية المتعددة تبدأ بالمرجئة لأنها أسبقها فى الظهور ثم الغيلانية فالمعتزلة ، وهكذا . وفى داخل كل مذهب كبير يمكن أن ترتب مذاهبه الفرعية ترتيباً زمنياً كذلك ، فالمعتزلة ترتب مذاهبها الفرعية على النحو التالى : الواصلية ، العمرية ، الهذيلية ، النظامية ، الجاحظية . . . إلخ . حتى نصل إلى الجبائى وابن هشام ثم الخياطية . وعلى الترتيب الزمنى يمكن أن ترتب الفرق وفروعها ومدارس التصوف والطرق الصوفية وحركات الإحياء والإصلاح والتجديد ، ويمكن دائماً التعرف على التاريخ التقريبى لنشأة المذهب أو المدرسة أو الفرقة .

وهناك حالات قد لا يكون لترتيب البؤرات فيها أية أهمية . مثال ذلك غلاة الشيعة وفرق الخوارج المنقرضة .

رابعاً – ترتيب الأوجه :

معناه تحديد صيغة ترتب الأوجه فيما بينها بمقتضاها فى تسلسل مفيد . والغرض الأساسى من تحديد التسلسل هو معرفة أن وجه كذا أهم وبذلك تجمع مادته معاً وأن وجه كذا يليه فى الأهمية وبذلك يتبعه : وهكذا . فالتصنيف يجمع ولكنه أيضاً يفصل ، يجمع مادة أهم الأوجه ويفصل مادة الأوجه الأقل أهمية . وإن تحديد الأهمية يعتمد على أهمية كل وجه فى دراسة الموضوع . ففى القراءات مثلا هناك وجهان : وجه القراءة أو السند ووجه

الأداء أو التجويد . ووجه القراءة هنا أهم لأن السند أو الرواية أصل فى العلوم الشرعية وما عداها تابع . وعلى هذا فإن العمل الذى يتألف منهما معاً يوضع تحت السند ولا يوضع تحت الأداء .

ويمكن أن نعطى أمثلة أخرى ، فى علم أصول الفقه يلاحظ أن الدليل هو مدار البحث فى علم الأصول ، لذا يجب أن يسبق ماعداه يليه الحكم ثم الاستنباط ، لذا يجب أن ترتب على هذا النحو ، وفى علم الفقه يلاحظ أن دراسة مسائله إما أن تجرى فى نطاق مذهب معين أو فى نطاق المذاهب كلها دراسة مقارنة ، وأن الشائع أن دراسة المسائل تجرى وفق مذهب معين ، وأنه فى العصر الحديث فقط بدأت الدراسات المقارنة للمسائل فى المذاهب المختلفة تكثر بعد أن تخلص الفقه من الجمود والتعصب المذهبى . وعلى هذا فلا يزال الشائع هو دراسة المسائل داخل المذهب ، ولذا فإن المسألة تتفرع من المذهب وليس العكس . وهذا يجعل كل مسائل الفقه الحنفى مثلا مجمعة معاً ، وهو ترتيب مفيد ما دام مرتبطاً بتوقعات القراء ، وهكذا يمكن تتبع عملية رصد ترتيب الأوجه على حسب أهميتها من خلال دراسة الموضوعات المختلفة حتى نصل فى النهاية إلى ترتيب لأوجه كل علم من العلوم .

ومما يجدر ذكره أن الأفضل هو عدم اتخاذ صيغة عامة للأوجه فى كل الموضوعات لأن عدد الأوجه وتسمياتها وأسس ترتيبها يرجح أن تختلف من موضوع لآخر حسب طبيعة الموضوع .

خامساً — ترتيب القائمة :

وصلنا حتى الآن إلى قوائم لعلوم الدين الإسلامى محددة الأوجه مسجلة البؤرات وهذه وتلك مرتبة فيما بينها ترتيباً مفيداً ، والسؤال الآن هو : كيف تسجل الأوجه فى القائمة ؟ وفى هذا الصدد نلمح رأيين :

١ — رأى يرى أن يكون ترتيب الأوجه فى قوائم الخطة هو نفسه تسلسل الأوجه فى صيغة الأوجه .

٢ — والرأى الثانى يرى أن يكون ترتيب الأوجه فى القائمة عكس تسلسلها فى صيغة الأوجه ، ويعرف هذا بمبدأ القلب .

ويرى أصحاب الرأى الأول أن هناك نقصاً من الناحية السيكولوجيـــة حينما يفاجأ القارئ بأن أهم الأوجه وهو الذى ورد فى صيغة الأوجه فى البداية قد ورد فى قوائم التصنيف وعلى الأرفف فى النهاية ، فهذا من شأنه أن يصدم القارئ الذى يريد أن يصل إلى مادته بسرعة ، وهم فى هذا يعتقدون أن أهم الأوجه هو أكثرها خصوصية وأن أقلها أهمية هو أكثرها عمومية .

أما أصحاب الرأى الثانى فيرون أن ترتيب الأوجه على حسب الأهمية سوف يكون على حسب علاقة الخاص — العام ، وأن هذا يخالف علاقة عميقة الجذور فى العقل البشرى وهى علاقة العام — الخاص ، ولذلك يجب أن نعكس هذا الترتيب بحيث تجعل أعم الأوجه تأتى فى البداية وأخصها فى النهاية .

وأرى أن المناقشة هنا كما هى فى كثير من مشكلات التصنيف نظرية أكثر منها حقيقية فليس من المؤكد أن أهم الأوجه هو أكثرها خصوصية وأن أقلها أهمية هو أكثرها عمومية ، فلكل سياق طبيعته كما أنه إذا كانت علاقة العام — الخاص جوهرية فى الخطة العامة لأنها تستخدم فى مكتبة شاملة فهى ليست بنفس الدرجة من الأهمية فى الخطة المتخصصة التى تتناول جزءاً محدوداً من المعرفة وتستخدم فى مكتبة متخصصة ذات جمهور محدود

ومتخصص يعرف ما يريده بالضبط ، أو تستخدم فى خدمة تكشيف أو استخلاص ، وليست على رفوف المكتبة ، لذا فإننى أفضل أن تترك هذه المسألة لطبيعة كل موضوع ولكل نوع من أنواع المكتبات على حدة .

سادساً — إضافة الرمز :

أوصلتنا الخطوات الخمس السابقة إلى قوائم لخطة التصنيف ، وهذه القوائم لا يمكن أن تعمل بدون الرمز . وإننى هنا أتحدث عن الرمز من زاوية خاصة هى زاوية إضافية إلى القوائم . أما المناقشات الخاصة بالرمز فقد سجلتها فى بحثى المشار إليه ، والذى تناولت فيه كذلك مشكلة الرمز فى خطة التصنيف العربية . وهنالك اقترحت — بعد مناقشات طويلة — أن يكون رمز الخطة العربية على النحو التالى :

١ — الأرقام المئوية (١١ — ٩٩) للأقسام الرئيسية .

٢ — الحروف العربية للخطوة التاليـــة وهى إما أن تكون الأقسام الاصطلاحية أو الأوجه فى داخل الأقسام الرئيسية .

٣ — الأرقام العربية العشرية للخطوات التالية وهى إما أن تكون الأوجه أو أن تكون البؤرات .

٤ — الأعداد من ٠١ — ٠٩ للأوجه العامة : الزمان والمكان والشكل ، ويلاحظ أن الرمز يستخدم هنا بالطريقة العشرية .

والمفروض أن الإسلام سيكون قسماً رئيساً فى خطة عامة . . . ومكانه فى تسلسل الأقسام الرئيسية للخطة هو المكان الأول لما أوضحنا من أسباب ، وبقى أن نتناول فى إيجاز خطوات توزيع الرمز :

١ ــ الحروف العربية تخصص للأقسام الأساسية للاسلام ونظراً لوجود عدد من الحروف المتشابهة فى الرسم فإن عدد الحروف ينقص إلى ١٧ حرفاً يمكن زيادتها برسم بعض الحروف المتشابهة بطريقة مختلفة إلى ٢٢ حرفاً وهو عدد كاف جداً للأقسام الأساسية للاسلام وهى ثمانية ، بل يمكن مد الحروف إلى الموضوعات بحيث يأخذ كل واحد من المجالات الهامة حرفاً حتى يتحقق رمز أقصر وحتى لا يحدث ازدحام فى بعض الموضوعات ويمكن أن يكون الشكل العام للرمز على النحو التالى :

٠٩ ــ ٠١ الأوجه العامة (الزمان والمكان والشكل) .

ء الأعمال العامة (حرف الهمزة) .

د ــ ب علوم القرآن (الأعمال الشاملة) .

ب علوم القرآن (ماعدا القراءات والتفسير) .

ح القراءات والتجويد .

د التفسير والتفاسير .

ص ــ ر علوم الحديث (الأعمال الشاملة) .

ر علم دراية الحديث (أصول الحديث أو مصطلح الحديث)

س علم رواية الحديث .

ص السيرة النبوية .

ط علم أصول الفقه .

ع علم الفقه .

ف علم الكلام .

م ـ ك الفرق (الأعمال الشاملة) .

ك الشيعة .

ل الإباضية .

م الفرق الأخرى(البابية ، البهائية ، أهل الحق ، القاديانية) .

ه التصوف .

و الطرق الصوفية .

لا حركات الإحياء والإصلاح والتجديد .

٢ ـ توزيع الأرقام على الأوجه . وعدد الأرقام تسعة وعدد الأوجه يقل عن ذلك فى علوم الدين المختلفة . ولهذا فمن الأفضل أن تمد الموضوعات على الأماكن الخالية إيثاراً لاختصار الرمز وعدم ازدحام الأوجه كما أنه يحقق مرونة فى الاتجاهين الأفقى والرأسى بحيث يمكن استيعاب كل الموضوعات الممكنة ، فى حين أنه يستخدم الرموز المتاحة أفضل استخدام ممكن ودون إسراف .

٣ ـ الخطوات التالية هى لتوزيع الأرقام أيضاً على البؤرات ، ويمكن اتباع المبدأ السابق ذكره فى (٢) بالنسبة للبؤرات أيضاً . ويمكن إذا زاد عدد البؤرات فى صف ما عن تسعة ـ أن يستخدم الرمز المئوى (١١ ـ ٩٩) وهو يستوعب عدداً كبيراً من الوحدات ويحقق مرونة فى الاتجاه الأفقى .

سابعاً — اختبار القوائم :

لا يمكن أن تعد قوائم الخطة نهائية دون اختبارها وعرضها على عدد ممثل من وحدات الإنتاج الفكرى . وإن مزايا هذا الاختبار متعددة ولكن يمكن جمعها تحت هدف عام واحد هو التحقق من صلاحية القوائم لتصنيف الإنتاج الفكرى للموضوع وتحقيق التوافق بصفة عامة بين القوائم وبين هذا الإنتاج . وهنا يمكن الخروج فى النهاية بخطة تصلح لتصنيف الإنتاج الفكرى لموضوع الدين الإسلامى .

ويلاحظ أن الخطة التى تنتج على هذا النحو هى خطة تحليلية تركيبية تعتمد على تحليل موضوع الوثيقة أو الكتاب إلى عناصره ، ثم إعادة تركيب أرقام هذه العناصر معاً فى رقم تصنيف مركب .

ولذا فإن الرمز يجب أن يدبر لهذا التركيب بتوفير علامات الربط المناسبة للعلاقات المختلفة التى يمكن أن تظهر فى الإنتاج الفكرى ويحتاج المصنف إلى تمثيلها فى رقم التصنيف .

كلمة عن مراجع الدراسة :

مراجع هذه الدراسة كثيرة ومتنوعة ، نظراً لشمول موضوعها للكثير من قضايا التصنيف ومشكلاته ، إلى جانب قضايا الخطة العربية : وإن تسجيل هذه المراجع يمكن أن يشغل صفحات كثيرة ، ومنعاً لإطالة الصفحات أكثر مما طالت ، فإننى أكتفى بتسجيل قليل من المراجع فقط ، وكل منها يشتمل فى الحقيقة على ببليوجرافية مطولة :

١ — فوسكت ، أ . س . تنظيم المعلومات فى المكتبات ومراكز التوثيق.

ترجمة عبد الوهاب أبو النور . الرياض ، دار العلوم ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

يضم هذا الكتاب فصولا عن خطط التصنيف المعروفة ، كما يضم فصولا عن كثير من مباحث التصنيف الأخرى وهو أحدث وأهم كتاب شامل صدر فى التصنيف فى السنوات الأخيرة . ويضم مراجع متنوعة فى كل مبحث من مباحثه .

٢ ـ عبد الوهاب عبد السلام أبو النور ، التصنيف الببليوجرافى لعلوم الدين الإسلامى . دراسة فى منهج إعداد نظم التصنيف مع تطبيقه فى إعداد نظام لعلوم الدين الإسلامى . القاهرة ، دار الثقافة للطبع والنشر ، ١٩٧٣ ، ش ، ٦١٢ ، ١٠ ص . مع مقدمة عربية وأخرى إنجليزية .

٣ ـ دراسة مقارنة لبعض خطط التصنيف الببليوجرافى لاستنباط الأسس لخطة عربية للتصنيف . رسالة ماجستير قدمت لكلية الآداب جامعة القاهرة . سبتمبر ١٩٦٧ ، ٣٠٠ ص .

٤ ـ ملز ، ج . نظم التصنيف الحديثة فى المكتبات . أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية ، ترجمة عبد الوهاب أبو النور . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ . ٣٨٦ ص .

قواعد المصنفين :

١ ـ أرقام التصنيف تستخدم هنا بوصفها كسوراً عشرية ولكن العلامات العشرية محذوفة لأنها مفهومة بداهة . وهذا أمر شائع فى خطط التصنيف الأخرى العامة مثل ديوى والعشرى العالمى والكولون . ويسرى ذلك على

الحروف أيضاً وفق تسلسلها ، بمعنى أن (ب) وكل تفريعاتها تسبق (ج) ؛ ومعنى هذا أن تفريعات العدد ١ مهما بلغت فلابد أن تسبق ٢. لأن المفروض أنه يسبق الاثنين علامة عشرية . فلو أن لدينا الرقم ١١٧٢ س فهو يسبق ٢١ س مثلا لأن ١ وكل كسورها أصغر من ٢ .

٢ ــ الخطة تحليلية تركيبية ، فهى تعطى أرقام تصنيف بسيطة للموضوعات البسيطة فقط ، أما الموضوعات المركبة فيتم تخصيص عناصرها عن طريق التركيب مع استخدام علامات الربط المناسبة .

٣ ــ ولذلك يعتمد التصنيف العملى على تحليل موضوع الكتاب أو الوثيقة إلى العناصر التى يتألف منها ، ثم يسجل أمام كل عنصر رقم التصنيف المناسب من القائمة التى ينتمى إليها ، ثم يعاد تركيب هذه العناصر معاًباستخدام علامة الربط المناسبة .

ونسجل هنا بعض الأمثلة القليلة للتوضيح .

« صلاة الجمعة على مذهب الإمام مالك » .

خطوات التصنيف :

(أ) ملء الفجوات فى العنوان . والفجوة هنا : الفقه ، لأن القسم الأساسى الذى ينتمى إليه الموضوع غير مذكور فى العنوان .

(ب) تحليل العناصر : الفقه ، صلاة الجمعة (وجه المسألة) ، مذهب الإمام مالك (وجه المذهب) .

(ج) إعطاء أرقام التصنيف لكل عنصر : ع الفقه ، ٢٥٢ صلاة الجمعة ، ٩٢ المذهب المالكى .

(د) مراجعة ترتيب الأوجه . وهى هنا : ع ـ المسألة (عام)
المذهب ، المسألة (فى نطاق المذهب) ـ أى أن صلاة الجمعة هنا
تتفرع من المذهب فيكون ترتيب العناصر هنا :

ع الفقه .

٩٢ المذهب الملكى .

٢٥٢ صلاة الجمعة .

(هـ) إعادة تركيب العناصر باستخدام علامة الربط المناسبة : والعلام
هنا هى : علامة الوقف . فيكون الرقم ٢٥٢ : ٩٢ ع ١١ صلا
الجمعة على مذهب الإمام مالك . وتتبع نفس الطريقة ف
الموضوعات المركبة باستخدام علامات الربط المناسبة .

٤ ـ أنواع العلاقات وعلامات الربط التى تتبعها هى كما يلى :

(أ) الموضوعات المركبة من بؤرتين أو أكثر من وجهين مختلف
فى داخل نفس القسم الأساسى ، مثل المثال الذى أعطيناه
قبل فى الفقرة السابقة وتستخدم علامة الوقف للربط .

(ب) ربط رأسين فى صف واحد داخل بؤرة رئيسية واحدة وذ
باستخدام الشرطة . مثال ذلك : ٨١٠٩٤ : ٣٢ ـ ٣٧
١١ أحكام الهمزة لهشام وحمزة . والشرطة هنا لربط البؤر
الفرعيتين حمزة وهشام من البؤرة الرئيسية : القراءات السبـ
وقد تم ترتيبها بحيث جاء حمزة قبل هشام لأن حمزة أحد الق
السبعة ، أما هشام فراو . أى أن حمزة أعلى منه فى الرتبة ولـ

الحروف أيضاً وفق تسلسلها ، بمعنى أن (ب) وكل تفريعاتها تسبق (ج) ؛ ومعنى هذا أن تفريعات العدد ١ مهما بلغت فلابد أن تسبق ٢. لأن المفروض أنه يسبق الاثنين علامة عشرية . فلو أن لدينا الرقم ١١٧٢ س فهو يسبق ٢١ س مثلا لأن ١ وكل كسورها أصغر من ٢ .

٢ ــ الخطة تحليلية تركيبية ، فهى تعطى أرقام تصنيف بسيطة للموضوعات البسيطة فقط ، أما الموضوعات المركبة فيتم تخصيص عناصرها عن طريق التركيب مع استخدام علامات الربط المناسبة .

٣ ــ والمذلك يعتمد التصنيف العملى على تحليل موضوع الكتاب أو الوثيقة إلى العناصر التى يتألف منها ، ثم يسجل أمام كل عنصر رقم التصنيف المناسب من القائمة التى ينتمى إليها ، ثم يعاد تركيب هذه العناصر معاًباستخدام علامة الربط المناسبة .

ونسجل هنا بعض الأمثلة القليلة للتوضيح .

« صلاة الجمعة على مذهب الإمام مالك » .

خطوات التصنيف :

(أ) ملء الفجوات فى العنوان . والفجوة هنا : الفقه ، لأن القسم الأساسى الذى ينتمى إليه الموضوع غير مذكور فى العنوان .

(ب) تحليل العناصر : الفقه ، صلاة الجمعة (وجه المسألة) ، مذهب الإمام مالك (وجه المذهب) .

(ج) إعطاء أرقام التصنيف لكل عنصر : ع الفقه ، ٢٥٢ صلاة الجمعة ، ٩٢ المذهب المالكى .

(د) مراجعة ترتيب الأوجه . وهى هنا : ع ـ المسألة (عام) المذهب ، المسألة (فى نطاق المذهب) ـ أى أن صلاة الجمعة هنا تتفرع من المذهب فيكون ترتيب العناصر هنا :

ع الفقه .

٩٢ المذهب الملكى .

٢٥٢ صلاة الجمعة .

(هـ) إعادة تركيب العناصر باستخدام علامة الربط المناسبة : والعلامة هنا هى : علامة الوقف . فيكون الرقم ٢٥٢ : ٩٢ع ١١ صلاة الجمعة على مذهب الإمام مالك . وتتبع نفس الطريقة فى الموضوعات المركبة باستخدام علامات الربط المناسبة .

٤ ـ أنواع العلاقات وعلامات الربط التى تتبعها هى كما يلى :

(أ) الموضوعات المركبة من بؤرتين أو أكثر من وجهين مختلفين فى داخل نفس القسم الأساسى ، مثل المثال الذى أعطيناه من قبل فى الفقرة السابقة وتستخدم علامة الوقف للربط .

(ب) ربط رأسين فى صف واحد داخل بؤرة رئيسية واحدة وذلك باستخدام الشرطة . مثال ذلك : ٨١٠٩٤ : ٣٢ ـ ٣٧ ح ١١ أحكام الهمزة لهشام وحمزة . والشرطة هنا لربط البؤرتين الفرعيتين حمزة وهشام من البؤرة الرئيسية : القراءات السبع . وقد تم ترتيبها بحيث جاء حمزة قبل هشام لأن حمزة أحد القراء السبعة ، أما هشام فراو . أى أن حمزة أعلى منه فى الرتبة وإن لم

يكن ذلك واضحاً فى الرمز ولكنه واضح فى القوائم . ويمكن اتباع ترتيب أسبقية ، أى أن الذى ورد فى القوائم أولا يأتى أولا فى رقم التصنيف .

(ج) ربط بؤرتين رئيسيتين فى وجه واحد باستخدام علامة + مثل القراءات الأربع عشرة ٦ + ١ ح .

(د) ربط قسمين اصطلاحيين أو أساسيين من أقسام الخطة ، وذلك بضم حرف أحد القسمين إلى الآخر باستخدام النقطة كعلامة ربط ، مثل : الصلة بين التصوف والتشيع ه . ك . وتتحدد أسبقية أى من القسمين أما على حسب أهميته فى الكتاب ، فإن لم يكن فالقسم الذى ورد أولا فى الكتاب أو فى القائمة .

أما إذا كان الكتاب أو الوثيقة عبارة عن تأثير موضوع فى آخر فإن الموضوع المتأثر يعد هو الموضوع الأول وهو الذى يأتى أولا فى رقم التصنيف .

(ه) يتصل بالنوع السابق تقسيم موضوع معين بواسطة قائمة لموضوع آخر . مثال ذلك تفسير التقاسيم المعقولة بواسطة قوائم المذاهب الفقهية والمذاهب الكلامية والفرق والتصوف .

مثال : ٩١ ع ٥ د أحكام القرآن للجصاص (على المذهب الحنفى) والقوائم تحدد أهم الموضوعات التى تركب أرقامها بهذه الطريقة ، وعلى ذلك فإن ترتيب العناصر فى رقم التصنيف ليس مشكلة هنا .

ومن هذا النوع فقه الفرق المختلفة . وسوف نحتاج إلى النقطة كعلامة ربط

إذا استخدم الحرفان مجردين من الأرقام المخصصة . أما إذا كانت هناك أرقام فهي تقوم بالفصل .

وبالنسبة للمؤلفات التي تتناول مسائل معينة وفق إحدى الفرق الفرعية ، مثال ذلك : أحكام الصيد على المذهب الجعفري ، فسوف تتبع طريقة التصنيف فتملأ الفجوات ثم تحلل الموضوع إلى عناصره ، إلخ . . . .

الموضوع : ع الفقه ، ٣ ك الشيعة الاثني عشرية ، ٤١٣ ع الصيد . وسوف يطبق ترتيب الأوجه المعمول به في قسم الفقه ، فنعتبر الاثني عشرية مذهباً ومن ثم يتفرع منها الصيد على النحو التالي :

٤١٣ : ٣ ك . ع أي أننا قد احتجنا إلى كل من النقطة وعلامة الوقف . ويراعى استخدام نفس الطريقة في الموضوعات المشابهة .

٥ ـــ تضاف أرقام الأوجه العامة : الزمان ، المكان ، الشكل ، إلى أرقام التصنيف الأصلية في نهاية الرقم :

٦ ـــ أرقام التصنيف تقرأ من اليسار إلى اليمين لأنها كسور عشرية .

٧ ـــ في حالة صف أرقام التصنيف تأتي في البداية الأرقام البسيطة ، على وفق ترتيبها ، ثم الأرقام المركبة في داخل قسم أساسي واحد ، وأخيراً تأتي الأرقام المتشابكة أي تلك التي تضم رقمين لقسمين أساسيين .

* * *

٠٩ــ ٠٢ الأوجه العامة .

٠١ الزمان .

٠٧ــ ٠٢ المكان .

٠٩ــ ٠٨ الشكل .

٠١ الزمان (القائمة الزمنية لعصور تطور علوم الدين الإسلامى)

٠١١ عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة الكبار ــ ٤٠ هـ

٠ ٢ عصر النشأة ــ ١٠٠ هـ .

٠١٣ عصر التدوين ونشأة المذاهب ــ ٣٠٠ هـ .

٠١٤ عصر التطور والمؤلفات الشاملة ٣٠٠ ــ ٦٥٦ هـ .

٠١٥ عصر الشروح والمختصرات ٦٥٦ ــ ٩٠٠ هـ (تقريباً) .

٠١٦ عصر التأخر ــ حتى ١٢٠٠ هـ (تقريباً) .

٠١٧ عصر النهضة الحديثة ــ ١٣٠٠ هـ .

ملحوظة :

١ ــ العصور السابقة عصور عامة تقريبية ، ويمكن التفريع من كل عصر بحسب الحاجة ويتم ذلك بإضافة رقم العصر الأصلى مقابلا للعصر الفرعى.

٢ ــ تضاف أرقام العصور عند الحاجة إلى أى رقم تصنيف لموضوع أصلى .

٣ ــ الصفر الذى يسبق رقم العصر يميزه عن رقم أى تفريع لموضوع أصلى ، ويصدق هذا أيضاً على كل الأوجه العامة :

٠٧ — ٠٢ المكان .

٠٢ آسيا .

٠٣ أفريقيا .

٠٤ أوربا .

٠٥ أمريكا الشمالية .

٠٦ أمريكا الجنوبية .

٠٧ أستراليا والأجزاء الأخرى من العالم .

ملحوظة :

الهدف من هذه القائمة هو فقط تدبير أماكن فى الرمز لاستخدامها عند الحاجة فى إحلال أرقام الأماكن : القارات ، الأقطار ، إلخ بحسب الحاجة . إذا احتاج المصنف إلى استخدام أرقام الأماكن مكتبته مع هذه الخطة يمكنه أن يسحب أية قائمة أماكن من خطة عامة معتمدة (الكولون ، العشرى ، الكونجرس) وأن يسجعلها فى هذه الأماكن ويستخدمها بإضافة رقم المكان إلى رقم الموضوع الأصلى .

٠٩ — ٠٨ الشكل .

٠٨١ الكتب البسيطة
٠٨٢ الكتب الوسيطة
٠٨٣ الكتب المبسوطة

{ التى ليست شروحاً أو مختصرات ، أما المختصرات والشروح فلها أرقام مخصصة فى القائمة .

٠٨٤ المختصرات .

٠٨٥ الشروح .

٠٨٦ الحواشى .

٠٨٧ التعليقات .

٠٨٨ الزوائد (الزيادات) .

٠٨٩ الفوائد .

٠٩٠ التقريرات .

٠٩٢ الأمالى والمجالس .

٠٩٣ الفتاوى .

٠٩٤ الرسائل والأجزاء .

٠٩٥ المنظومات .

٠٩٦ الأسئلة والأجوبة .

ملحوظة :

١ ـ سجلت هنا فقط الأشكال الخاصة بالإنتاج الفكرى للدين الإسلامى .

٢ ـ الأشكال التقليدية يمكن أن يسحب المصنف ما يحتاج إليه منها من قائمة أشكال فى أية خطة عامة معتمدة وتسجل فى الأرقام المتبقية الخالية (من ٠٩٧ ـ ٠٩٩) متفرعة منها مثال ذلك : دوائر المعارف ٠٩١١ ، المقالات ٠٩٧٢ ـ إلخ . والأماكن هنا كثيرة وتكفى لاستيعاب عدد كبير من الأشكال التقليدية . ويمكن عند الحاجة التوسع باستخدام الرمز المئوى .

٣ ـ الرسائل والأجزاء ليست هى الرسائل الجامعية أو أجزاء الكتب وإنما هى عبارة عن كتيب فى موضوع متخصص مثل البحث Monograph فى موضوع ما .

* * *

١١ الإسلام .

الأعمال العـــامة .

تصنف هنا الأعمال الشاملة فى الدين الإسلامى . والأعمال التى ليس لها أماكن فى أى قسم من أقسام الخطة ، وهنا أيضاً مكان بديل للصلات الجانبية .

وأهم الأعمال التى تصنف هنا :

١ء المبادئ العامة للإسلام .

٢ء فضائل الأعمال والآداب الإسلامية .

٣ء الوعظ والإرشاد والوصايا والنصائح .

للمواعظ التى تعتمد اعتماداً كاملا على الأحاديث النبوية الشريفة انظر علم رواية الحديث :
للفضائل والآداب الخاصة بالصوفية انظر التصوف والطرق الصوفية .

٤ء فضائل الأيام والشهور والمواسم والأعياد .

٥ء المساجد : بناؤها ، صيانتها وعمارتها ، التبرع لها ، إدارتها .

لأحكام المساجد انظر تحت الصلاة فى الفقه .

٦ء المزارات الإسلامية .

للمزارات الشيعية انظر الشيعة .

٧ء الأزهر (الأزهر كهيئة دينية) .

٨ء الصلاة الجانبيـــة .

علاقة الإسلام بالموضوعات المختلفة تخصص على
حسب الحاجة وتفرع من ٨

٩ء لتاريخ الإسلام وانتشاره فى العالم وأحوال المسلمين فى
بلاد العالم المختلفة — يضاف رقم البلد من قائمة
الأماكن عند الحاجة .

لفضائل بلاد معينة كالقدس والخليل ومكة والمدينة ،
أو أقطار معينة كالحجاز والعراق ومصر والشام —
يضاف رقم المكان — مثل الحاشية السابقة ؛

د — ب ١١ علوم القرآن .

تصنف هنا الأعمال الشاملة فى علوم القرآن
الكريم :

ب علوم القرآن (ماعدا القراءات والتفسير) .

ج القراءات والتجويد .

د التفسير .

ب علوم القرآن (ماعدا القراءات والتفسير) .

ترتيب الأوجه فى الموضوع المركب .

ب ١١ (المباحث القرآنية العامة) —
النزول — الألفاظ « من الناحية اللغوية »—
الألفاظ « من الناحية البلاغية » — المعانى
المتعلقة بالأحكام — تاريخ القرآن .

٢ - ١ ب المباحث القرآنية العامة .

١١ ب إعجاز القرآن .

١٢ ب فضائل القرآن .

١٢١ ب فضائل سور وآيات معينة .

١٣ ب خواص القرآن وأسراره .

١٤ ب جدل القرآن .

١٥ ب أمثال القرآن .

١٦ ب قصص القرآن (يشمل قصص الأنبياء المعتمدة على القرآن الكريم) .

١٧ ب أقسام القرآن (جمع قسم بمعنى يمين) .

١٨ ب الأسماء والكنى والألقاب فيه .

[illegible] القرآن [illegible] فيه .

٥ - ب ١١ علوم القرآن .

ب علوم القرآن (ما عدا القراءات والتفسير) .

٢ ب تاريخ القرآن .

٢١ ب علم فهم معاني القرآن .

٢٢ ب آداب تلاوته وتاليه .

٢٣ ب آداب حملته .

٣ ب تاريخ القرآن .

يشمل الأعمال الشاملة * تاريخ القرآن الكريم .

٣١ ب المصاحف (النصوص) .

٣١١ ب المصاحف ؛

٣١٢ ب الربعات .

٣١٣ ب الأجزاء .

٣١٤ ب الأرباع .

٣١٥ ب السور .

٣١٦ ب الآيات .

٣٢ ب السور والآيات .

٣٢١ ب أسماؤه وأسماء سوره .

٣٢٢ ب عدد سوره وآياته ؛

٣٢٣ ب فواتح السور .

٣٢٤ ب خواتم السور .

٣٢٥ ب تناسب الآى والسور .

٣٢٦ ب فهارس الآيات والألفاظ .

٣٣ ب الجمع والتدوين ؛

٣٣١ ب كتابة الوحي :

د — ب ١١ علوم القرآن .

٣ ب علوم القرآن (ماعدا القراءات والتفسير) .

٣٣٢ ب جمع القرآن وترتيبه .

٣٣٣ ب المصاحف العثمانية .

٣٣٤ ب المصحف المرتل (الجمع الصوتى للقرآن) .

٣٤ ب رسم المصحف .

٣٤١ ب الحذف والزيادة .

٣٤٢ ب الهمزة والبدل .

٣٤٣ ب الفصل والوصل .

٣٤٤ ب الشكل .

٣٤٥ ب هجاء المصحف .

٣٥ ب طباعة المصحف .

٣٦ ب ترجمة القرآن .

ه — ٤ ب النزول .

يشمل كل ما يتعلق بنزول القرآن الكريم .

٤١ ب أسباب النزول .

٤٢ ب مكان النزول .

يشمل: المكى والمدنى ، السفرى والحضرى ،
الفراشى والنومى ، الأرضى والسماى :

٤٣ ب وقت النزول .

يشمل: النهارى والليلى ، الصيفى والشتائى ،
ماعرف وقت نزوله وما لم يعرف

٤٤ ب ترتيب النزول .

٤٥ ب مناسبات النزول .

٤٦ ب كيفية النزول (الأحرف السبعة) .

٤٧ ب ما أنزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه
على أحد قبل النبي صلى الله عليه وسلم .

٤٨ ب ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن
حكمه .

٥١ ب ما نزل مفرقا وما نزل مجمعا .





هذا الكتاب

هذا الكتاب بعد مسحا شاملا لمجال التصنيف كافة، وقد بدأ المؤلف بمبحث مفصل تناول مفترق الطرق الذى يقف فيه التصنيف فى الوطن العربى، وهذه المقدمة تعرض لأهم التطورات منذ المؤتمر الثانى للاعداد البيليوجرافى الذى عقد فى بغداد ١٩٧٧ . ويبدأ الكتاب بعد ذلك فى تناول موضوعات التصنيف وقضاياه فبدأ بتحديد موضوع الدراسة وأهم المباحث التى تناولها بعد ذلك، ثم بدأ التفصيل فتناول الموضوعات الآتية:

التصنيف عند العرب: وقد عرض فيه لنشأة التصنيف عن المسلمين ومكانة التصنيف فى التراث الاسلامى وطرق التصنيف عندهم، ثم تناول أهم الكتب التى يلتمس فيها دراسة التصنيف عندهم مثل الموسوعات وكتب موضوعات العلوم وكتب مبادئ العلوم وقواميس المصطلحات والبيليوجرافيات.

نظرية التصنيف: وقد تناول فى هذا المبحث عرضا شاملا لكل نظريات التصنيف ونظمة فى عرض تاريخى أولا ثم مفصلا بعد ذلك، فتناول مدارس التصنيف: المدرسة العلمية، المدرسة العملية وعرض لآرائهما، ثم تناول المدخل الحديث فى التصنيف الذى جاء على يد المدرسة الهندية مبينا إخفاق خطط التصنيف التقليدية، ثم درس المدرسة الحديثة: مدرسة رانجاناثان وجماعة البحث فى التصنيف، ثم أهم التطورات الحديثة فى مجال التصنيف، ومنها ما يتعلق بالحاسب الإلكترونى.

نظم التصنيف فى الوطن العربى: تحدث فى هذا الجزء عن نظم التصنيف فى بعض المكتبات مثل دار الكتب والمكتبة الأزهرية. ثم درس التصنيف العشرى لديوى بشئ من التفصيل وعلاقته بالمكتبة العربية والترجمات العربية المعدل لديوى وأثر تتابع طبعات ديوى على المكتبة العربية.

الخطة العربية للتصنيف: وقد تناول هنا [illegible] الخطة العربية التى تحل مشكلات المكتبات العربية. ثم أعطى نموذجا مف [illegible] بازة من هذه الخطة وهو التصنيف البيليوجرافى لعلوم الدين الاسلامى شارحا منهج إعداد هذا التصنيف وتطبيقه فى إعداد قوائم لعلوم الدين الاسلامى ونماذج من هذا القوائم.